

جامعة الملك سعود
عمادة الدراسات العليا
قسم الدراسات الاجتماعية

حاجات المرأة الفقيرة للرعاية الاجتماعية
دراسة مطبقة على أحياء جنوب مدينة الرياض

رسالة مقدمة استكمالاً لمتطلبات نيل درجة الماجستير في الخدمة
الاجتماعية من جامعة الملك سعود

إعداد الطالبة:
منى رافع العمري
الرقم الجامعي: 425221255

إشراف
أ.د. أحمد وفاء حسين زيتون

1429 هـ - 1430 هـ

جامعة الملك سعود
عمادة الدراسات العليا
قسم الدراسات الاجتماعية

حاجات المرأة الفقيرة للرعاية الاجتماعية
دراسة مطبقة على أحياء جنوب مدينة الرياض

رسالة مقدمة استكمالاً لمتطلبات نيل درجة الماجستير في الخدمة
الاجتماعية من جامعة الملك سعود

إعداد الطالبة:
منى رافع العمري
الرقم الجامعي: 425221255

إشراف
أ.د. أحمد وفاء حسين زيتون

1429 هـ - 1430 هـ

حاجات المرأة الفقيرة للرعاية الاجتماعية

دراسة مطبقة على أحياء جنوب مدينة الرياض

إعداد الطالبة:

منى رافع سعيد العمري

الرقم الجامعي: 425221255

نوقشت هذه الرسالة بتاريخ 11/11/1429هـ ، وتمت إجازتها.

أعضاء اللجنة

م	الاسم	التوقيع
1	أ.د. / أحمد وفاء حسين زيتون (مشرفاً)	
2	أ.د. / سعد مسفر القعيب (عضو)	
3	د. جبرين علي الجبرين (عضو)	

إهداء

يسعدني ويشرفني أن أهدي هذه الرسالة إلي روح والدي الغالي رحمه الله
وجمعنا وإياه في الفردوس الأعلى إلي من علمتني مبادئ الحب
والإخلاص والوفاء إلي والدتي الغالية حفظها الله.

إلي من أكمل حياتي ورفع قيمتها

إلي من أضحكني وأبكاني

إلي من أضاف معرفة لمعرفة لمعرفتي وخبره لخبرتي

إلي من زاد حياتي نوراً

إلي من أكرمني الله به

إلي من حارت في وصفه كلماتي

إلي زوجي العزيز ... الذي بذل ... كل الجهد ... وكل العناء ... وكل
العطاء ... بكل الحب.

ها هو يقطف ثمار هذا الجهد ... معي

اهدي إليك هذا البحث المتواضع ... الذي هو حصيلة مشواري التعليمي
خلال السنوات الماضية ... تعبيراً له عني جزيل الشكر والامتنان لما
قدمه ... راجيه من الله العلي القدير أن يجزيه خير الجزاء ... ويسدد
خطأه.

والي أول وثاني وثالث إبتسامه.

والي أول وثاني وثالث الأمنيات.

والي أول وثاني وثالث معطيات ربي.

إلي أبنائي " زياد * يزيد * الغلا " نبض قلبي ... ونور دربي .

انتم فخري واعتزازي ... إليكم تاج جهدي ...

هذا كتابي ليخرج إلي عالم النور بين عالم الكتب وأدعو الله لكم بالصلاح
والهداية.

إلي كل من لمست أنامله هذا الجهد المتواضع ... أن يدعوا لي
بالتوفيق ...

شكر وتقدير

(وقل رب أدخلني مدخل صدق وأخرجني مخرج صدق واجعل لي من لدنك سلطاناً مبيناً)

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات حمداً يليق بجلال وجهه، وعظيم سلطانه على نعمه المتتالية، وآلائه المتواليه، والصلاة والسلام على الرسول الأمين، والهادي البشير، محمد بن عبد الله عليه أفضل الصلاة، وأتم التسليم، وعلى آله وصحبه أجمعين.

إن الشكر هو أقل ما يمكن قوله لأهل الفضل جزاء ما قدموه من عظيم الإحسان. وانه ليسعدني ويشرفني أن أتقدم بالشكر والتقدير إلي سعادة مدير جامعة الملك سعود الدكتور / عبدالله عبدالرحمن العثمان ، ومعالي الدكتور / منصور السعيد ، على كريم فضلهم وثقتهم في بإعطائي هذه الفرصة لإكمال دراستي العليا بجامعة الملك سعود فلهم مني جزيل الشكر والتقدير.

كما أتقدم بجزيل الشكر، والتقدير، والامتنان، لسعادة الأستاذ الدكتور / أحمد وفاء حسين زيتون – الأستاذ بجامعة الملك سعود

والباحث الكبير الذي أثرى المكتبات بمؤلفاته، نظير ما قدمه لي من اهتمام، ونصح، ودعم وتوجيه، برحابة صدر، وكلمات معبرة، ونظرة ثاقبة، وكان لإشرافه علي أعظم الأثر في إنجازي لهذه الرسالة. أسأل الله أن يعظم أجره و يجزل ثوابه، وله مني كل الشكر والعرفان، وصادق الود والامتنان.

والشكر موصول لمعالي الدكتور / محمد سليمان الوهيد – رئيس قسم الدراسات الاجتماعية على ما يقدمه لطلاب القسم من دعم ومساندة وتوجيه، من أجل تحقيق الأهداف المرجوة ، كما اشكر كافة أعضاء هيئة التدريس في الجامعة الذين درسوني أو وجهوني خلال الفترة التي قضيتها بالجامعة .

كما اشكر جزيل الشكر أعضاء لجنة المناقشة:

كل من :

1-الأستاذ الدكتور/ سعد مسفر القعيب.

2- الدكتور / جبرين علي الجبرين.

لتفضلهم بقبول مناقشة رسالتي والحكم عليها فجزاهم الله عني خير الجزاء وأجزله.

وأخيراً فإني أشكر كل من ساهم في دعم هذه الرسالة من إخواني وأخواتي و من الزميلات والصديقات سواء أكان ذلك بالفكرة والرأي أم التوجيه أم الطباعة أم التدقيق فلهم كل الشكر والتقدير.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

الباحث

منى رافع العمري

المحتويات

35 -1	الفصل الأول : المدخل إلي الدراسة
2	مقدمة
5	أولاً: موضوع الدراسة.
7	ثانياً: مشكلة الدراسة.
11	ثالثاً: أهمية الدراسة.
12	رابعاً: أهداف الدراسة.
13	خامساً: المفاهيم والمصطلحات الأساسية.
24	سادساً: الدراسات السابقة
35	سابعاً: تساؤلات الدراسة
73-36	الفصل الثاني : الإطار النظري للدارسة
37	مقدمة
38	المبحث الأول: مفهوم الحاجة والرعاية الاجتماعية
38	أولاً: تقدير الحاجة.
39	ثانياً: أهمية تقدير الحاجة.
42	ثالثاً: مقاييس تقدير الحاجة.
43	رابعاً: مشكلات تقدير الحاجة .
44	خامساً: خصائص تقدير الحاجة.
45	المبحث الثاني: ظاهرة الفقر والمرأة
45	أولاً: المرأة الفقيرة.
46	ثانياً: ظاهرة تأنيث الفقر.
50	ثالثاً: لماذا الاهتمام بالمرأة الفقيرة.
53	رابعاً: وضع المرأة الفقيرة في المملكة العربية السعودية.
61	خامساً: المرأة في أحياء جنوب الرياض.
64	المبحث الثالث: مقومات الرعاية الاجتماعية

64	أولاً: مجالات الرعاية الاجتماعية.
69	ثانياً: العائد المالي (الدخل).
70	ثالثاً: التخطيط للرعاية الاجتماعية.
84 - 74	الفصل الثالث : الإجراءات المنهجية للدراسة
75	مقدمة
75	أولاً: نوع الدراسة.
75	ثانياً: منهج الدراسة .
76	ثالثاً: مجتمع الدراسة.
76	رابعاً: حدود الدراسة.
78	خامساً: عينة الدراسة.
80	سادساً: أداة جمع المعلومات الميدانية.
83	سابعاً: الصدق والثبات لأداة جمع المعلومات.
135 - 85	الفصل الرابع : الاستطلاع البيئي لمجتمع الدرا
86	أولاً : خصائص مجتمع الدراسة .
101	ثانياً : وصف منطقة الدراسة .
105	ثالثاً : دراسة لبعض حالات الأسر ومعاناتها
114	رابعاً: تلوث البيئة بأحياء جنوب الرياض
119	خامساً: عزلة جنوب الرياض
122	سادساً: التخطيط السيئ لجنوب الرياض وكثافته السكانية العالية.
124	سابعاً: تدني الاستثمار والخدمات في جنوب الرياض.
130	ثامناً: دور المؤسسات الخيرية والأهلية لدعم الرعاية الاجتماعية.
176-136	الفصل الخامس : تحليل البيانات الإحصائية لتساؤلات الدراسة
195-177	الفصل السادس: مناقشة النتائج والتوصيات وملخص الدراسة

196	المراجع
210	الملاحق

قائمة الجداول

م	الجدول	الصفحة
1	نسب المهاجرين إلى مدينة الرياض حسب المناطق الإدارية	8
2	سكان مدينة الرياض حسب البلديات الفرعية	9
3	توقعات العمالة النسائية السعودية في الفترة من 1405/1404 إلى 1410/1409 هـ	51
4	متوسط الدخل في الأحياء السكنية لجنوب الرياض	62
5	عينة الدراسة	80
6	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب السن (الأخصائيات)	86
7	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الحالة الاجتماعية (الأخصائيات)	87
8	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المؤهل الدراسي (الأخصائيات)	88
9	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة (الأخصائيات)	89
10	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب السن (المستفيدات)	90
11	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الحالة الاجتماعية (المستفيدات)	91
12	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الحالة التعليمية (المستفيدات)	92
13	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب نوع السكن (المستفيدات)	93
14	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب ملكية السكن (المستفيدات)	94
15	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الحالة الصحية (المستفيدات)	95
16	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب العمل (المستفيدات)	96
17	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب نوع العمل (المستفيدات)	97

م	الجدول	الصفحة
18	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الدخل الشهري (المستفيدات)	98
19	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب عدد أفراد الأسرة (المستفيدات)	100-99
20	نوعية المسكن وظاهرة الفقر بحي الشميسي	102
21	مستويات الدخل في جنوب الرياض	102
22	التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة لعبارات (الحاجات التعليمية) الأخصائيات	138
23	التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة لعبارات (الحاجات الصحية) الأخصائيات	141
24	التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة لعبارات (الحاجات الاقتصادية) الأخصائيات	145
25	التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة لعبارات (الحاجات الاقتصادية) للمستفيد	150
26	التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة لعبارات (الحاجات التعليمية) للمستفيدات	154
27	التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة لعبارات (الحاجات الصحية) للمستفيدات	158
28	تحليل التباين لبيان الفروق بين إجابات أفراد العينة بحسب السن	164
29	مصدر الفروق لاختبار توكي (Tukey)	165
30	تحليل التباين لبيان الفروق بين إجابات أفراد العينة بحسب الحالة الاجتماعية	166
31	تحليل التباين لبيان الفروق بين إجابات أفراد العينة بحسب الحالة التعليم	167

م	الجدول	الصفحة
32	تحليل التباين لبيان الفروق بين إجابات أفراد العينة بحسب نوع السكن	168
33	تحليل التباين لبيان الفروق بين إجابات أفراد العينة بحسب ملكية السكن	170
34	مصدر الفروق لاختبار شيفيه (LSD)	171
35	تحليل التباين لبيان الفروق بين إجابات أفراد العينة بحسب الحالة الصحية	172
36	اختبار (T) لبيان الفروق بين إجابات أفراد العينة بحسب وجود إعاقات داخل الأسرة	173
37	تحليل التباين لبيان الفروق بين إجابات أفراد العينة بحسب نوع العمل	174
38	تحليل التباين لبيان الفروق بين إجابات أفراد العينة بحسب معدل الدخل الشهري	175

قائمة الأشكال

م	الشكل	الصفحة
1	التركيب النوعي لسكان مدينة الرياض	8
2	نسبة الأمية بين الذكور والإناث	10
3	نسبة امتلاك المواطنين لمساكن خاصة	11
4	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب السن (الأخصائيات)	87
5	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الحالة الاجتماعية (الأخصائيات)	88
6	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المؤهل الدراسي (الأخصائيات)	89
7	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة (الأخصائيات)	90
8	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب السن (المستفيدات)	91
9	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الحالة الاجتماعية (المستفيدات)	92
10	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الحالة التعليمية (المستفيدات)	93
11	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب نوع السكن (المستفيدات)	94
12	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب ملكية السكن (المستفيدات)	95
13	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الحالة الصحية (المستفيدات)	96
14	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب العمل (المستفيدات)	97
15	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب نوع العمل (المستفيدات)	98
16	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الدخل الشهري (المستفيدات)	99
17	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب عدد أفراد الأسرة (المستفيدات)	100

الفصل الأول : المدخل إلى الدراسة

أولاً: موضوع الدراسة.

ثانياً: مشكلة الدراسة.

ثالثاً: أهمية الدراسة.

رابعاً: أهداف الدراسة.

خامساً: المفاهيم والمصطلحات الأساسية.

سادساً: الدراسات السابقة

سابعاً: تساؤلات الدراسة

المدخل إلى الدراسة

المقدمة:

شهدت حركة التنمية الشاملة في المملكة العربية السعودية في خططها التنموية المختلفة (الخمسية) في العقود الماضية قدراً من التقدم في المجالات كافة (الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعمرانية) كان لها آثارها الواضحة والملموسة على المجتمع السعودي وحقت المملكة خلالها طفرة في عدة جوانب ونقلة نوعية من التقدم والتحضر تركت أثراً إيجابياً واضحاً وملموساً على البنية المجتمعية والشخصية في جوانب متعددة، إلا أنه ترتب عليها من جهة أخرى بروز العديد من الظواهر والمشكلات الاجتماعية على فئات من المجتمع بدرجات متفاوتة.

وتعمل المملكة على رعاية كل من هو محتاج للرعاية من أفراد وجماعات وأسر، على أن يتم ذلك دون استثناء أو تمييز، ويؤكد الإسلام وممارساته القويمة على أنه لا تفاضل بين الناس إلا بالتقوى، ووفقاً لذلك كان التفكير في إنشاء برامج الرعاية الاجتماعية وانطلاقاً من الدور المهني تعمل الخدمة الاجتماعية في مجالات الرعاية الاجتماعية للمساهمة في إشباع إحتياجات السكان والأسر بطريقة تمكن المجتمعات (أفراد – جماعات – مؤسسات – مجتمعات محلية) من مواكبة المتغيرات والمستجدات العالمية والمحلية دون أن تتأثر خصوصيتها بطريقة تمكنها من إشباع إحتياجات المجتمع ومواجهة مشكلاته وتحفظ هويته وتماسكه، ولذلك فإن الخدمة الاجتماعية تعتمد إلى استخدام أساليب وطرق ومهارات ومعارف مهنية من خلال مؤسسات (أهلية، حكومية) من أجل تمكين الأسر من تلقي خدمات برامج (صحية – اقتصادية – تعليمية) لمساعدة من هم في حاجة للمساعدة.

ويعد الفقر أحد القضايا المجتمعية الملحة التي فرضت نفسها على المهتمين بالعلوم الاجتماعية والإنسانية ، ويمثل الفقر عموماً الظاهرة الأبرز التي تستدعي تضافر مختلف الجهود الحكومية وغير الحكومية لمحاصرته والحد من آثاره السلبية.

وقد أولت المملكة العربية السعودية اهتماماً لمشكلة الفقر ويتمثل هذا الاهتمام في زيادة مخصصات الجمعيات والصناديق المخصصة للفقراء والمحتاجين – وسوف نبين حجم هذه المخصصات في فصول لاحقة – وثانياً زيارة الملك عبد الله – حفظه الله – للأحياء الفقيرة في الرياض في تشرين الثاني – رمضان 2002م وقد كانت هذه الزيارة والإعلان الرسمي عن ضرورة الاهتمام بالفقراء في المجتمع. وأورد تقرير الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض بعض القضايا والتحديات في هذا المجال منها:

- فحص وتطوير بيئات مؤسسية وقانونية تعمل على الوصول لتنمية اجتماعية واقتصادية ووجود دعم وحماية اجتماعية.
 - تحسين القدرة على القيام بعملية صياغة وتحليل سياسة موحدة فيما يتعلق بالقيام بمسح وجمع معلومات وفتح قنوات الاتصال والحوار ما بين عامة المواطنين والمستفيدين من الخدمات مثل الوحدات والأجهزة المحلية ، كبار المسؤولين ، مزودي الخدمات ، منظمات المجتمع المدني (الجمعيات الخيرية وغير الحكومية).
 - العمل مع الجمعيات الخيرية لتقوية وتحسين مستوى عملياتها وللوصول لمختلف شرائح الفقراء .
 - المساعدة في رفع درجة الوعي بين المواطنين.
 - زيادة مستوى الدعم والمساعدة للمنظمات غير الحكومية التي تشمل المنظمات غير الحكومية التي تعمل لمصلحة النساء.
- (تقرير هيئة تطوير مدينة الرياض، 1425هـ)

وفقر النساء يعد إشكالية ينضم تحتها أو يتفرع عنها منظومة من المشكلات الفرعية التي تشكل أوجهاً متنوعة لها وتبادل معها التأثير والتأثر، فالمرأة بصفتها محور الحياة الأسرية والأسرة محور الحياة الاجتماعية فإن أي قضية تمسها أو تؤثر على عطائها وأدوارها الاجتماعية ستؤثر بالتالي على حياتها الزوجية والأسرية وتنشئة أبناءها، وسيتكلف المجتمع كثيراً في الإنفاق على تبعات تلك الآثار في وقت هو أحوج ما يكون أن ينفقها على مقومات تنمية البلاد وتطويرها وتقديمها .

ولقد حظيت قضايا المرأة ومشكلاتها بشكل عام والمرأة الفقيرة على وجه الخصوص باهتمام من جانب الحكومات ومنظمات المجتمع المدني على المستوى العالمي وسلط على تلك القضايا والمشكلات الضوء لتبيان العوامل المتسببة فيها وإمكانية طرح الحلول العملية لتلافيها أو التقليل من حدتها، وفي مجتمعنا السعودي هناك عديد من الدراسات حول أوضاع المرأة وقضايا التنمية بشكل عام في المجتمع الحديث من حيث التعليم والعمل والمشاركة الاجتماعية والإقتصادية وتأثيرات ذلك على حياتها الزوجية والأسرية وعلى تنمية بلادها ، ولكن تقل إن لم تتعدم الدراسات والأبحاث عن المرأة الفقيرة وما ينتج عن فقرها من مشكلات اجتماعية على مختلف الأصعدة ذات تأثيرات سلبية على حياة المجتمع المعيشية والتنموية.

إن الالتفات إلى الأسر الفقيرة هو أمر في غاية الأهمية ليس كونه يسد حاجات تلك الأسر (الآنية) والملحة فهذا أمر واضح وجلي ولكن هناك تأثيراً إيجابياً في تحسين مستوى الأسر الفقيرة بصفة عامة والمرأة الفقيرة في الحد من السلوكيات الشاذة والتصرفات النشاذ لبعض أفراد هذه الأسر.

لذلك كان لزاماً علينا أن نعرف ما هي حاجات هذه الفئة من المجتمع وماذا نقدم لإشباع هذه الحاجات والاهتمام بمعرفة ما تحس به وتدركه المرأة الفقيرة

من سكان الأحياء الفقيرة من حاجات في بعض مجالات الرعاية الاجتماعية وأولوية تلك الحاجات حسب مستوى إلحاحها.

يمكن القول بصفة عامة أن الأشخاص الفقراء والأغنياء بمدينة الرياض — على الرغم من التباين الذي يوجد في مستويات دخلهم وممتلكاتهم يعيشون مع بعضهم البعض في أماكن وأحياء معينة من المدينة ، إلا أن هناك تميزاً واضحاً ما بين الأحياء الفقيرة والغنية بالمدينة ويبدو هذا التميز واضحاً في مستويات الدخل والجنس والعرق والجنسية وبعض العوامل الأخرى ، وإجمالاً يمكن القول أن هناك اختلافات كبيرة في الجوانب الاجتماعية والبيئية والصحية لمدينة الرياض (الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض ، 1425هـ) ولقد تم اختيار لأحياء جنوب الرياض بناء على التوزيع الاجتماعي — الجغرافي للفقير — تقرير الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض — حيث تتعرض مدينة الرياض لاختلافات حضرية — داخلية كبيرة في مستوى الدخل والفقير — ووجود تباين للفقير وسط البلديات الفرعية بمدينة الرياض فهناك تركز واضح للفقير وللمجموعات المحدودة الدخل في الأجزاء الجنوبية من مدينة الرياض وتشمل أحياء (الشفاء — منفوحة — ديراب — الدرا البيضاء — العزيزية — المنصورية — حي المصفاة — الفيصلية ..الخ) وسوف تتناول الباحثة ذلك بالتفصيل في فصول لاحقة من الدراسة والتي تتطرق إلى وصف منطقة الدراسة.

موضوع الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى رصد أهم حاجات المرأة الفقيرة للرعاية الاجتماعية من خلال التركيز على الحاجات (الإقتصادية / التعليمية / الصحية) وأشكال هذه الحاجات والوقوف على نوعية البرامج والخدمات والمشروعات التي تقدمها مؤسسات الرعاية الاجتماعية لهذه الشريحة المهمة من المجتمع مع

العمل على التوصل لتصور مقترح لخطة عمل تهدف في المقام الأول إلى
تكيف برامج الرعاية الاجتماعية الحالية بما يتناسب مع خصوصية
الاحتياجات الاقتصادية والتعليمية والصحية للمرأة الفقيرة في المجتمع
السعودي.

كذلك تحاول الباحثة من خلال هذه الدراسة تقديم الحاجات غير المشبعة
للمرأة الفقيرة حيث أن تقدير هذه الحاجات ضروري للتخطيط لتقديم الخدمات
لهذه الفئة من المجتمع، مع محاولة طرح تصور مقترح للتدخلات المطلوبة للحد
من تلك الظاهرة وتوفير احتياجات المرأة الفقيرة من خدمات الرعاية
الاجتماعية ، وبالتالي التخفيف من الآثار والعقبات المصاحبة لفقر المرأة
ومحاولة الوصول إلى عدد من المقترحات والتوصيات التي يمكن أن تساهم
في سد حاجات المرأة الفقيرة من الرعاية الاجتماعية ، ومن أجل التخطيط لحل
مشكلة الفقر لابد من الاستعانة بجمع البيانات العلمية السليمة التي تبين حجم
الفقر إضافة إلى مشاركة كل الجهات الرسمية والأهلية في حل مشكلة الفقر
بصفة عامة وفقر المرأة بصفة خاصة ، ويتطلب ذلك تغيير أنماط الاقتصاد
وتنويع الاستثمارات والقيام بمشروعات إنتاجية لإيجاد فرص عمل للقضاء
على مشكلة الفقر ، وتأهيل وتدريب القوى البشرية، كما يتطلب إعادة النظر في
المناهج التعليمية بحيث تتماشى مع الاقتصاد العالمي الذي يعتمد على
المعلومات وإدارتها وتطويرها بما يتماشى والتطور التكنولوجي بحيث يكون
الإنسان قادرا على مواكبة هذه التطورات من حيث المحصول العلمي
والدراسي.

كما أن النتائج التي سيتم التوصل إليها تساعد على فهم الحاجات الفعلية
للمرأة الفقيرة من الرعاية الاجتماعية، والسلوكيات التنظيمية التي تتبعها
منسوبات الخدمة الاجتماعية من خلال النظر إلى ما تقدمه منظمات الرعاية

الإجتماعية من برامج منفذة أو الخطط الموضوعة لتقديم مثل هذه الخدمات للمرأة السعودية التي تعاني من حالة الفقر.

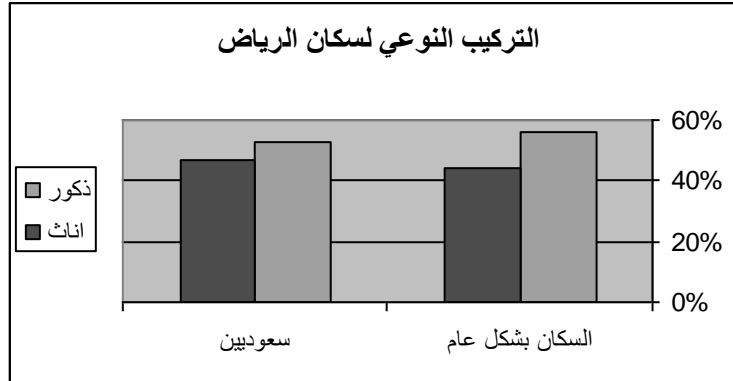
مشكلة الدراسة:

على أثر التحولات الإقتصادية التي شهدتها "المملكة العربية السعودية" خلال العقود الثلاثة الماضية في المجالات الإجتماعية والإقتصادية والثقافية والعمرانية، والتي تركت آثاراً إيجابية واضحة وملموسة على البنى المجتمعية والشخصية في جوانب متعددة إلا أنه ظهرت الحاجة إلى وضع سياسات جديدة لمعالجة ظاهرة الفقر واعتبارها من الأولويات الوطنية نظراً لما لهذه الظاهرة من انعكاسات على استقرار المجتمع.

وقد أدركت المملكة أن مشكلة الفقر هي من المشكلات المركبة التي يصعب أن يقضي عليها النمو الإقتصادي في حد ذاته وإنما يمكن من خلال عدة إجراءات القضاء عليها، كما أدركت الباحثة أن جوهر سياسات إنقاص الفقر هو التركيز العالي والمتزايد على زيادة رأس المال البشري أي النهوض بالتعليم و التدريب، خاصة التعليم الأساسي و الوضع الصحي والضمان الاجتماعي، كوسيلة لتحفيز الاستخدام الفعال والمنتج لعنصر المال، ومن هنا يجب الأخذ بدراسة رأس المال البشري والنهوض، وخاصة تلك الشرائح المحتاجة من المجتمع التي تحتاج إلى الوقوف بجانبها. وتأسيساً على ذلك كانت هذه الدراسة التي تهتم بالتعرف على حاجات المرأة الفقيرة في أحياء جنوب الرياض وذلك من خلال تقدير تلك الحاجات التي تدركها المرأة الفقيرة بمجتمع الدراسة وكذلك التعرف على الحاجات الفعلية من وجهة نظر المسؤولين والقائمين على الرعاية الإجتماعية .

شكل رقم (1)

يبين الشكل التالي التركيب النوعي لسكان مدينة الرياض



وذلك لأننا إذا نظرنا إلى التركيب النوعي لسكان مدينة الرياض بصفة عامة (ذكور، إناث) فنسبة النوع الإجمالية قد سجلت (56%) للذكور، و(44%) للإناث في مدينة الرياض بشكل عام أما بين السعوديين فسجلت (53%) للذكور، و(47%) للإناث، وهذا يعكس اتساقاً مقبولاً لهذه النسبة، خاصة مع استقبال مدينة الرياض لعدد كبير من المهاجرين السعوديين الذكور، من داخل المملكة.

جدول رقم (1)

نسب المهاجرين إلى مدينة الرياض حسب المناطق الإدارية في المملكة

من داخل منطقة الرياض	%20
عسير	%15
مكة المكرمة	%14.5
القصيم	%12
جازان	%9
الشرقية	%6
حائل	%4.5
المدينة المنورة	%4
تبوك	%4
الباحة	%3
نجران	%2.5
الحدود الشمالية	%1
الجوف	%1
أخرى	%3.5

(تقرير الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض 1425هـ)

جدول رقم (2)

سكان مدينة الرياض حسب البلديات الفرعية

البلديات	سعودي	غير سعودي	المجموع
العليا	233.249	156.364	389.613
الملز والبطحاء	350.721	613.046	963.768
الديرة	88.97	139.258	228.256
المعذر	117.678	75.507	193.185
الشمال	60.790	26.895	87.686
الروضة	361.238	106.471	467.709
النسيم	469.372	92.419	561.791
السلي	176.509	86.316	262.826
الجنوب	79.456	19.137	98.594
منفوحة	145.026	28.369	173.396
العريجات	441.027	85.074	526.102
عتيقة	198.825	17.126	215.952
عرقعة	39.750	6.000	45.751
محافظة الدرعية	37.058	8.500	45.558
المجموع	2.799.704	1.460.488	4.260.192

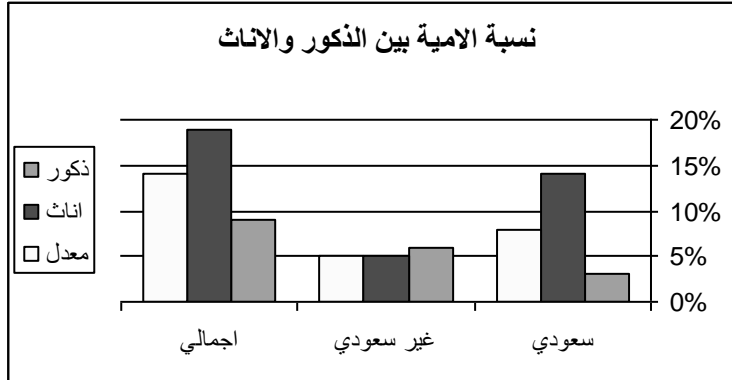
(تقرير الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض ، 1425هـ)

كما أن ازدهار التعليم أحد ملامح مجتمع المدينة، حيث بلغت نسبة
الملتحقين بقطاعات التعليم المختلفة من السعوديين (92%)، وهذا يشير إلى
تحسن ملموس مقارنة مع النسبة المسجلة في عام (1417هـ) التي بلغت
(88%)، وبلغت نسبة الأمية الإجمالية في مدينة الرياض (8%)، وقد انخفضت
تلك النسبة بشكل واضح، إذا ما قُورنت بعام (1417هـ)، حيث كانت (12%)،

وتتفاوت نسبة الأمية بين الذكور والإناث، حيث تبلغ في الذكور (4.5%) فيما تبلغ في الإناث (11%).

شكل رقم (2)

نسبة الأمية بين الذكور والإناث



نسبة الأمية بين السعوديين (8%)، ويرجع ذلك إلى ارتفاع نسبة الأمية بين الإناث السعوديات حيث تصل إلى حوالي (14%)، وهي تعكس بالدرجة حال النساء كبيرات السن، ممن لم يتيسر لهن الالتحاق بركب التعليم في طفولتهن، وشبابهن، في حين أن نسبة الأمية بين الذكور السعوديين منخفضة، ولا تتعدى (3%)، أما من ناحية التوزيع الجغرافي للفقير في مدينة الرياض فهناك تفاوت كبير في مستوى الدخل ويتضح ذلك من خلال تحليل معلومات مسح الأسرة لعام 2004م، التي أوضحت وجود تباين في الدخل وسط البلديات الفرعية بمدينة الرياض وقد تتابع هذا التقسيم الاجتماعي أو الاختلاف السكني لمدينة الرياض منذ الأنماط الأولية لعملية الاستقرار والتنمية في المدينة - مروراً بالتعديلات الحالية التي تمت على مدينة الرياض من جراء الهجرة الكثيفة والتغيرات السكانية. (الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض ، 1425هـ)

وبما أن المرأة من أكثر شرائح المجتمع تأثراً بالفقر لذا فقد حددت الباحثة مشكلة هذه الدراسة في النهوض بالمرأة الفقيرة ومساعدتها من خلال خدمات الرعاية الاجتماعية المقدمة لها، ومن ثم الوصول لتحديد حاجات هذه المرأة

الفقيرة (الإقتصادية /التعليمية/الصحية) غير المشبعة من الخدمات التي تقدمها برامج الرعاية الإجتماعية .

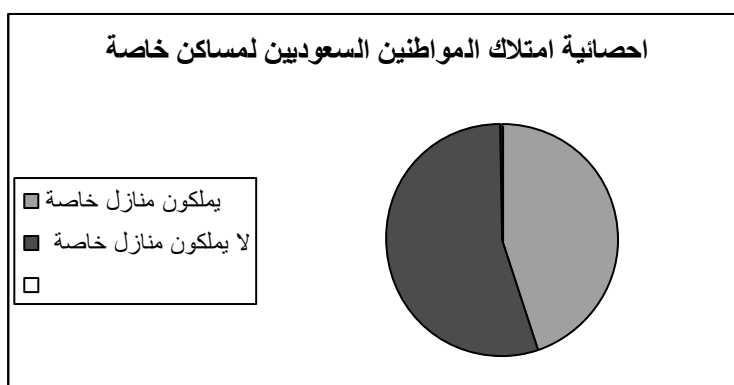
أهمية الدراسة:

تأتي أهمية هذه الدراسة في إطار اهتمام المملكة العربية السعودية بمشكلة الفقر والذي جعلته في قمة أولوياتها من خلال استحداث برنامج تحت مسمى (الدعم التكميلي) لسد الفجوة بين الدخل الفعلي للأسر والأفراد الفقراء وخط الفقر، وزيادة مخصصات الجمعيات والصناديق المخصصة للفقراء والمحتاجين ،ومن منطلق هذا الاهتمام تأتي دراسة الباحثة في هذا المجال لتتناول جانباً أكثر أهمية وهو فقر المرأة حيث أن المرأة في المجتمعات بصفة عامة أول من يتأثر بظاهرة الفقر على الرغم من انحسار هذه الظاهرة في المجتمع السعودي قياساً مع مجتمعات أخرى.

وكذلك إن المملكة العربية السعودية تحوي فئات كثيرة من الضعفاء (الفقر) المادي والمعنوي وأن أكثر سكانها لا يملكون منازل خاصة وتقدر هذه النسبة ب (55) بالمائة .

شكل رقم (3)

يوضح نسبة امتلاك المواطنين السعوديين لمساكن خاصة



فأحياء جنوب الرياض وخاصة الجزء الجنوبي الغربي وهو حاضرة كبيرة وكثافة سكانية تقدر بأكثر من نصف عدد سكان المدينة ويمثل مدينة داخل

المدينة ، ويحظى بمعدل تزايد سكاني كبير لم يصيبها نصيبها من التخطيط الجيد ، فهي أولاً معزولة عن شمال أو جميع أجزاء المدينة وتعاني من خنقها بالاستعمالات الصناعية، المستودعات، ورش، مكب النفايات، ينابيع الصرف الصحي المؤذية، ومصنع الأسمنت ، وهي أحياء تفتقد الطرق الواسعة والفسحة المنسقة بالنخيل والأشجار والطرق السريعة وقليل من الأرصفة وممرات المشاة ، إضافة إلى أن تخطيط أراضيها السكنية يتصف بالكثافة السكانية العالية وضيق الطرقات وعدم وجود الحدائق والساحات الواسعة أو الفراغات العمرانية كمنتفس لها ، وذلك بعكس أحياء شمال المدينة.

كما تبرز أهمية هذه الدراسة في كونها تتناول موضوع (فقر المرأة) وذلك بالدراسة الاجتماعية التي سوف تسهم في تحديد حاجات المرأة الفقيرة الأمر الذي يساهم في علاج مشكلة فقر المرأة ومساعدة الدولة في إيجاد الحلول المناسبة لهذه المشكلة التي توليها اهتماماً كبيراً.

أهداف الدراسة :

- تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على حاجات المرأة الفقيرة للرعاية الاجتماعية (التعليمية- الصحية- والاقتصادية) وذلك من خلال:
- 1- الحاجات المعبر عنها المطلوبة Expressed Need : وهي الحاجات المحسوسة حينما تتحول إلى فعل أي تصبح معلنة وموضحة في شكل طلب من جانب العملاء فالحاجة هنا تمثل عدد المتقدمين لطلب الخدمة.
 - 2- الحاجات المعيارية Normative Need : وهي تلك الحاجات التي يحددها الخبير أو المهني أو عالم الاجتماع في موقف معين ومستوى مرغوب فيه ويتم مقارنتها بالمستوى الموجود فعلاً.
 - 3- الحاجات المقارنة Comparative Need : ويتم قياسها من خلال دراسة خصائص المستفيدين من الخدمات وبخاصة عند مقارنة حاجات المستفيدين في منطقتين مختلفتين كأحياء مدينة الرياض في الشمال والجنوب.

ومن خلال تقدير الحاجات (التعليمي – الصحية – الدخل) للمرأة الفقيرة في أحياء جنوب الرياض يمكن المساعدة في الوصول إلى تصور مقترح لخطة عمل تهدف في الأساس إلى تكييف برنامج الرعاية الاجتماعية الحالية بما يتناسب مع خصوصية الاحتياجات التعليمية والصحية والإقتصادية (الدخل) لقطاع المرأة الفقيرة التي تقطن أحياء جنوب الرياض.

بعض مفاهيم ومصطلحات الدراسة:

الحاجة (Need):

من المعلوم أن حاجات الإنسان هي التي تحرك سلوكه وتؤدي إلى التفاعل الدائم بينه وبين بيئته وهي التي تقدم لنا ارتباط الإنسان بعالمه الخارجي ، فكلما تطور الإنسان وتعدد نشاطه كلما زادت احتياجاته ،وقد تطورت احتياجات الإنسان على مر العصور من احتياجاته للطعام والكساء والمأوى في أضيق الحدود إلى احتياجات مختلفة ومتنوعة ومعقدة أدت بالضرورة إلى تطوير النظم الاجتماعية لتقابل هذه الاحتياجات ويختلف أسلوب إشباعها من كائن لآخر باختلاف الظروف الاجتماعية والإقتصادية واختلاف البلاد.

كما عرفها احمد زكي بدوي " بأنها كل ما يتطلبه الإنسان لسد ما هو ضروري من رغبات أو لتوفير ما هو مفيد لتطوره ونموه وبعبارة أخرى هي الدافع الطبيعي ، أو الميل الفطري الذي يدفع الإنسان إلى تحقيق غاية ما داخلية كانت أو خارجية شعورية أو لا شعورية " (بدوي ، 1997م: 282)

هي كل ما يتطلبه الإنسان لسد ما هو ضروري من رغبات أو لتطوير ما هو مفيد لتطوره ونموه ، وهي أنواع متعددة بدنية ونفسية واجتماعية واقتصادية، والحاجات الأساسية التي أخذت بها منظمة العمل الدولية خلال السبعينات تشمل الحد الأدنى من المأوى والمأكل والملبس والأثاث المنزلي ثم أضيفت إلى ذلك فيما بعد الخدمات الاجتماعية العامة أو الشاملة التي يجب توافرها وهو ما يعرف بمؤشرات التنمية كمياه الشرب النقية وفرص الصحة والتعليم والمواصلات ومدى توفر المنافع الصحية والإمكانات المتعددة

الأخرى ، وفي تصنيف (ماسلو) للحاجات يقف تحقيق الذات في قمة الهرم ودونه تقدير الذات ثم الحاجة إلى الانتماء الاجتماعي ثم الحاجة إلى الأمن ثم أساس القاعدة وهي الحاجات الحيوية من غذاء وملبس ومسكن. ومفهوم الحاجات في الإسلام مرتبط بمقاصد الشريعة حيث يبدأ بالضرورات ثم الحاجات التكميلية ثم التحسينات.

وعرفها جولس (Joluis) بأنها مجموعة من المطالب التي يحسها الشخص ويكافح من أجل الحصول عليها. (Joluis,1964:142) وقد عرفها عبد العزيز مختار و حمزاوي " بأنها حالة يشعر بها فرد أو مجتمع نتيجة الإحساس بالرغبة في تحقيق هدف معين يحتاج تحقيقه إلى توافر ظروف أو إمكانيات أو موارد معينة.(مختار و حمزاوي ،1984: 119)

ويشير العلماء بمصطلح الحاجة إلى كل من المشكلة والخدمة المطلوبة للتخفيف من هذه المشكلة كالفقر مثلاً ، فالمشكلة هي حاجة غير مشبعة ،ومفهوم الحاجة الاجتماعية مثله مثل غيره من مفاهيم العلوم الاجتماعية لا يحظى باتفاق العلماء حول معانيه ، ويستخدم الاقتصاديون مصطلح الحاجة بمعنى (الطلب الفعال) ، وبالتالي فإن الطلب يكون فعالاً عندما يكون الطالبين مستعدين لدفع الثمن والعكس صحيح ،وهذا لا يتفق مع المنظور الاجتماعي في قياس الحاجة ، فالاجتماعيون - من وجهة نظرهم - لا يستخدمون هذا المقياس لقياس الحاجة إذ لا توجد صلة مقبولة بين الحاجة والخدمات التي يحتاجها الفرد أو تحتاجها الجماعة أو المجتمع وبين قدرته أو قدرتهم أو استعدادهم لسداد ثمنها.

العلاقة بين التعريفات المختلفة للحاجة واستخدامها في مشروعات التنمية :

يعمل المخططون في مشروعات تنمية المجتمع على تحديد الحاجات وفقاً لتعريفاتها المختلفة كالتالي:

1 - الحاجة المعيارية: من خلال إجراء مسح بالعينة يجرى على سكان المجتمع يتم من خلاله قياس الحاجات المعيارية لهذا المجتمع عن طريق مجموعة من المعايير المتفق عليها، كملاحظات الخبراء، الاختبارات الموضوعية للمواطنين، الإحصاءات عن المجتمع.

2 - الحاجات الشعورية: من خلال مسح بالعينة (استبيان) يسأل الناس عن رضاهم عن الخدمات القائمة ورغبتهم في خدمات جديدة.

3 - الحاجة المعبر عنها : من خلال مراجعة الشكاوي والمطالب وقوائم الانتظار .

4 - الحاجات المقارنة : من خلال معرفة المستفيدين من خدمة ما ثم إجراء دراسة مسحية للتعرف على المواطنين الذين يتشابهون معهم في خصائصهم ولا يحصلون على نفس الخدمات .

وتقصد بها الباحثة في إطار هذه الدراسة وجود ضرورة لدى أفراد المجتمع لخدمات معينة وقد تكون هذه الخدمات أمثلة لأنواع من الحاجات التي تعاني منها النساء الفقيرات في أحياء جنوب مدينة الرياض والتي يتم تحديدها لتحقيق المساعدة المطلوبة لتخفيف حدة هذه المشكلة ويمكن القول بأن الحالة قد أشبعت عندما تحدث تغييراً في ظروف المستفيد.

الفقر (poverty):

لقد نشب خلاف حاد بين المفكرين والخبراء في تحديد مفهوم الفقر ، ويبدو هذا الخلاف والاختلاف جليا بين علماء الاقتصاد الذين يعتمدون معايير كمية ، وعلماء الاجتماع الذين يعولون أكثر، ويركزون بصورة أكبر على الأبعاد الاجتماعية، ولذلك نلاحظ تنوعاً كبيراً في تحديد ظاهرة الفقر بحصرها في عدة مؤشرات، تارة يغلب عليها الطابع الكمي، وتارة أخرى يغلب عليها الطابع الكيفي، ويبقى مفهوم الفقر الذي تشترك حوله كل المحاولات التعريفية

يوحي بالعجز عن تحقيق الحاجات المادية والمعنوية للفرد، وذلك بغض النظر عن محددات الفقر التي تشير إلى ربطه بمنحى إنتاجي محدد، أو مؤشرات التي تعكس مختلف مظاهر الفقر. (الفنجري ،2006م : 123)

وإذا خرجنا من هذا الخلاف ، فإننا نجد جملة من التعريفات تحاول في مجملها الوصول إلى تحديد مفهوم الفقر، فهو من وجهة نظر عدم القدرة على تحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة (البنك الدولي " تقرير عن التنمية في العالم " ، 1990: 41) ، فهذا تعريف يعتمد بدرجة كبيرة على مفهوم الحد الأدنى ومفهوم مستوى المعيشة كما يعتمد بدرجة كبيرة على المجتمع الذي تتم فيه حالة التوصيف، فالفقر في الريف الهندي أو الصيني مثلاً، والذي يؤدي أحياناً إلى الموت بسبب الجوع يختلف عن الفقر في أقطار أوروبا الذي يشير بدرجة كبيرة إلى قضية التباين في توزيع الدخل أكثر مما يشير إلى الحرمان المطلق.

هنا محاولات أكثر طموحاً حاولت توصيف أوجه الحرمان التي ترتبط بالفقر ، وذلك تعريف الفقر الذاتي الذي يعتمد على تصنيف الفقر لذاته فيما إذا كان من الفقراء أم لا والتعريف الذاتي لا يكتسب أى أهمية واقعية ، إذ الفقر ينفي تحديده بناء على الظروف الموضوعية للعائلة (بناء على معايير الدخل أو أي معيار آخر) وأنه ليس من الضروري أن يشعر الناس بالحرمان حتى يتم تصنيفهم من الفقراء. (الفارس، 2001م: 20-21)

وهناك مكونات أساسية لابد أن تظهر في أى تعريف لمفهوم الفقر، وهي مستوى المعيشة، والحق في الحصول على حد أدنى من الموارد ، وحدود المعيشة، وهي ما يمكن أن يعبر عنه بالاستهلاك من سلع محددة ، مثل : الغذاء ، والسكن ، والملابس، وهي ما تمثل الحاجات الأساسية للإنسان التي تسمح بتصنيف أى فرد لا يحققها ضمن دائرة الفقراء ، أما الحق في الحصول على حد أدنى من الموارد، فهو لا يركز على الاستهلاك بقدر تركيزه على الدخل ، أي الحق في الحصول على هذه الحاجات، أو القدرة على الحصول عليها .

وقد عُرِف الفقر أيضا بأنه حالة الحرمان المادي التي تتجلى أهم مظاهرها في انخفاض استهلاك الغذاء كما ونوعا، وتدني الحالة الصحية والمستوى التعليمي والوضع السكني والحرمان من تملك السلع المعمرة وفقدان الاحتياط أو الضمان لمواجهة الحالات الصعبة ، كالمرض والإعاقة والبطالة والكوارث والأزمات (باقر، 1996م :ص 5) .

وهو أيضاً فيما يراه " تونسنند" (Townsend سنة 1979م) : الأفراد والعائلات والمجموعات التي يمكن أن يطلق عليها أنها فقيرة عندما تعاني من نقص الموارد للحصول على أنواع من التغذية والمشاركة في الأنشطة والحصول على الظروف الملائمة من الحياة والاحتياجات الأساسية اللازمة لاستهلاك الأفراد والمجتمعات التي ترتبط بها معيشتهم (آل كوك، 2000م ،ص 38).

وهكذا عكست تلك التعريفات السابقة المنحى الفكري الذي اتخذه صاحب كل تعريف وأبانت التوجه الذي سار عليه ، سواء أكان اقتصاديا، أم اجتماعيا، أي أن الأيدلوجيات كان لها أكبر الأثر في تحديد مفهوم الفقر ، لذا صعب أن نحظى بتعريف مانع جامع للفقر يستوعبه من كل اتجاهاته ويحيط به من سائر زواياه.

وفي سبيل تقديم مفهوم للفقر إلي جانب التعريفات التي اختلفت باختلاف التوجه الإيديولوجي لأصحابها هناك عرض للمناهج التي تقيس الفقر، وهي لا تخرج عن اتجاهين، أولهما: الرفاهية، وأصحاب هذا الاتجاه يستخدمون معايير مالية في قياس الرفاهية، مثل: دخل الفرد وإنفاقه الاستهلاكي ، وهو الاتجاه السائد في أدبيات الفقر ،أما ثاني الاتجاهين، فهو الـ "" لا رفاهية "" ، وهو يهتم بدراسة المؤشرات الاجتماعية للرفاهية مثل: التغذية والصحة والتعليم، ويركز على قضايا ، مثل :سوء التغذية،أو غياب الرعاية الصحية، أو الأمية، باعتبارها نتائج مباشرة لانتشار الفقر، ومن جانب آخر انقسمت الاتجاهات حول تعريف الفقير إلي مدرستين، أولهما : المدرسة المطلقة ،وهي تضع حدا

أدنى لمستوى الدخل الضروري الذي يجب على كل فرد إحرازه لتحقيق مستوى معيشي معقول. حد الفقر، ويصنف من دونه باعتباره فقيراً، وتحديد هذا المستوى هو حكم تقديري لرجل السياسة.

أما المدرسة الثانية، فهي تتعامل مع الفقر النسبي ، أى ارتباط خط الفقر بمعدل توزيع الدخل بين السكان، وعادة يتم ذلك بتعريف الأفراد الذين يشكلون أفقر 20-25% من سكان مجتمع ما باعتباره الفقراء، وبعض الدراسات في الدول النامية ترفع هذه النسبة حتي 50% من السكان.

ورغم بقاء الدخل الفردي المؤشر الأكثر انتشاراً لقياس الفقر ، فقد تزايدت أهمية مؤشرات الرعاية الاجتماعية ، مثل الصحة والتعليم ، وقد تزايد هذا الاتجاه في دول العالم النامي، منذ منتصف السبعينيات ، حيث لوحظ ارتفاع الدخل الفردي في بعض الدول ، دون حدوث تقدم في بعض مجالات الرفاهية الاجتماعية ، مثل التغذية و الصحة ، وهذا يعني بشكل عام إمكانية حدوث مفارقة بين حدوث زيادة في دخل الفرد وتحقيق إنجاز في مجالات الرفاهية الاجتماعية .

وهناك مصطلحات تتعلق بالفقر ومن شأنها أن تكشف النقاب عن مفهوم الفقر، وهذه أوضحها:

1- الحاجات الأساسية للإنسان، وهي عبارة عن السلع الغذائية وغير الغذائية اللازمة للإنسان، بحيث يبقى حياً وتحفظ كرامته الإنسانية، وتحقق قدرته على مزاوله نشاطاته الاعتيادية بصورة مقبولة ، وفي مقابل ذلك الفقر المطلق، وهو حالة من حالات الفقر التي لا يستطيع الإنسان معها الحصول على الحد الأدنى من الحاجات الأساسية الغذائية وغير الغذائية معا .

2- الفقر المدقع، وهو حالة من حالات الفقر التي لا يستطيع الإنسان معها الحصول على الحد الأدنى من الأسعار الحرارية لبقائه حياً يزاول نشاطاته الاعتيادية.

3- الفقر النسبي ، فقد عرف بعضهم الفقر النسبي باعتبار أن من يقل دخله عن المتوسط يعتبر فقيراً فقراً نسبياً ، في حين عرفه آخرون بأنه الدخل الذي يعادل 40% من مدى الدخل من الأسفل (بدران ، 2003م :57).

والفقر الحضري من المفاهيم التي تصب بدورها في تقديم مفهوم أوضح للفقر، فليس بالضرورة أن يكون الفقر الحضري مؤشراً للتدهور الاقتصادي ، حيث يمكن للفقر الحضري أن يكون نتيجة لعملية الهجرة من الريف إلى المدن ، إذ توفر المدن للمهاجرين إليها فرص العمل المناسبة ، فقد وفرت المدن على مدى التاريخ بما فيها مدينة الرياض الأرضية للنمو الرأسي، وعليه يمكن لعملية التنمية الحضرية الفعالة أن تلعب دوراً مهماً في مناقشة قضية الفقر على المستوى العام، وعلى مستوى فقر النساء على وجه الخصوص، وذلك من خلال توفير فرص العمل وتأهيل النساء .

كما أنه لا توجد علاقة مابين الفقر والهجرة (تقرير دراسة الهجرة) فقد تشمل عملية الهجرة مجموعات مختلفة من المهاجرين قد لا يكون هم الأفقر أو الأقل تعلماً من تلك المجموعات المتواجدة في المجتمعات المستقبلية ، وربما يكون هؤلاء المهاجرون قد تلقوا تعليماً عالياً، ويبحثون عن فرص العمل المناسبة لهم، والتحكم في عملية الهجرة في الغالب لا يعتبر إجراء مجدياً للحد من الفقر الحضري ، إلا أن وجود معدلات عالية للهجرة وسط مجموعات فقيرة ، أو معينة من مدينة الرياض يخلق نوعاً من المشكلات والتحديات المرتبطة بالفقر ، حيث تتمثل في الضغط على الخدمات والبنية التحتية المتاحة ، والمدن التي تشهد نمواً سريعاً - نتيجة للهجرة من الريف إلى المدن تتعرض عادة لاختلافات حضرية داخلية كبيرة في أوضاعها الاجتماعية والبيئية والصحية ، كما هو واقع الحال في مدينة الرياض . (الأمم المتحدة، تقرير الهجرة الدولية ، 2002م)

ويعني الفقر ببساطة انخفاض مستوى المعيشة أو عدم القدرة على تحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة المطلوب والمرغوب اجتماعياً ، وهو ظاهرة معقدة ذات أبعاد متعددة اقتصادية واجتماعية وسياسية وتاريخية ،

ويختلف مفهومه باختلاف البلدان والثقافات والأزمنة، إلا أنه من المتفق عليه أنه (حالة من الحرمان المادي تتجلى أهم مظاهرها في انخفاض استهلاك الغذاء كمّاً ونوعاً وتدني الحالة الصحية والمستوى التعليمي والوضع السكني والحرمان من تملك بعض السلع والأصول المادية الأخرى وفقدان الاحتياطي أو الضمان لمواجهة الحالات الصعبة كالمرض والإعاقة والبطالة والكوارث والأزمات (الشبيكي، 2004 م : 12).

وتتفق الباحثة مع الدكتورة سوزان حسن أبو العنين حينما عرفت الفقر على انه عدم القدرة علي إشباع حاجات المرأة من الرعاية الاجتماعية .(أبو العنين، 2004م: 9)

مفهوم الرعاية الاجتماعية (The social welfare):

تعددت محاولات العلماء والباحثين واختلفت وجهات نظرهم حول تحديد مفهوم الرعاية الاجتماعية، فضيق بعضهم من معنى الرعاية الاجتماعية ووسع آخرون من هذا المعنى فأشارت الفئة الأولى إلى الرعاية الاجتماعية باعتبارها الوظائف المجتمعية التي لا تستهدف الربح، حكومية كانت أو تطوعية والتي تهدف بشكل واضح إلى تخفيف الكروب والفقر أو إلى تحسين منكوبي المجتمع، أو هي محاولات لتمكين الناس في مواقف الشدة من بلوغ الحد الأدنى من التوظيف الشخصي والاجتماعي.

أما وليمسكي ولييسو Wilensky&lebeaux فقد عرف الرعاية الاجتماعية بأنها تلك النظم والمؤسسات والبرامج التي تم تنظيمها رسمياً وكفلها المجتمع باستثناء الأسرة والمشروع الخاص والتي تعمل على الحفاظ على أو تحسين الأحوال الاقتصادية أو الدخل الكاف لتأمين ضرورات الحياة لبعض أو لكل أجزاء المجتمع (زيتون ، 1993: 13) .

فيما عرفت هيئة الأمم المتحدة الرعاية الاجتماعية بأنها: "النشاط المنظم الذي يهدف إلى إحداث التكيف الناضج بين الأفراد وبين بيئتهم الاجتماعية ويتحقق هذا الغرض عن طريق استخدام الأساليب والوسائل التي تصمم من أجل تمكين الأفراد والجماعات والمجتمعات من مقابلة احتياجاتهم وحل مشكلاتهم عن طريق العمل المتعاون لتطوير وتنمية الظروف الإقتصادية والاجتماعية " (غباري ، 1988: 4).

و يشير ماكس سيبورين Maxs sporin إلى أن مفهوم الرعاية الاجتماعية يمثل " نسقاً مركباً من التنظيم الاجتماعي وهو يتضمن إطاراً من المهن والأعمال التي تهتم بمساعدة الناس وتتضمن مختلف أنواع الخدمات الموجهة لمقابلة الحاجات وتهدف إلى تحسين المستوى المعيشي والوصول إلى الاستقرار الاجتماعي وإحداث التغيير الاجتماعي وتدعيم وتقوية الضبط الاجتماعي تحقيقاً لرفاهية الناس في المجتمع (الصدّيق والسيد ، 1991 : 14).

والرعاية الاجتماعية طبقاً لهذا المفهوم، لابد وان تمارس في نطاق مؤسسات اجتماعية خاصة بتقديم لون من ألوان الرعاية، أو تبعاً للغرض الأساسي منها، ويمكن القول بأن الخصائص العامة للرعاية الاجتماعية تتمثل في :

- 1 -إنها جهود مادية وبشرية، تهدف أساساً إلى معالجة الأمراض الاجتماعية وإزالة العقبات التي تعترض نمو الأفراد والجماعات وتكيفهم مع بيئاتهم الاجتماعية، أي أنها ذات هدف علاجي أساساً وان نجم عنها بالضرورة تحقيق أهداف إنمائية وإنشائية ووقائية لذلك.
- 2 -إنها تحقق أهدافاً إنتاجية لصالح المجتمع ذاته، بمعنى أنها تزيد من موارده البشرية والمادية، وبالتالي من دخله القومي بما يعود في النهاية على أفراد هذا المجتمع بالنفع والفائدة.

3 -هي في ذاتها قيمة أخلاقية مجردة، استمدت وجودها من القيم الروحية والإنسانية التي تحت على مساعدة الإنسان لأخيه الإنسان.

4 -لذلك فهو ضرورة اجتماعية وظاهرة اجتماعية من خلق الوجود الاجتماعي ذاته، تنشأ حتماً في اي مجتمع إنساني ومن التفاعل الحتمي بين أفرادها.

5 -تتسم جهودها بالتخطيط والتنظيم والشمول ، بمعنى أنها تؤدي وفق السياسة العامة للمجتمع وفلسفته الخاصة،ووفق خطط مرسومة منتظمة قائمة على أسس من البحث العلمي.

6 -ومن ثم فهي تعبير عما وصل إليه المجتمع من حضارة وتقدم ،بل ومرتبطة بإمكانات هذا المجتمع ، وموارده ونظمه الإقتصادية والاجتماعية والسياسية والأخلاقية والدينية.

7 -تمول من موارد المجتمع ذاته سواء عن طريق الضرائب التي يدفعها المواطنون للدولة ، أو عن طريق الهيئات الخاصة التي تلجأ إلي أبناء المجتمع أنفسهم لمساعدتها عن طريق الهبات أو التبرعات أو الاشتراكات .

8 -يمارسها متخصصون في كافة مجالات الخدمات المختلفة كالأخصائي الاجتماعي والمدرّب المهني والمهندس والموجه ورجل القانون والدين، يعاونهم في ذلك أجهزة إدارية وفنية، للمعاونة في توصيل خدماتهم إلى مستحقيها ولتزويدهم بالبيانات اللازمة والإحصاءات المهمة.

9 -للعناية الاجتماعية مؤسسات خاصة بها" حكومية وأهلية ودولية" وهي مؤسسات لها فلسفتها ونظمها ولوائحها،التي تحدد برامجها وأهدافها.(عثمان وآخرون ، 1988م : 24-25)

فيما يرى زيتون أن الرعاية الإجتماعية وفق وجهة النظر المؤسسية في العصر الحاضر حق دائم للجميع إذ أنها(نسق منظم من الخدمات الإجتماعية والمؤسسات صممت لمساعدة الأفراد والجماعات لبلوغ مستويات الرضا من الحياة والصحة بالتوافق مع احتياجات المجتمع (زيتون ، 1993: 56).

و ترى الباحثة أن الرعاية الإجتماعية نظام اجتماعي يشتمل على العديد من الأنشطة المنظمة والموجهة تعمل علي إشباع مختلف الحاجات الإنسانية لأفراد المجتمع، كما تتضمن من الوسائل والأساليب التي تختص بمساعدة الأفراد والأسر والمجتمعات على إشباع الحاجات الإنسانية وتحقيق مستوى أفضل من الحياة والرعاية الإجتماعية تهدف إلى تأمين مستويات مناسبة من المعيشة ومن الأداء الاجتماعي والوظائف الإجتماعية لأعضاء المجتمع. (فهمي ، 1988 : 116).

كما عرفت هيئة الأمم المتحدة بأنها: " النشاط المنظم الذي يهدف إلى إحداث التكيف الناضج بين الأفراد وبين بيئتهم الإجتماعية ويتحقق هذا الغرض عن طريق استخدام الأساليب والوسائل التي تصمم من أجل تمكين الأفراد والجماعات والمجتمعات من مقابلة احتياجاتهم وحل مشكلاتهم عن طريق العمل لتطوير وتنمية الظروف الإقتصادية و الإجتماعية "

(Friedlander, 1960: 3)

في ضوء ما سبق يمكن تعريف الرعاية الإجتماعية في إطار هذه الدراسة بأنها تلك الخدمات التي تؤديها كافة النظم والمؤسسات الإجتماعية سواء كانت حكومية أم أهلية في مجالات التعليم والصحة والدخل وشغل أوقات الفراغ والترويح وخدمات الأسرة والطفولة والإسكان والتوطين والعمالة والتوظيف والرعاية الريفية ، وذلك بهدف إشباع حاجات المرأة الفقيرة من سكان الأحياء الفقيرة في جنوب الرياض ، لحل مشكلاتها لتحقيق التكيف مع البيئة الإجتماعية التي يعيش بها.

وتقصد بها الباحثة في إطار هذه الدراسة " تلك الأنشطة التي تؤديها كافة المؤسسات الحكومية والأهلية لإشباع حاجات المرأة الفقيرة وحل مشكلاتها الاجتماعية و الاقتصادية والصحية.

الدراسات السابقة

الدراسات العربية:

هناك العديد من الدراسات والأبحاث التي أجريت في مجال الدراسة منها ما يرتبط ارتباطاً مباشراً بموضوع هذه الدراسة وكذلك منها ما يرتبط ارتباطاً غير مباشر، وفيما يلي بعض الدراسات السابقة والتي تم تقسيمها من خلال محورين هما:

المحور الأول: دراسات تناولت الرعاية الاجتماعية :

1- دراسة وفاء جلال السيد (1407هـ):

بعنوان " دور تنظيم المجتمع في التعرف على الاحتياجات الاجتماعية للمرأة السعودية " وتهدف الدراسة في التعرف على الاحتياجات الاجتماعية للمرأة السعودية من برامج التنمية ودور الأخصائية الاجتماعية بمركز الخدمة الاجتماعية في التعرف على هذه الاحتياجات ، واستخدمت الدراسة منهج المسح الاجتماعي ومنهج دراسة الحالة كمنهج للبحث العلمي في الدراسة كما استخدمت المقابلات المقننة واستمارات المقابلة كأدوات للدراسة ، وقد أظهرت الدراسة العديد من النتائج منها ان السيدات المترددات لهن مجموعة من الاحتياجات منها تلقي الثقافة والمعلومات الدينية ، كذلك ان هناك العديد من الوسائل التي تلجا إليها السيدات لإشباع احتياجاتهن مثل الانتساب لمركز الخدمة الاجتماعية ، وأيضاً ان هناك ظروف أدت إلي تشجيع السيدات في التردد على مراكز الخدمة الاجتماعية منها الاقتناع بأهمية الأنشطة التي يقدمها المركز ، وان هناك عوامل أدت إلي تشجيع السيدات على اختيار أنواع معينة من الأنشطة منها تعلم مهارات مختلفة جديدة، وان هناك العديد من الأسباب

التي تحول دون تردد السيدات على مراكز الخدمة الإجتماعية ومنها عدم موافقة ولى الأمر على التردد.

وقد استفادت الباحثة من هذه الدراسة في التعرف على دور تنظيم المجتمع على تحقيق وإشباع الاحتياجات الإجتماعية وهو ما تم في بناء الإطار النظري للدراسة وفي بناء الأداة المستخدمة. (السيد ، 1407هـ)

2- دراسة سعيد فالح الغامدي (1422 هـ):

بعنوان " تغير الأدوار في الأسرة الريفية- دراسة في منطقة الباحة " ، حيث هدفت الدراسة إلي التعرف على الأسرة في المناطق الريفية ومدى التغير الذي طرأ عليها بفعل العديد من العوامل الإقتصادية والإجتماعية ، ودور المرأة كأحد أركان الأسرة وخروجها لسوق العمل ، وقد طبقت الدراسة على الأسر في منطقة الباحة ، و أظهرت الدراسة العديد من النتائج والعوامل و الكثير من التغيرات ومنها تغير الأدوار في الأسرة الريفية وبالأخص دور المرأة وهو ما أدى إلي تحول الطابع الريفي من وضع إلى آخر . أوجه التشابه بين الدراسة الحالية ودراسة سعيد الغامدي ان كلا الدراستين قد تناولا بالعرض والتحليل دور المرأة في الأسرة و ما واكب ذلك من تغير في مسؤولياتها ومتطلباتها وواجباتها نحو الأسرة.

أما أوجه الاختلاف فهي تندرج تحت اختلاف مجتمع الدراستين ما بين مجتمع مدينة (الرياض) و(الباحة) وما بينهما من اختلافات بيئة واجتماعية ومهنية تؤثر في دور المرأة وخروجها لبيئة العمل .

وقد استفادت الباحثة من هذه الدراسة في كيفية بناء إطار الدراسة النظري وكيفية تحليل دور المرأة ومناقشة أهم التداعيات والعوامل المؤثرة في تغيير دور المرأة في الأسرة. (الغامدي ، 1422 هـ)

3- دراسة داليا يوسف غنيم (2003 م):

بعنوان " إسهامات طريقة تنظيم المجتمع في مواجهة صعوبات تقديم الخدمات للمرأة المعيلة " ، حيث هدفت الدراسة إلى التعرف على إسهامات طريقة تنظيم المجتمع من خلال تعديل الهيكل الوظيفي للجمعية الأهلية ، و مساعدة المرأة المعيلة على إعالة نفسها وأسرتها ، و توفير فرصة عمل مناسبة للمرأة المعيلة أو مساعداتها على اختيار مشروع ، و زيادة دخل المرأة المعيلة ، و تحسين خدمات الجمعية لمساعدة المرأة المعيلة، و إزالة العقبات أمام المرأة المعيلة ، وقد دلت الدراسة عن العديد من النتائج منها السرعة على تقديم المساعدة للمرأة المعيلة ، وحصول المرأة المعيلة على فرص عمل أو مشروع وان ظهرت بعض العقبات تم حلها والتوصية بإجراء العديد من الدراسات حولها، وتطوير وتحسين في خدمات الجمعيات الأهلية من حيث النوع والكيف بحيث يتم تقديم يد العون من خلالها للمرأة المعيلة.

وقد استفادت الباحثة من هذه الدراسة في معرفة طريقة ودور تنظيم المجتمع في مواجهة ما يتم تقديمه من خدمات للمرأة المعيلة ، كذلك كيفية هيكلة الجمعيات والمؤسسات الخاصة بالرعاية الإجتماعية للمرأة ودورها وكيفية تحسينه وتطوره (غنيم ، 2003 م)

4- دراسة فريدة صادق زوزو (2005 م)

بعنوان " وعي المرأة بدورها الاجتماعي وأثره في معالجة مشكلة الفقر " وتهدف هذه الدراسة إلى تناول أهمية وعي المرأة بدورها الاجتماعي في تفعيل مشاركتها الاجتماعية ، و في المساهمة في حل إحدى أهم المشكلات التي تواجه الأسر والمجتمعات في العالم الإسلامي وهي مشكلة الفقر، وقد خلصت الدراسة إلي العديدة من النتائج والتوصيات التي تتعلق بتشكيل الوعي الاجتماعي للمرأة، وكيفية تفعيله في حل مشكلة الفقر في العالم الإسلامي .

وقد استفادت الباحثة من هذه الدراسة في معرفة الدور الاجتماعي للمرأة
واثر هذا الوعي في معالجة مشكلة الفقر وكيف تم بناء الإطار النظري من
خلال ذلك. (زوزو ، 2005 م)

5 - عبد العزيز الغريب (2006 م)

بعنوان " الرعاية الاجتماعية في مدينة الرياض في خمسين عام " هدفت
الدراسة للتعرف على مؤسسات الرعاية الاجتماعية والخيرية في مدينة
الرياض في خمسين عام ، من حيث مظاهر نموها وتطورها ، وكذلك التعرف
على أنواع مؤسسات الرعاية الاجتماعية والخيرية ، والخدمات التي تقدمها ،
والفئات التي تخدمها ، والتطور الذي حدث للعمل الاجتماعي والخيري كما
وكيفاً في مدينة الرياض ، من خلال استخدام المنهج الوثائقي القائم على
التحليل المكتبي لكل ما كتب في هذا الموضوع وتحليل التقارير السنوية
الخاصة بمؤسسات الرعاية الاجتماعية والخيرية المختلفة الرسمية منها أو
التطوعية ، ومنهج دراسة الحالة لمناسبتها لأهداف الدراسة حيث اعتبر مدينة
الرياض حالة الدراسة ، ووحدة التحليل في هذه الدراسة هي التقارير السنوية
والنشرات التعريفية لمؤسسات الرعاية الاجتماعية والخيرية التي بلغت (107)
مؤسسة للرعاية الاجتماعية والخيرية ، كما عرضت الدراسة لصاحب الدور
الرئيس فيما تحقق من نمو في مؤسسات الرعاية الاجتماعية والخيرية في
مدينة الرياض أميرها صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبد العزيز.

وقد استفادت الباحثة من هذه الدراسة في معرفة واقع الرعاية الاجتماعية في منطقة
الرياض في الفترة الماضية وما ظهر فيها من إيجابيات يجب المضي قدماً في أثرها
وسلبات يجب مراعاتها ومحاولات وضع الحلول (للغريب ، 2006 م)

6- دراسة سعد المشوح (1428 هـ):

بعنوان " من المشكلات الاجتماعية المعاصرة في المجتمع العربي : هروب
الفتيات من منظور اجتماعي نفسي " هدفت الدراسة بشكل عام إلى محاولة

التعرف على حجم مشكلة هروب الفتيات في المجتمع العربي ، والتعرف على أسباب وعوامل هروب الفتيات في المجتمع العربي، وكذلك التعرف على تأثير التنشئة الاجتماعية داخل الأسرة في هروب الفتيات ، وكل ذلك من أجل تقديم بعض الحلول والمقترحات وأساليب المعالجة لظاهرة هروب الفتيات ، وقد خلصت الدراسة إلى بعض النتائج والتوصيات منها أسباب أدت إلى هروب الفتيات ومنها الفقر إلى الرعاية الاجتماعية والأسرية في المجتمع السعودي إلى جانب عوامل نفسية وخلقية نابعة من التنشئة الاجتماعية .

وقد استفادت الباحثة من هذه الدراسة في معرفة احد أهم أسباب هروب الفتيات وهو الفقر إلى الرعاية الاجتماعية في المجتمع السعودي والحلول التي استعانت بها خلال دراستي لتلافي هذه الظاهر(المشوح ، 1428 هـ)

المحور الثاني: دراسات تناولت قضايا المرأة:

1- دراسة حمدي عبد العظيم (2002):

بعنوان " تأنيث الفقر والتمييز ضد المرأة في سوق العمل " حيث هدفت الدراسة إلى معرفة مفهوم الفقر في المجتمعات وأسباب ارتباطه بالمرأة ، كذلك الأسباب والعوامل المؤثرة في التمييز بين الرجل والمرأة في مجالات العمل المختلفة ، وقد قام الباحث بإعداد استبانة كأداة للدراسة اشتملت على ثلاثة محاور وتضمنت 122 عنصر بدخلها لقياس أسباب ربط الفقر بالمرأة والتمييز ضد المرأة في سوق العمل ، وقد دلت النتائج ان هناك العديد من الأسباب لربط المرأة بالفقر ومنها عدم حصولها على حظ وافر من التعليم ، كذلك طبيعة مجتمعاتنا الشرقية من مناسبة مهن بعينة للمرأة دون الاخرى ، وعدم تحمل المرأة للضغوط العمل ، وطبيعتها الأنثوية والتغيرات الفسيولوجية للمرأة على مدار الشهر ، إلى جانب العادات والتقاليد البالية التي تقاوم عمل المرأة.

أوجه التشابه بين الدراسة الحالية ودراسة عبد العظيم ان كلا الدراستين قد تناولتا الفقر من المنظور العام مع مناقشة السباب ربط الفقر بالمرأة. أما أوجه الاختلاف فهي تدرج تحت اختلاف الدراستين حيث اهتمت دراسة عبد العظيم ببعدين هما الفقر والمرأة اوجة الربط بينهما وأسبابه والبعد الثاني هو سوق العمل والتمييز بين الرجل والمرأة فيه، أما الدراسة الحالية فقد اهتمت ببعد واحد هام وهو المرأة للفقرية للرعاية الإجتماعية في مجتمعاتنا العربية وكيفية مساعدتها في إشباع هذه الحاجات. وقد استفادت الباحثة من هذه الدراسة معرفة تحليل الفقر ومدي ارتباطه بالمرأة والتوصيات التي قدمتها لمعالجة ذلك، إلي جانب كيفية العدالة في تقييم عمل المرأة على أسس ومعايير علمية.(عبد العظيم ، 2002)

2- دراسة محمد الدقس (2002) :

بعنوان " إشكالية عمل المرأة العربية وإبعاده الإجتماعية والإقتصادية" حيث هدفت الدراسة إلي معرفة المشكلات والمعوقات التي تقابل عمل المرأة وأبعاده الإجتماعية والإقتصادية على الأسرة والمجتمع ، وتناولت الدراسة المرأة العاملة بالمملكة الهاشمية (الأردن) فيما شملت عينة الدراسة عدد 856 سيدة عاملة في مختلف التخصصات والمهن ، وقد خرجت الدراسة بالعديد من النتائج التي تنادي بأهمية عمل المرأة على الأسرة من خلال الشق الإقتصادية وان كان هناك العديد من التحفظات على دورها الاجتماعي في الأسرة نتيجة خروجها للعمل.

أوجه التشابه بين الدراسة الحالية ودراسة الدقس ان كلا الدراستين قد تناولتا المرأة كعضو فعال في الأسرة والمجتمع ، كذلك الاحتياج سواء كان المادي والذي يؤدي للخروج للعمل أو المعنوي والنفسي من الرعاية . أما أوجه الاختلاف فهي تدرج تحت اختلاف الدراستين مجتمع البحث ما بين المملكة العربية السعودية والمملكة الهاشمية في خروج المرأة للعمل والعوامل الإجتماعية والإقتصادية المؤثرة في ذلك.

وقد استفادت الباحثة من هذه الدراسة في العديد من الجوانب منها معرفة الحاجات الإجتماعية للمرأة في المجتمعات العربية ، كذلك معرفة اثر العوامل الإجتماعية والإقتصادية على خروج المرأة واشتراكها في جميع جوانب التنمية المجتمعية. (الدقس ، 2002)

3- دراسة السيد شريف هلالي (2004م)

بعنوان " المرأة العربية والبعد الاقتصادي "رؤية نقدية " حيث تهدف هذه الدراسة إلي نقيم المشاركة الاقتصادية للمرأة ، وتناولت تحليل دورها ذو البعد الاقتصادي في المجتمعات العربية ، ودلت النتائج إلي أهمية المشاركة الاقتصادية للمرأة مع زوجها في كيان اقتصادي واحد مسئول عن الأسرة ، كذلك تظهر الدراسة بعض من الملاحظات السلبية ومنها غياب الاعتراف بقيمة عمل النساء غير المدفوع في رعاية واحتضان نسيج المجتمعات المحلية وإغفال كثير من الأعمال التي تقوم بها النساء خاصة أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر التي تقدمها النساء لأسرهن ومجتمعاتهن.

أوجه التشابه بين الدراسة الحالية ودراسة هلالي ان كلا الدراستين قد تناولتا المرأة ودورها في المجتمعات العربية . أما أوجه الاختلاف فهي تندرج تحت اختلاف الدراستين حيث اهتمت دراسة هلالي بالبعد الاقتصادي فقط مع إهمال بقية الأبعاد الإجتماعية والنفسية والأسرية المؤثرة في بناء المجتمعات.

وقد استفادت الباحثة من هذه الدراسة معرفة البعد الاقتصادي للمرأة العربية ومدي ارتباطه بحاجاتها المختلفة. (هلالي ، 2004م)

4- دراسة محمد سعيد الغامدي (1424هـ):

بعنوان " عمل المرأة وأثره على بعض وظائفها الأسرية " وقد هدفت هذه الدراسة إلي معرفة بعض الآثار المترتبة لخروج المرأة السعودية للعمل على

أدوارها كأم ومربية للأطفال ، ودورها كربة بيت ، ثم دورها كزوجة ، وقد اعتمد الباحث على عدة نظريات من أهمها النظرية البنائية الوظيفية في فهم دور ومشاركة المرأة خارج المنزل ، وقد تم جمع بيانات هذه الدراسة من خلال الإستبانة لعينة بلغ حجمها 400 امرأة سعودية عاملة متزوجة من المؤسسات الحكومية وغير الحكومية التي توجد بها أقسام خاصة بالنساء في مدينة جدة ، وقد كشفت هذه الدراسة عن بعض النتائج ، والتي من أهمها : أن خروج المرأة للعمل لم يؤثر تأثيرا سلبيا كبيرا على دورها التربوي تجاه أبناءها من حيث تنشئتهم الاجتماعية والتربوية ، أما من حيث دورها كمربية بيت فقد كشفت هذه الدراسة تأثير ذلك الدور سلبا بخروجها للعمل ، فلم تعد تقوم بكثير من وظائفها المنزلية ، والتي تعد من الأعمال الطبيعية للمرأة في المجتمع ، أخيرا أوضحت الدراسة بأن خروج المرأة للعمل قد أدى إلى تغير في نظرتها إلى حجم الأسرة ، وعدد الأطفال المرغوب في إنجابهم ، فهي تميل إلى إنجاب عدد قليل من الأطفال .

أوجه التشابه بين الدراسة الحالية ودراسة محمد الغامدي ان كلا الدراستين قد تناولتا بالعرض والتحليل المرأة والحاجة إلي الرعاية الاجتماعية لها ومن خلالها أسرتها .

أما أوجه الاختلاف فهي تتدرج تحت اختلاف الدراستين حيث ان دراسة الغامدي اهتمت وتناولت بشكل خاص عمل المرأة ووظائفها الأسرية . وقد استفادت الباحثة من هذه الدراسة في كيفية استخدام منهجية البحث العلمي وبناء أداة الدراسة وتطبيقها على المبحوثات.(الغامدي ،1424 هـ)

5- دراسة الجازي الشبيكي (2004 م) :

بعنوان: " ففقرات السعودية يدفعن الثمن أولا " حيث تناولت الدراسة المشكلات الاجتماعية للمرأة الفقيرة في المجتمع السعودي، و أشارت إلى أن وقع الفقر على كاهل المرأة أكثر من وقعه على كاهل الرجل، رأت الدراسة أن فقر المرأة تصاحبه عدة عوامل، مثل مرض المرأة، والتفكك الأسري الذي

يظهر بشكلين: العنف العائلي والطلاق، وقدمت الدراسة نتائج ومقترحات لتخفيف حالة الفقر لدى المرأة السعودية مثل: تنظيم برامج مكثفة لتوعية المرأة بحقوقها الشرعية وواجباتها تجاه نفسها وأسرتها ومجتمعها من خلال المدارس والجامعات والجمعيات الخيرية ووسائل الإعلام المختلفة ، وتنظيم برامج مكثفة لتوعية المرأة بمسؤوليتها الأسرية والوطنية ، وأهمية دورها في تنمية وتطور بلادها، وتبني برامج تدريب حكومية وأهلية تتوافق مع احتياجات سوق العمل لتدريب النساء على مجالات عمل جديدة ونافعة، وتنمية روح المبادرة لدى الشرائح الفقيرة بشتى الوسائل من خلال دعم المشروعات الصغيرة، وإيجاد فرص عمل ذاتية لهم تحولهم إلى قوى منتجة بالقروض الميسرة الحسنة من البنوك والجمعيات والمؤسسات الخاصة ، والتخفيف من تيار الهجرة إلى المدن الكبيرة من خلال الاهتمام بالمشاريع الصغيرة في القرى والهجر، خاصة المشاريع الزراعية والحيوانية والصناعات الغذائية والتقليدية ، والاهتمام بالمراكز الاستشارية الأسرية لتوعية المقبلين على الزواج بمسؤولياتهم المشتركة، ولدعم المتزوجين ومساندتهم في حل مشكلاتهم وتعاملاتهم مع أبنائهم وأسرهم والآخرين ، والعناية بالفئات الخاصة من المسنات وذوات الاحتياجات الخاصة والمنحرفات ومساندتهن والاهتمام باحتياجاتهن ومشكلاتهن، وتنظيم الخدمات والبرامج التي يمكن أن يستفدن منها. (الشبيكي 2004 م)

6- دراسة عبيد بن علي عطيان آل مظف (1425 هـ):

بعنوان " ظاهرة الفقر: دراسة سوسيولوجية نقدية في طبيعة الظاهرة، أسبابها، وسبل علاجها " وقد هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على ظاهرة الفقر كعائق في وجه التنمية الإجتماعية والإقتصادية وسبب رئيس لكثير من المشكلات الإجتماعية ، حيث تقوم هذه الدراسة بتعريف الفقر وعرض مفاهيمه الإقتصادية والإجتماعية مع التمييز بين الفقر المطلق والفقر النسبي وتوضيح ما يسمى بثقافة الفقر، وتعرض هذه الدراسة للتفسيرات المختلفة لظاهرة الفقر نظرياً وإمبيريقياً على مستوى الوحدات الصغيرة والوحدات

الكبيرة في التحليل مع عرض لأنماط الفقراء وبيان للمتغيرات الرئيسية في علاج الفقر من إنتاج ودخل واستهلاك، ولربط هذه القضية بالمجتمع السعودي، تتناول هذه الدراسة ظاهرة الفقر من منظور إسلامي من حيث المفهوم والأسباب والعلاج مع تقديم نبذة مختصرة للإستراتيجية الرسمية المتوقع العمل بها لمكافحة الفقر في المجتمع السعودي، وقد دلت نتائج الدراسة على ضرورة عدم إغفال العامل القيمي الأخلاقي عند محاولة تفسير الفقر والبحث في أسبابه مع التوصية بتضمين هذا العامل في المقاييس المنهجية المعدة لهذا الغرض. أوجه التشابه بين الدراسة الحالية ودراسة آل مظف ان كلا الدراستين قد تناولتا ظاهرة الفقر ومفهومها بشكل عام وأثارها النفسية.

أما أوجه الاختلاف فهي تندرج تحت اختلاف الدراستين حيث ان دراسة آل مظف قد تناولت الفقر المادي وأثره على الأسرة والمجتمع ولم تركز على الفقر المعنوي للمرأة من الرعاية الإجتماعية . وقد استفدت من هذه الدراسة في معرفة بناء وتناول ظاهرة الفقر في المجتمع السعودي وذلك من خلال منظور إسلامي. (آل مظف ، 1425 هـ)

الدراسات الأجنبية:

1- دراسة بالدوين (Baldwin) (2002م):

بعنوان " الفقر والمرأة المسنة : رؤية لواقع الرعاية الإجتماعية من وجهة نظر الأخصائيين الاجتماعيين " وقد هدفت هذه الدراسة إلى معرفة كيفية معالجة مشكلة الفقر وأسبابه بالنسبة للسيدات المسنات في أوروبا من خلال وجهات نظر الأشخاص المقدمون للرعاية الإجتماعية وهم الأخصائيين الاجتماعيين ، وتم ذلك من خلال بناء استبانة تمثل أداءه الدراسة تم عرضها على (153) أخصائي اجتماعي في أنحاء أوروبا ، وقد دلت النتائج إلي بعض العوامل والأسباب المؤدية لظاهرة الفقر للسيدات المسنات ومنها العالم المادي والمدنية الحديثة والسرعة الإقتصادية وسوق العمل المعتمد على الجهد والتقنية العالية ، وعدم اكتمال إجراءات الضمان الاجتماعي في كل البلدان ، إلي جانب التفكك الأسري وبعد الأبناء عدم رعايتهم للوالدين . (Baldwin ، 2002)

التعليق على الدراسات السابقة :

أوجه العلاقة بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية من خلال تناولها :

1. واقع المرأة في المجتمع السعودي وما تعانيه من فقر في إشباع حاجاتها المختلفة من الجوانب الاقتصادية والتعليمية والصحية.
2. قضايا المرأة العربية بشكل عام والمرأة السعودية بشكل خاص، ومن أبرزها خروجها للعمل وما تقابله من مشكلات وعقبات، وما يتبع ذلك من تغيير لدور المرأة في الأسرة.
3. الرعاية الاجتماعية بكافة صورها وأشكالها المقدمة لكافة شرائح المجتمع من أطفال وشباب وعجائز، وحتى نزلاء المؤسسات الإصلاحية.

أوجه الاستفادة من الدراسات السابقة وذلك في التعرف على:

1. ظاهرة الفقر في المجتمع السعودي، وتحليل لهذه الظاهرة ومدى ارتباطه بالمرأة.
2. كيفية استخدام منهجية البحث العلمي في بناء أداة الدراسة وتطبيقها على المبحوثات.
3. البعد الاقتصادي للمرأة العربية ومدى ارتباطه بحاجاتها المختلفة.
4. اثر العوامل الاجتماعية والإقتصادية على خروج المرأة واشتراكها في جميع جوانب التنمية المجتمعية.
5. اتجاهات المرأة العاملة بشكل عام نحو العديد من القضايا المعروضة.
6. دور تنظيم المجتمع على تحقيق وإشباع الاحتياجات الاجتماعية.
7. تطور الرعاية الاجتماعية عبر المجتمعات المختلفة وفي شرائح عدة من المجتمع.
8. بناء إطار الدراسة النظري وكيفية تحليل دور المرأة ومناقشة أهم التداعيات والعوامل المؤثرة في تغيير دور المرأة في الأسرة.

9. طريقة ودور تنظيم المجتمع في مواجهة ما يتم تقديمه من خدمات للمرأة المعيلة ، كذلك كيفية هيكلة الجمعيات والمؤسسات الخاصة بالرعاية الاجتماعية للمرأة ودورها وكيفية تحسينه وتطوره.
10. الوعي بدور المرأة الاجتماعي واثـر هذا الوعي في معالجة مشكلة الفقر.

11. جهود المملكة في تحقيق الرعاية الاجتماعية

تساؤلات الدراسة :

السؤال الرئيسي هو: ما حاجات المرأة الفقيرة في أحياء جنوب مدينة الرياض للرعاية الاجتماعية ؟

وهذا التساؤل يتضمن التساؤلات الآتية:

1. ما هي الحاجات المحسوسة للمرأة الفقيرة على المستوى التعليمي والصحي والاقتصادي ؟
2. ما هي الحاجات المعيارية للمرأة الفقيرة ؟
3. ما هي الحاجات المقارنة للمرأة الفقيرة ؟

الفصل الثالث

الإجراءات المنهجية للدراسة

مقدمة

أولاً: نوع الدراسة.

ثانياً: منهج الدراسة .

ثالثاً: مجتمع الدراسة.

رابعاً: حدود الدراسة.

خامساً: عينة الدراسة.

سادساً: أداة جمع المعلومات الميدانية.

سابعاً: الصدق والثبات لأداة جمع المعلومات.

مقدمة:

أي دراسة علمية لابد وأن يكون لها إستراتيجية منهجية تحدد خطوات إجراء الدراسة بما يكفل تحقيق الأهداف المرجوة منها بحيث يتكامل الإطار المنهجي للدراسة مع مشكلة الدراسة والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، وعمدت الباحثة في هذه الدراسة إلى استخدام منهجية تتناسب مع موضوع دراستها الحالية، فأى دراسة لا بد أن يكون أساها علمياً حتى تكون النتائج موضوعية وقابلة للتعميم على المجتمع.

نوع الدراسة :

تعتبر هذه الدراسة من الدراسات الوصفية التي أشار إليها القحطاني بأنها تهدف إلى وصف واقع ما تواجهه المرأة الفقيرة من تحديات و تفتقر إليه من احتياجات إجتماعية، وذلك عن طريق وصف الظاهرة المدروسة، أو تحديد المشكلة أو تبرير الظروف والممارسات، أو التقييم والمقارنة، أو معرفة ما يعملها الآخرون في التعامل مع الحالات المماثلة لوضع الخطط المستقبلية (القحطاني وآخرون ، 2004م: 205)

منهج الدراسة :

تبحث هذه الدراسة ظاهرة إنسانية ومشكلة اجتماعية ألا وهي حاجات المرأة الفقيرة للرعاية الإجتماعية، وقد وجدت الباحثة ان المنهج المناسب لهذه الدراسة هو المنهج الوصفي وقد استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي للجانب النظري في هذه الدراسة الذي يعتمد على الأسلوبين الكمي والكيفي في تحليل أسئلة الدراسة، ويصف هذا المنهج حاجات المرأة الفقيرة وما تتطلبه من الرعاية الإجتماعية، للوصول إلى أسباب هذه الظاهرة والعوامل التي تتحكم فيها، واستخلاص النتائج لتعميمها.

بينما استخدمت الباحثة منهج المسح الاجتماعي للجانب التطبيقي الذي يعد من أكثر طرق البحث دقة ، لأنه يمكننا من جمع وقائع ومعلومات موضوعية قدر الإمكان عن احتياجات المرأة للرعاية الاجتماعية . (فاخر ، 1998 : 117) .

ومما تقدم يعد منهج المسح الاجتماعي طريقة لجمع بيانات من أعداد كبيرة من المبحوثين عن طريق الاتصال بمفردات مجتمع البحث سواء كان الاتصال مباشراً وجهاً لوجه أو عبر الهاتف أو بريدياً من خلال استمارات تحتوي على مفردات الإستبانة .

مجتمع الدراسة:

مجتمع الدراسة هو "مصطلح علمي منهجي يراد به كل ما يمكن أن تعمم عليها نتائج الدراسة سواء كانوا مجموعة أفراد أو كتب أو مباني مدرسية..الخ" (بدر ، 1984 : 25)
وتشير التقارير إلى أن عدد الفقراء بالسعودية عام 2003 كان نحو نصف مليون، وإن كان ليس هناك تقرير عن أعداد الفقراء في مدينة الرياض وبخاصة جنوب مدينة الريا . (WWW.20AT.COM)

حدود الدراسة:

الحدود المكانية:

- طبقت هذه الدراسة على المرأة في أحياء جنوب الرياض .
ولقد تم اختيار منطقة الرياض للأسباب التالية:
1. لأنها عاصمة المملكة العربية السعودية والعاصمة مدينة جذابة للفرد، وبالتالي فيها نسبة عالية من المجتمع السعودي بمختلف فئاته.
 2. لوجود كثافة سكانية فيها.

3. لوجود أكثر المراكز والجمعيات الخيرية المتخصصة بتقديم خدمات الرعاية الإجتماعية للمستفيدات من الفقيرات في أحياء جنوب مدينة الرياض، وبالتالي فهي أكثر خدمات وعناية بتلك الفئة.
4. أن مدينة الرياض قد شهدت تغيرات سريعة ومستمرة وقد شمل هذا التغيير المباني والعمران ولا بد من إحداث تغيير في البرامج والخدمات التي تتمشى مع احتياجات المجتمع والتغيرات التي تمر بها المدينة.
5. أن أحياء جنوب مدينة الرياض أكثر الأحياء فقراً ويتضح الفقر في هذه الأحياء بوجود شوارع ضيقة ووجود بنية تحتية متدهورة ومؤسسات صحية وتعليمية غير مناسبة كما أن الأوضاع المعيشية لبعض سكان هذه الأحياء متدنية، وقد أوضح تقرير الهيئة العليا لمدينة متوسط الدخل في هذه الأحياء هو الأقل بين الأحياء الأخرى. (تقرير الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، فقرة 4.5.4)
6. لتواجد الباحثة في مدينة الرياض، حيث يسهل عليها التنقل بسهولة ومراجعة الجمعيات المعنية.

الحدود الزمنية:

أجريت هذه الدراسة من الناحية الميدانية في المدة الزمنية التي طبقت فيها الباحثة الإستبانة، وتم جمع البيانات من المبحوثات وتحليلها والتي بدأت في (1429/1/25هـ) وانتهت في (1429/4/25هـ)

عينة الدراسة:

يعد تحديد حجم العينة من الأمور الأكثر جدلاً بين الباحثين ففي كثير من الدراسات تتراوح نسبة العينة بين 1% أو 5% أو 10% ، ولا يستند تحديد هذه النسبة تماماً إلى منطق علمي دقيق، فقد تختلف تلك النسبة من دراسة إلى أخرى، بل انه من الصعب ان نقول ان زيادة 1% عن العينة المحددة أو نقصها سوف يؤثر على نتائج الدراسة خصوصاً إذا كانت الدراسة تحتوي على متغيرات عدة وفي هذه الحالة يصبح تحديد حجم العينة مشكلة كبيرة ، وتكون المشكلة أكثر وضوحاً في المجتمعات النامية لعدم توافر الإطار العام لمجتمع الدراسة، وبالتالي فعادة ما تكون عملية سحب العينة مستندة إلى توقعات بعيدة كل البعد عن الحجم الحقيقي لمجتمع الدراسة (الهمالى ، 1994م: 25-26)

وقد اعتمدت الباحثة على العينة العشوائية وهي إحدى أنواع الطرق الاحتمالية وأسهلها في التطبيق، وهي تعني ان الفرصة متساوية ودرجة الاحتمال واحدة لأي فرد من أفراد مجتمع البحث ليتم اختياره كأحد أفراد عينة البحث دونما أى تأثير أو تأثير (العساف ، 1424هـ : 97)

هذا وقد تم اخذ عينة عشوائية تمثل المرأة الفقيرة في أحياء جنوب الرياض من النساء المستفيدات في تلك الجمعيات وهن ما يمثلن النساء المستفيدات من خدمات الرعاية الاجتماعية في تلك الأحياء، على النحو التالي:

1 **جمعية النهضة النسائية:** يمثل عدد المستفيدات المسجلات في الجمعية 722 مستفيدة من خدمات الرعاية الاجتماعية المقدمة في الجمعية، وقد تم سحب عينة عشوائية لعدد 70 مستفيدة تمثل 10% من إجمالي العدد، أما بالنسبة للأخصائيات فبلغ عددهم 30 أخصائية سحب منهم عينة عشوائية تمثل 50% لعدد 14 أخصائية.

2 -جمعية الوفاء النسائية الخيرية : يمثل عدد المستفيدات المسجلات في

الجمعية 498 مستفيدة من خدمات الرعاية الاجتماعية المقدمة في الجمعية، وقد تم سحب عينة عشوائية لعدد 50 مستفيدة تمثل 10% من إجمالي العدد، أما بالنسبة للأخصائيات فبلغ عددهم 19 أخصائية سحب منهم عينة عشوائية تمثل 50% لعدد 10 أخصائيات.

3 الجمعية الخيرية لرعاية الأيتام(إنسان) : يمثل عدد المستفيدات

المسجلات في الجمعية 415 مستفيدة من خدمات الرعاية الاجتماعية المقدمة في الجمعية، وقد تم سحب عينة عشوائية لعدد 41 مستفيدة تمثل 10% من إجمالي العدد، أما بالنسبة للأخصائيات فبلغ عددهم 17 أخصائية سحب منهم عينة عشوائية تمثل 50% لعدد 8 أخصائيات.

4 جمعية البر بغرب الرياض : يمثل عدد المستفيدات المسجلات في

الجمعية 255 مستفيدة من خدمات الرعاية الاجتماعية المقدمة في الجمعية، وقد تم سحب عينة عشوائية لعدد 26 مستفيدة تمثل 10% من إجمالي العدد، أما بالنسبة للأخصائيات فبلغ عددهم 11 أخصائية سحب منهم عينة عشوائية تمثل 50% لعدد 5 أخصائيات.

5 جمعية البر بالشفاف : يمثل عدد المستفيدات المسجلات في الجمعية 135

مستفيدة من خدمات الرعاية الاجتماعية المقدمة في الجمعية، وقد تم سحب عينة عشوائية لعدد 13 مستفيدة تمثل 10% من إجمالي العدد، أما بالنسبة للأخصائيات فبلغ عددهم 7 أخصائية سحب منهم عينة عشوائية تمثل 50% لعدد 4 أخصائيات.

حيث بلغت عينة الدراسة من المستفيدات من الرعاية الاجتماعية 200

مستفيدة وعدد الأخصائيات 41 أخصائية وفق الجدول التالي:

جدول رقم (5)

عينة الدراسة

م	المؤسسة	عدد المستفيدات	عدد الأخصائيات
1	جمعية النهضة النسائية	70	14
2	جمعية الوفاء النسائية الخيرية	50	10
3	الجمعية الخيرية لرعاية الأيتام (إنسان)	41	8
4	جمعية البر بغرب الرياض	13	5
5	جمعية البر بالشفاء	26	4
	الإجمالي	200	41

أداة جمع المعلومات الميدانية :

أولاً- الإستبانة :

الاستبيان المكتوب والذي تم تقييمه من قبل عدد من المختصين، وطبقت على الأخصائيات الاجتماعيات والمستفيدات من خدمات الرعاية الإجتماعية في الجمعيات الخيرية الحكومية والأهلية اللاتي يجدن القراءة والكتابة. حيث تعرف الإستبانة بأنها أداة جمع البيانات من عدد كبير من المبحوثات عن الموضوع المراد دراسته. (عقلي ، 1999م : 42) والغرض من ذلك الوصول إلى نتائج إحصائية تعطي تفسيرات كمية من ظاهرة هذه الدراسة (شفيق ، 2000م : 62)

ولجمع بيانات الدراسة صممت الباحثة استبانة كأداة لجمع البيانات المتعلقة بموضوع الدراسة وذلك بإتباع الخطوات التالية :

- 1 - تمت مراجعة البحوث والدراسات السابقة التي تناولت موضوع المرأة و الرعاية الإجتماعية كذلك الدراسات والبحوث التي كان المرأة العاملة والفقيرة موضوعاً لها أو تناولتهن في إحدى جوانبها.

- 2 - الندوات والمؤتمرات والوسائل الإعلامية التي تحدثت عن المرأة واحتياجاتها من الرعاية الإجتماعية .
- 3 - كون الباحثة إحدى المهتمات بمجال وقضايا المرأة وفقاً لدراساتها وتوجهها الشخصي فقد مكنها ذلك من تلمس أهم الجوانب التي يمكن لها من خلاله معرفة احتياجات المرأة الفعلية للرعاية الإجتماعية .
- وتم تصميم استبانته تشتمل على عدة محاور وكل محور به عدة فقرات، وتحتوي الاستبانة على قسمين :
1. البيانات الأولية : وتتضمن المتغيرات المستقلة (السن ، الحالة الإجتماعية ، المؤهل الدراسي ، سنوات الخبرة).
2. عبارات تقيس احتياجات المرأة المختلفة في ثلاث محاور هي (الحاجات التعليمية - الحاجات الصحية - الحاجات الإقتصادية).

وصممت الباحثة الإستبانة بالشكل المغلق (CLOSED)

(QUESTIONNAIRE) ، حيث حدد الاستجابات المحتملة لكل سؤال وذلك حيث تجيب أفراد عينة الدراسة باحتمال من أحد الاحتمالات التالية :

(نعم- إلى حد ما- لا) وقد أعطيت هذه العبارات القيم التالية على التوالي (1-2-3) ولتحديد طول خلايا المقياس المستخدم تم حساب المدي بالطريقة التالية :

- 1 - المدى = $3-1=2$ ويمثل المدى الفرق بين أعلى درجة وأقل درجة في المقياس.
- 2 - طول الفئة = $2 / 3 = 0.67$ بعد ذلك تم إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في المقياس (أو بداية المقياس وهي الواحد الصحيح) وذلك لتحديد الحد الأعلى لهذه الخلية، ويمكن تحديد فئات المقياس على النحو التالي:

- 3 - فئة (لا) إذا تراوحت قيمة المتوسط الحسابي لدرجة الموافقة عن كل عبارة من عبارات الإستبانة (أو المتوسط المرجح) ما بين 1 إلى أقل من 1.67 وتدل على درجة متدنية جدا من الموافقة.
- 4 - فئة (إلى حد ما) إذا تراوحت قيمة المتوسط الحسابي لدرجة الموافقة عن كل عبارة من عبارات الإستبانة (أو المتوسط المرجح) ما بين 1.68 إلى أقل من 2.35 وتدل على احتمالية وجود نوع من الموافقة أو الرفض.
- 5 - فئة (نعم) إذ تراوحت قيمة المتوسط الحسابي لدرجة الموافقة عن كل عبارة من عبارات الإستبانة (أو المتوسط المرجح) ما بين 2.36 إلى أقل من 3.00 وتدل على درجة عالية جدا من الموافقة.
- (عودة، 1988م: 42-43)

وذلك عن طريق صياغة الباحثة لمجموعة من الأسئلة وتصنيفها وترتيبها حسب أهميتها للوصول إلى الإجابة بتصميم قائمة استقصاء، وتضمنت القائمة مجموعة من الأسئلة تم إعدادها بخطوات وإجراءات علمية حتى وصلت لشكلها الذي قدمت به (عريفج ، 1982م: 42-43) وهي:

- تم اختيار هذه الأداة منذ مرحلة تهيئة خطة الدراسة على ضوء مشكلة الدراسة ، والبيانات المتاحة، ملائمتها لموضوع الدراسة.
- وضع أسئلة مقننة تحقق أهداف الدراسة وتهدف إلى الإجابة عن تساؤلاتها، والمجتمع الذي سيتم جمع البيانات فيه.
- تم إجراء بعض التعديلات والإضافات على أداة الدراسة في ضوء ما طرح من ملاحظات واقتراحات حتى وصلت إلى شكلها النهائي.

ثانياً - الملاحظة observation: وهي الملاحظة البسيطة دون المشاركة والتي ترى الباحثة أنها الأنسب لما لها من إعطاء صورة صادقة لمواقف الحياة وسلوك الأفراد الحقيقي.

وقد استعانت بها الباحثة في بداية إجراء هذه الدراسة للتعرف على أهم احتياجات مجتمع الدراسة وتم تنفيذها من خلال قيام الباحثة بزيارة عدد من مراكز الخدمة الاجتماعية بأحياء جنوب الرياض، والقيام بجولة في بعض الأحياء الفقيرة بجنوب الرياض وذلك في إطار إعداد وصف ميداني للمنطقة التي تجري فيها الدراسة.

ثالثاً - المقابلة Interview: عرفها (بنجاهام) بأنها المحادثة الجادة الموجهة نحو هدف محدد ، غير مجرد الرغبة في المحادثة ذاتها وينطوي هذا التعريف على عنصرين رئيسيين هما: (بنجاهام ، 1961: 5). وقد تم تصميم استمارة لذلك سجل فيها انطباعات المستفيدات وأرائهن من خدمات الرعاية الاجتماعية المقدمة إليهن ، وقد قامت الباحثة بملأ هذه الاستمارات بنفسها إلي جانب تدريب بعض الأخصائيات الاجتماعيات في الجمعيات على ملئ بياناتها .

الصدق والثبات لأداة جمع المعلومات:

أولاً: الصدق الظاهري:

وهو المظهر العام للاستبانة أي الصورة الخارجية لها، من حيث نوع العبارات وكيفية صياغتها ومدى وضوحها، وتم ذلك من خلال قيام الباحثة بعرض الصيغة الأولية للاستبانة على مجموعة من المحكمين للتأكد حيث تم التأكد من :

- 1 - صحة الصياغة اللغوية والعلمية لعبارات الإستبانة .
 - 2 - مدى وضوح عبارات الإستبانة ومناسبتها لمستوى المستفيدات.
 - 3 - مدى إنتماء عبارات كل محور للمحور المتضمن لها.
- وقد أخذت الباحثة بآراء المحكمين حتى وصلت الإستبانة لصورتها النهائية (الملحق رقم (2) : ص212) ، فقد أجرت الباحثة التعديلات التي اتفق عليها أكثر من ثلاثة أرباع المحكمين في أداتي الدراسة سواء بتعديل الصياغة أم حذف بعض العبارات أم بإضافة عبارات جديدة .

كشف بأسماء المحكمين (الملحق رقم 1): ص 211)

ثانياً: الصدق البنائي (الاتساق الداخلي) :

ويعد الصدق البنائي أداة فعالة لمعرفة مدى ملاءمة العبارات لقياس ما وضعت لأجله ومدى وضوح صياغة العبارات ومدى مناسبة كل عبارة للمحور أو البعد الذي تنتمي إليه.

الفصل الثاني

الإطار النظري للدارسة

المبحث الأول: مفهوم الحاجة والرعاية الاجتماعية

أولاً: تقدير الحاجة.

ثانياً: أهمية تقدير الحاجة.

ثالثاً: مقاييس تقدير الحاجة.

رابعاً: مشكلات تقدير الحاجة .

خامساً: خصائص تقدير الحاجة.

المبحث الثاني: ظاهرة الفقر والمرأة

أولاً: المرأة الفقيرة.

ثانياً: ظاهرة تأنيث الفقر.

ثالثاً: لماذا الاهتمام بالمرأة الفقيرة.

رابعاً: وضع المرأة الفقيرة في المملكة العربية السعودية.

خامساً: المرأة في أحياء جنوب الرياض.

المبحث الثالث: مقومات الرعاية الاجتماعية

أولاً: مجالات الرعاية الاجتماعية.

ثانياً: العائد المالي (الدخل).

ثالثاً: التخطيط للرعاية الاجتماعية.

مقدمة :

تستهدف خدمات الرعاية الإجتماعية مساعدة من يحتاجون إلى المساعدة في ، تحقيق ورفع مستوى رفاهيتهم الشخصية إذا ما تهددت أو حالت دون تحقيقها عوامل أو صعوبات في التوافق للظروف الخارجية وهذا يمكن تفسيره بأن خدمات الرعاية الإجتماعية تهدف إلى مساعدة الأفراد والأسر المعرضين للوقوع في أزمات شخصية والمحتاجون للمساعدة في حل مشكلاتهم وإشباع حاجاتهم بشكل ناجح وكذلك مساعدة الناس على تقليل فرص وقوعهم فريسة للمشكلات الشخصية والإجتماعية سواء بالوقاية منها أو تقليل حجمها ومدى انتشارها ومواجهتهم على مواجهة أي مضاعفات قد تضر بهم أو بغيرهم والتي قد تنشأ عن تلك المشكلات ، وكذلك مساعدة الناس على تحسين مستوى معيشتهم وتولي مسؤولية أكبر من نموهم الشخصي وعن تنمية مجتمعاتهم المحلية(مختار، 1995 : 305).

ومما سبق يمكن القول أن خدمات الرعاية الإجتماعية تعمل وفق مستوى العلاجي والمستوى الوقائي والمستوى التنموي ،وتعتبر الخدمة الإجتماعية بصفة عامة من أوثق المهن والطرق اتصالاً بالرعاية الإجتماعية فهي تؤدي دوراً مهنيّاً و بشكل أساس في مساعدة الدولة على تخطيط وتنفيذ برامج الرعاية الإجتماعية للمناطق الفقيرة على أساس علمي ، ويتمثل هذا الدور بصفة خاصة في تحديد حاجات الرعاية للمناطق والأحياء الأشد فقراً وفقاً للحاجات الإنسانية وتوزيع الأولويات فيما بينها ، يضاف إلى ذلك المساعدة على تنمية وتدعيم قدرة الفقراء على حل مشكلاتهم عن طريق الحد من سلبية المواطنين و تطوير مهاراتهم وقدراتهم وكذلك تحفيز المؤسسات والأجهزة الشعبية والحكومية بالمشاركة للوصول إلى تحقيق الاعتماد على النفس والمساعدة الذاتية .

وقد بلورت خدمات الرعاية الاجتماعية عبر السنين العديد من البرامج والخدمات الضرورية لمواجهة الحاجات المختلفة والمتنوعة إذ أن هذه الحاجات ليست جامدة بل متغيرة، وحيث إن هذه الحاجات بطبيعتها متغيرة فإن البرامج والمؤسسات التي تعمل في هذا المجال ينبغي أن تجاري هذا التغيير في سبيل إشباع أفضل الحاجات، حيث تتمثل الوظيفة الأساسية لأي مجتمع في إشباع الحاجات الأساسية لسكانه ، ومساعدتهم في الحصول على حقوقهم الاجتماعية المشروعة ، من خلال تهيئة أوجه الرعاية المناسبة .

المبحث الأول: مفهوم الحاجة والرعاية الاجتماعية

تقدير الحاجة (قياس الحاجة):

تعرف الحاجات بأنها متطلبات جسمية ونفسية واجتماعية لتحقيق الرفاهية والانجاز، وتهتم الخدمة الاجتماعية بعملية تقدير الحاجات وهي عملية تحديد إحصائية أو كمية يقوم بها الممارس لتحديد الحاجات والموارد والحلول المطروحة .

والحاجة يمكن تعريفها بأنها حالة عدم توازن يشعر بها الفرد أو جماعة أو مجتمع نتيجة الإحساس بالرغبة في تحقيق هدف معين يحتاج تحقيقه إلى توافر ظروف أو إمكانيات أو موارد معينة.

ومن التعريفات السابقة لمفهوم الحاجات والتي سبق ذكرها في فصل سابق أيضاً يتضح أن الحاجات الإنسانية متعددة ومتنوعة وإن عدم إشباعها يؤدي لمشكلات ، فإذا وضعنا حاجات المرأة الفقيرة للرعاية الاجتماعية (موضوع الدراسة) في الاعتبار نجد أن هذه الحاجات متنوعة ومتعددة بل ومتغيرة ، حيث تختلف من مجتمع إلى آخر ، بل ومن فترة زمنية لأخرى في نفس المجتمع حيث تعبر النساء اللاتي يقطن في مناطق فقيرة عن

حاجاتهم التي تلائم وترتبط بواقع وظروف حياتهم وأسلوب معيشتهم وأن عدم إشباع هذه الحاجات يؤدي إلى حدوث مشكلات . (داود ، 1996 : 44).

وفي ضوء ما سبق يمكن تحديد الحاجة في هذه الدراسة طبقاً للمحددات

التالية:

1. أنها حاجة عدد كبير من الناس أو قطاع منهم وليست فردية.
2. أن هذه الحاجات ملحة تحتاج إلى إشباع.
3. عدم إشباع هذه الحاجات يؤدي إلى حدوث مشكلات عند الأفراد وفي المجتمعات.
4. إشباع هذه الحاجات ضرورة لمجتمع النساء الفقيرات لأنها تؤدي إلى تطوير المرأة الفقيرة وتحسين مستوى حياتها وبالتالي تحسين مستوى معيشتها مما ينعكس على أسرتها ومجتمعها.
5. هذه الحاجات مهما أشبعت فإنها لا تزول تماماً لأنها نسبية.
6. تتعدد وتتنوع حاجات المرأة الفقيرة لأنها تشمل حاجات اجتماعية واقتصادية وصحية وغيرها.
7. تتمثل الحاجات في هذه الدراسة من جانب مجتمع الدراسة والقائمين على برامج الخدمة الاجتماعية (حكومية كانت أم أهلية) في وجود نقص يدفعهم إلى إشباع تلك الحاجات المتعلقة بجوانب متعددة في الجوانب الاقتصادية أو الاجتماعية أو الصحية ولقد حددت الباحثة مؤشرات لقياس كل من هذه الجوانب.

أهمية تقدير الحاجات:

تتمثل المهمة الأولى لأي مجتمع يسعى لتحقيق التنمية في إشباع الحاجات المختلفة لسكانه سواء الحاجات الاجتماعية أو التعليمية أو الصحية أو الاقتصادية أو غيرها من الحاجات وذلك خلال الاستخدام الأمثل للموارد والإمكانيات المتاحة.

- وهذا يتطلب تحديد الحاجات المجتمعية للفئات المستهدفة وترتيب هذه الحاجات في سلم الأهمية النسبية بما تسمى بعملية تحديد الأولويات، وعملية تحديد الأولويات لا بد أن تتضمن تحقيق المؤامة المستمرة بين أربع جوانب أساسية:
1. الحاجات والمشكلات الإجتماعية من حيث درجة الإلحاح وما تمثله للفئة المستهدفة.
 2. الموارد والإمكانيات المتاحة.
 3. التوقيت الزمني لتنفيذ الخطة لتحقيق الأهداف المبتغاة.
 4. الأجهزة الرسمية ومؤسسات الرعاية الإجتماعية الخيرية (رسمية — أهلية) من حيث الفاعلية والكفاءة الفنية.

العوامل المؤثرة في كيفية تحديد الحاجات:

هناك العديد من العوامل المؤثرة في تحديد الحاجات المجتمعية بعضه ا يرجع إلى الإمكانيات والأوضاع المادية والبشرية كالموارد المتاحة والخبرات والمهارات المتوفرة لأفراد المجتمع، وبعضها يرجع إلى المعايير السائدة في ذلك المجتمع وأهمها:

1. مستوى المعيشة الذي يتمتع به أفراد المجتمع المحلي أو المنطقة:
- ويختلف مستوى المعيشة باختلاف المكان والزمان ما كان يعتبر مسكناً مناسباً قبل مائة عام قد ينظر إليه الآن على أنه اقل من المستوى فالمسكن نفسه لم يتغير ولكن التوقعات هي التي تغيرت.
- ومثال لهذا التحول هو التحديد الرسمي للفقر، فقد وضع شافسكي (shansky) سلسلة من التصورات القائمة على مستويات معينة حيث تقوم بعمل مخصصات للاحتياجات المختلفة للأسر بأعداد متفاوتة من البالغين والأطفال وقد حدد 124 شكل من مختلف الأسر وربط خط الفقر بكمية النقود التي تحتاجها الأسر للضروريات الأساسية، وبالطبع فعلى طول السنوات الماضية قد تغيرت المستويات التي استخدمت للتحديد ، حيث أن مستويات المعيشة إذا ارتفعت أو زادت تكون مصحوبة بارتفاع تكاليف المعيشة وبالتالي ي فإن خط

الفقر المرتبطة بكمية النقود التي تحتاجها الأسرة يرتفع ويختلف.

(Genevieve.1970: 202)

2. مدى توافر الموارد والمهارات الفنية اللازمة:

يتوقف بذل الجهد لإشباع الحاجات على مدى توافر الموارد الكافية اللازمة لذلك، حيث تقييم الخدمة يظل مجرد حبر على ورق ولا يمكن تحويله إلى واقع ملموس إذ ليس من المتصور أن يهتم أحد بدرجة تكفي لاتخاذ إجراء بشأن حاجة ما لم يكن هناك شعوراً بإمكانية توفير الموارد اللازمة لمواجهة تلك الحاجة فالتوقيت هنا عامل حاكم، فإذا جاء وقت ساد فيه بأن الموارد ستكون متوفرة يزداد التوقع ويصبح الفقر مشكلة تتطلب وضع سياسة لمواجهتها، ومن ثم تبدأ الجهود لدراسة وتوثيق الظاهرة، وهذا ما أكدته دراسة وبحوث تقدير الحاجات (Gilbert ,1977, 290)

3. أهمية إشراك قطاعات المجتمع المحلي في المواقف المتعلقة بإشباع الحاجات.

4. مستوى الوعي الاجتماعي لأفراد المجتمع عامة والقائمين على مناصب تسمح لهم بالتأثير أو إحداث تغيير اجتماعي.

5. الأفعال اللازمة لتنفيذ البرامج الموصى بها.

وهناك عوامل ترابط بالمعرفة المهنية الحالية بحاجات المجتمع والخدمات التي تلائمها تتمثل في:

1. مستوى المعرفة المهنية التي تتيح استخدام طرق ملائمة لتحقيق المشكلة.

2. القدرة على تحديد هؤلاء الذين تتعلق حاجاتهم بالناحية الصحية والرفاهية لخدمات المجتمع.

3. المهارة في تقدير طبيعة الحاجة الملحة، حتى يمكن الباحث من إثبات ما يبرر القيام ببحثه في نظر المجتمع.

مقاييس تقدير الحاجات:

تقدير الحاجة ما هو إلا محاولة لتحديد ما هو مطلوب لمساعدة سكان مجتمع ما على أن يكونوا قادرين على القيام بوظائفهم بمستوى مقبول في مختلف نواحي حياتهم، وذلك تبرز هنا أهمية قياس الحاجة لدى السكان والمستوى المطلوب من الخدمة وأهمية تحديد أفراد المجتمع ذوي الحاجة. وعلى الرغم من توسع العالم في وضع مقاييس تجريبية لتقييم إشباع الحاجة إلا أن قياس الحاجة يعتبر من المجالات الجديدة التي ما زالت في أشد الحاجة لمزيد من البحث والدراسة يفتقر العاملين في المجالات الاجتماعية إلى مقاييس واضحة ومحددة تقيس بدقة حجم الحاجة وذلك لا ينفي وجود بعض المقاييس التي استخدمت بالفعل في هذا المجال ولكن يلاحظ على هذه المقاييس أنها بصفة عامة مقاييس نسبية وتنعكس هذه النسبية بطبيعة الحال على مدى كفاءتها في تقدير الحاجة تقديراً دقيقاً. (len Doyal, 1991, 159)

وتختلف الحاجات الطبيعية حسب تقدير المهنيين المتخصصين، كما تختلف الحاجات المحسوسة حسب شدة شعور أصحاب الحاجة أنفسهم، بينما تختلف القنوات التي من خلالها يعبر أصحاب الحاجة عن حاجاتهم المحسوسة، وقد تسبب اختلاف في تقدير الحاجات المعبر عنها، هذا وتختلف الحاجات النسبية من منطقة إلى أخرى باختلاف الخصائص الاجتماعية والطبيعية والجغرافية والبيئية لكل منطقة والتي يجب أن تؤخذ في الاعتبار عند قياس الحاجة. (سميرة، 1984: ص 94)

وهناك العديد من الطرق التي يمكن من خلالها تقدير الحاجات ومنها:

1. المسوح الرسمية.
2. جمع الآراء والأحكام أي استخدام آراء الخبراء وتشمل:
 - جمع معلومات من أفراد وخبراء على معرفة جيدة.
 - منتديات النقاش الخاصة بالمجتمع المحلي.
 - جلسات الاستماع مع الخبراء والمختصين.
 - قادة المجتمع.

3. استخدام إحصاءات الخدمات.
4. المؤشرات الاجتماعية: مثل البطالة – الجريمة – الالتحاق بالمدارس.
5. المسوح: إجراء مسوح اجتماعية لتحديد الحاجات كما يدركها سكان المجتمع.

مشكلات تقدير الحاجات:

إن قياس الحاجة في أي مجتمع يتطلب تصنيف تلك الحاجة إلى (تعليمية صحية – اجتماعية – اقتصادية.. وغيرها) وتحديد الجماعة السكانية، وتحديد كمية ومستوى الحاجة لهذه الجماعة المعنية وهذا يتطلب بيانات ومعلومات وكذا وصف الظروف التي يمر بها المجتمع المستهدف، ومن المشاكل التي تواجه المخطط ما يلي:

1. مدى إمكانية الحصول على المعلومات.
 2. مشكلة الصحة والثقة (أي مشكلة صحة البيانات والثقة فيها).
 3. الطرق المستخدمة: فهي مفيدة للوصول إلى تقدير الحاجة وليس قياسها ولكن صانعي القرار غالباً ما يريدون أكثر حقيقة أو يقين كما أن توقعاتهم كبيرة للحصول على وضوح وتفاصيل أكثر ولذلك فإن أي غموض ربما يسبب إخفاق لصانعي القرار.
- وتمثل خصوصية الحاجة وعموميتها عملية نسبية تختلف من حاجة لأخرى فمثلاً نلاحظ أن إنشاء مدرسة للبنات مثلاً قد تمثل إشباعاً للحاجة التعليمية حيث لا تقتصر الاستفادة منها إلى فئة معينة ولكن يمكن الاستفادة في عمل برامج محو الأمية وكذلك برامج توعية المرأة، كما أن إشباع هذه الحاجات يختلف باختلاف التصنيفات المختلفة للحاجة، فالحاجات النفسية العاطفية يتم إشباعها بطريقة معنوية أما الحاجات الصحية والتعليمية والاجتماعية فيتم إشباعها بطريقة مادية، ولإشباع تلك الحاجات التي تشعر بها المرأة الفقيرة – موضوع هذه الدراسة يتطلب توفير خدمات مختلفة ولكي يتحقق ذلك لا بد من التعرف على هذه الحاجات.

ونظراً لتعدد تصنيفات الحاجة فإن الدراسة الحالية سوف تعتمد على تصنيف الحاجة من حيث مؤسسات المجتمع وكذلك تصنيف (برادشو) للحاجة والذي سوف نتطرق إليه في الفقرة القادمة بالتفصيل.

خصائص تقدير الحاجات:

للحاجات العديد من الخصائص يمكن إيجازها في الآتي:

1. تعتبر الحاجة الإنسانية غير محددة أي لا تقف عند حد معين فحينما تشبع حاجات معينة للإنسان سرعان ما تظهر حاجات أخرى جديدة وهكذا.
2. الحاجات الإنسانية غير محددة إلا أنها قابلة للإشباع طالما يوجد لدى الإنسان وسائل إشباعها.
3. أنها متنافسة حيث يرغب الإنسان في إشباع حاجات متعددة لكن وسائل إشباعها محددة لذا يحدث التنافس بين إشباع هذه الحاجات.
4. تتصف الحاجات باختلاف أهميتها فهي ليست متساوية في الأهمية، فبعضها مهم والآخر أقل أهمية ويحاول الإنسان إشباع الحاجات الأكثر أهمية.
5. أيضاً تتصف الحاجات بالتكامل أي أن إشباع حاجة معينة قد تكمل حاجة أخرى.
6. التجدد بمعنى أن إشباع أي من تلك الحاجات مرة واحدة لا يكفي لإشباعها للأبد ولكن سرعان ما تتجدد تلك الحاجة.
7. النسبية بمعنى أنه ليس هناك وسيلة للإشباع المطلق بالنسبة للحاجة فهي لا تقف عند حد معين. (رجب، 1983م: 5-6)

المبحث الثاني: ظاهرة الفقر والمرأة

المرأة الفقيرة

ظاهرة الفقر واحدة من أعقد الظواهر المرتبطة بالإنسان ، وذلك لما له ، ولما يترتب عليه من تبعات اقتصادية واجتماعية ، وربما سياسية ، حيث الدول الفقيرة تصبح في أذيال الدول ، ولا يؤبه بها في عالم السياسة، وبناء عليه ، فالفقر ظاهرة ذات جذور عميقة وأبعاد متعددة، ومن الصعوبة بمكان القضاء عليه واجتثاثه من الجذور ، ما لم تتضافر الجهود، كل فيما يخصه، سواء كان مستوى الأفراد، أو المجتمعات، أو على مستوى الحكومات .

والحقيقة أن مشكلة الفقر ليست تعاني منها دولة بعينها، أو محصورة في إقليم دون سواه ، فمعظم الدول تعاني منها ، وذلك نتيجة لتضافر تفاعلات وتغيرات تحدث في الواقع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، والثقافي بين أفراد المجتمع ، وتأسيساً عليه، فإن البنك الدولي يقدر أن فوق من مليون من الناس يعيشون في حالة فقر مدقع ، وتتراوح نسب مجموعات الفقر في البلدان النامية بين 20-35% ، وأن مجتمع الفقراء زاد ونفشي في أنحاء العالم، رغم وجود سياسات اجتماعية تواجه هذه الظاهرة. (www.elaph.com).

ومهما يكن من أمر، فالفقر ليس فقط شيئاً كريهاً وغير إنساني، ولكنه من وجهة النظر العلمية مدمر للطاقات الإبداعية والإنتاجية للمجتمعات ، وعندما قال علي بن أبي طالب رضي الله عنه (لو كان الفقر رجلاً لقتلته) ، فإن الشواهد تدل على أنه لم يكن في استطاعة هذا الإمام الحكيم أن يصرح بنيته في ارتكاب كبيرة القتل لو لم يكن يعرف على وجه اليقين أن الفقر هو كبيرة أكبر من كل الكبائر ، وهو يقود إلى كل الكبائر (بدران ، 2005م : 91).

ويعتبر فقر المرأة إشكالية ينضوي تحتها ويتفرع عنها منظومة من الإشكاليات الفرعية التي لها أوجه متنوعة تبادل معها التأثير والتأثر، فالمرأة باعتبارها محور الحياة الأسرية، والأسرة محور الحياة الاجتماعية، فإن أي قضية تمسها أو تؤثر على عطائها وأدوارها الاجتماعية ستؤثر بدورها على

حياتها الزوجية والأسرية وتنشئة أبنائها ، ومن ثم سيتكلف المجتمع كثيرا من الإنفاق على تبعات تلك الآثار في وقت هو أحوج ما يكون إلى أن ينفقها على مقومات تنمية البلاد وتطويرها .

وإذا ما تأملنا قضايا المرأة ومشكلاتها في الآونة الأخيرة، فإننا نلاحظ أنها قد حظيت باهتمام كبير، وخاصة فيما يتعلق بالمرأة الفقيرة التي أولتها الحكومات ومؤسسات المجتمع المدني مزيدا من الاهتمام والعناية ، وليس ذلك على المستوى الإقليمي أو الوطني ، وإنما على المستوى العالمي ، فقد سلطت الأضواء على قضايا المرأة الفقيرة ومشكلاتها، وذلك لبيان العوامل المتسببة فيها وإمكانية طرح الحلول العملية لتلافيها، أو التقليل من حدتها .

وفي المجتمع السعودي أجريت العديد من الدراسات حول أوضاع المرأة وقضايا التنمية بشكل عام في المجتمع الحديث من حيث التعليم والعمل والمشاركة الاجتماعية والإقتصادية وتأثيرات ذلك على حياتها الزوجية والأسرية وعلى تنمية البلاد ، أما فيما يخص الدراسات والأبحاث التي تعرض للمرأة الفقيرة ، فإنها إن لم تقل تنعدم، فهي قليلة ، وذلك الموضوع من الأهمية بمكان نظراً لما ينتج من فقرها من مشكلات اجتماعية على كافة الأصعدة ذات التأثيرات السلبية على حياة المجتمع المعيشية والتنموية التي من شأنها أن تعمل على رفاهية الإنسان .

واقع الأمر، إن الالتفات إلى الأسر الفقيرة أمر في غاية الأهمية، وليس ذلك لكونه يسد الحاجات الآنية والملحة لتلك الأسر، فهذا أمر جبلي، وليس في حاجة إلي بيان، ولكن لأن له تأثيرا إيجابيا بالغاً في تحسين مستوي الأسر الفقيرة بصفة عامة ، والمرأة الفقيرة بطبيعة الحال بصفة خاصة .

ظاهرة تأنيث الفقر:

إن مصطلح تأنيث الفقر واحد من المصطلحات الحديثة في الأدبيات ، وخاصة في الدول العربية ، فهو يعبر عن مدى حساسية المرأة للتغيرات الإقتصادية ، فلقد أوضحت المسوح العلمية في جميع أنحاء العالم أن أول من

يتأثر بالتدهور البيئي هم الفقراء، خاصة النساء والأطفال وكبار السن ، كما أن أول من يؤثر في زيادة التدهور البيئي هم الفقراء وفي مقدمتهم النساء اللاتي يحاولن الاستفادة مما تبقى من الثروات الطبيعية غير عابئات بمخاطر اندثارها وتلوث البيئة (الليثي ، 2004م: 12-14)

لقد أشار تقرير التنمية البشرية الصادر عن الأمم المتحدة لعام 1997م ، والذي تناول الفقر باعتباره محورا أساسياً إلى أن تأنيث الفقر يعني عدم تكافؤ الفرص في التعليم والعمالة وملكية الأصول ، ويعني إتاحة فرص أقل للمرأة ، كما أن من شأن الفقر أنه يعمق الفجوات بين الجنسين ، وحينما تنزل الخطوب ، فإن المرأة هي التي تكون غالباً أشد تضرراً.(الأمم المتحدة ، تقرير التنمية البشرية، 1997م)

وقد أصبح يطلق على الفقر أنه ظاهرة مؤنثة ، حيث تزيد نسبة الأمية بين نساء الفقراء عن الرجال ، وعادة تتحمل الإناث في الأسر الفقيرة أعباء الفقر بدرجة أكبر مما يتحمله الذكور، فالذكور في الأسر الفقيرة لهم الأفضلية والأولوية في تناول الطعام المحدد (الشربتلى ، 2004م : 15).

وقد دفعت القيود التي يواجهها عدد متنامٍ من الأسر المعيشية التي ترأسها نساء على امتداد العالم إلى الخروج بمصطلح "تأنيث الفقر" فالنساء أكثر تعرضاً للفقر وأكثر معاناة من التعرض لآثاره — سواء في الدول النامية أو المتقدمة ، والسبب الأساسي لهذه الظاهرة يكمن في التقسيم الجنسوي للعمل الذي يجعل من العمل مدفوع الأجر مسؤولية الرجال في الأساس ، وتقوم المرأة بمهام العمل غير مدفوع الأجر (Gordon ,1999 : 12)

وتشير الدراسات إلى زيادة تأنيث الفقر في العديد من بقاع العالم، وذلك بسبب التميز، وكذلك بسبب العادات والقوانين التمييزية التي تحد من قدرة النساء على المشاركة في عمليات التنمية واتخاذ القرار، أما السبب الأهم في تأنيث الفقر ، فقد وجدت معظم الدراسات التي أجريت في هذا الشأن أن النساء ينفقن دخلهن على رعاية وتوفير الغذاء لأسرهن أكثر من الرجال، كما

أن دخلهن يوجه لتوفير الحاجات الأساسية لأطفالهن ، وكلما زاد دخل الأم قلت احتمالية أن يعاني أطفالها من الجوع وسوء التغذية، وتوفير النساء خدمات مجانية للأسر قد تكلف الدول الكثير للحصول على نفس النتيجة (عبد الحميد، 2007م).

وارتبط تأنيث الفقر بمفاهيم التنمية ومكافحة الفقر منذ السبعينيات وقد تزايد الاهتمام بها بسبب تزايد الاهتمام العالمي بالأثر الاجتماعي للفقر، وتكاليف برامج التكيف الهيكلي، وارتباط استدامة التنمية بقضايا المشاركة الشعبية التي لا تعني فقط حصول الفقراء ، وخصوصاً النساء على الموارد التي توفر لهم العيش الكريم بل ضمان قيامهم بدور نشط في التغلب على الظروف التي تديم فقرهم ، ويكفي أن نعرف أن 70% من 1.3 بليون فقير في العالم هم من النساء ، حتي ندرك مدى انتشار الظاهرة (O'brien, 1997: 14).

وهناك الكثير من الظواهر التي تؤكد أنه في ظل النظام العالمي الجديد، وفي ظل العولمة فإن ظاهرة تأنيث الفقر في ازدياد مستمر، ومن المتوقع أن تزيد أعداد النساء الفقيرات زيادة كبيرة في السنوات المقبلة، وشعورا بهذه المشكلة وما يتبعها من مخاطر أعلنت الأمم المتحدة عام 1996م عاما دوليا للقضاء على الفقر، كما أعلنت عقد (عشرية) الأمم المتحدة للقضاء على الفقر سنة 1997-2006م، إلى جانب انعقاد الندوات والملتقيات وبذل المحاولات الجادة والملزمة من جانب الباحثين والسياسيين لاحتواء تفاقمها قبل فوات الأوان (هلال، 1997م : 12-18).

وعلى الرغم من تزايد أعداد النساء الفقيرات، ورغم تشخيص الظاهرة تشخيصاً واضحاً إلا أن فقر النساء لا يظهر واضحاً في الإحصاءات التي تتعامل مع الفقر، وتتنظر لأحوال الأسرة المعيشية على أنها وحدة واحدة ، لا تهمل الفروق بين الرجال والنساء داخل أوضاع الأسرة المعيشية، وبين تلك الأسر التي ترأسها نساء وغيرها، وإن كانت العلاقة بين فقر الأسر وفقر المرأة ليست مباشرة ، ولا أحادية الجانب، ولكن بشكل عام تشير الدلائل إلى

أن النساء اللواتي يحصلن على دخل، أو اللواتي يعتمدن على آخرين، أو يتزأسن أسر أفقر من الرجال في نفس الفئات، كما أن النساء اللواتي يعتمدن على آخرين أفقر وأسوأ حالاً من النساء الفقيرات اللواتي يعملن، هذا على المستوى الفردي، أما النساء باعتبارهن مجموعات فهن أيضاً أضعف حالاً من الرجال كمجموعة في نفس المجتمع (الشبيكي ، 2004م : 62).

وإذا كان الفقر ناتجاً عن عدم القدرة على الحصول على الدخل الكافي، فهذا يرجع لعدة عوامل، منها نوع العمل الموكل للنساء، وهو العمل غير المدفوع الأجر في البيت، ومن العوامل التي تسهم في ازدياد ظاهرة تأنيث الفقر نوع المهارات والمعرفة الفردية، حيث تزداد نسب الأمية بين النساء، ويختلف نوع التعليم الجامعي والتدريب المهني الذي يتلقينه عن ذلك الذي يتلقاه الرجال، وتقل قدرة النساء على الوصول للمعلومات الإقتصادية والسياسية، ويفتقرن للضمانات المالية والأصول الإنتاجية، ويعجزن عن مجاراة المنافسة في الأسواق.(عبد الحميد، 2007م: 42)

فيما أكد الغانم على أن الفقر يزداد يوماً بعد يوم التصاقاً بالمرأة أنه على الرغم من النهضة التصنيعية في إنجلترا، حيث كانت المرأة تعمل جنباً إلى جنب مع الرجل نظراً للنمو السريع في إنشاء المصانع والطلب الكبير على القوى العاملة المنتجة، فقد ظهر في القرن التاسع عشر ميل للمساواة بين الرجل والمرأة في حقوق العمل والأجر، ولم يدم الحال طويلاً على هذا المنوال، فقد ظهرت تشريعات حمائية للمرأة ضد أخطار بعض أنواع الأعمال، مما أوجد - بطريقة غير مباشرة - اتجاهاً غير مشجع على تشغيل المرأة، وتقليل الطلب عليها في مقابل الطلب على الرجل، أو إعطائها " أجور منخفضة" أو " أجور عائلية" تكفي لتغطية احتياجات المرأة التي ليس لها عائل وأطفالها (الغانم، 2003 م : ص 52).

أما على نطاق الدول العربية ، فإن أبرز الظواهر التي تؤكد تأنيث الفقر هو أن ثلثي النساء العاملات في الوطن العربي يهدفن إلى مساعدة أسرهن اقتصادياً، وليس بهدف أحقية المرأة في العمل أو إثبات الذات أو غير ذلك ، هذا بالإضافة أن 60% من الريفيات يعملن لحساب أسرهن بدون أجر ، وبرغم الدور الكبير للمرأة في المناطق الريفية ومساهمتها بشكل واضح في عمليات التنمية ، وخاصة في نطاق الزراعة إلا أن معظم هذه الأعمال تدخل في نطاق غير رسمي لم يحظ حتى الآن بدراسات كافية ، ويرجع إهمال دور المرأة الريفية في العمليات الزراعية وغيرها من مجالات النشاط الاقتصادي في الريف إلى النظرة العربية الضيقة للإنتاج والأنشطة الإنتاجية ، والتي لا تدخل في نطاق الأنشطة الاقتصادية – أي نشاط لا يرتبط بعملية التبادل بشكل نقدي (عبد الحميد ، 2007م : 57).

لماذا الاهتمام بالمرأة الفقيرة:

مع الاعتراف بأن المرأة هي نصف المجتمع ، إلا أنها هي النصف الذي على الدوام يعيش في كنف الآخر " الرجل" ، وذلك ما يجعلها على طول الخط ، قد تشعر بأنها النصف الضعيف، ومن ثم نسمع مراراً بمطالبتها بالمساواة مع الرجل ، ويتجلى عيش المرأة في كنف الرجل وقوامته في أنها أولاً تحت قوامة أبيها وولي أمرها، وإذا ما شبت عن الطوق وتزوجت انتقلت القوامة إلى رجل آخر هو زوجها الذي تستمر قوامته عليها ما دام رباط الزوجية معقوداً ، وإذا ما انفك رجعت لقوامة أبيها ما لم تتزوج مرة ثانية ، أي أن قوامة الرجل تصاحبها ما دامت على قيد الحياة ، لذلك يقول الله عز وجل : (الرجال قوامون على النساء بما فضل الله بعضهم على بعض وبما أنفقوا من أموالهم) "سورة النساء" — آية 34.

وإذا ما أخذنا في الاعتبار أن الرسول صلى الله عليه وسلم قد قال : رفقاً بالقوارير في شأن النساء ، فذلك أيضاً يضيف على المرأة ظلالاً من الضعف ،

وليس ذلك عيباً أو قدحاً فيها، وإنما هو إقرار لفطرة الله فيها، وإن خالفت تلك الفطرة شقت ما دامت على قيد الحياة، وعلاوة على هذه الظلال من الضعف، فإنها إذا ما كانت فقيرة زادت هذه الظلال قتامة وحلوكة، لذلك وجب الاهتمام بها وبأمرها، حتى تؤدي دورها المنوط بها والمعقود عليها. وحتى تخرج المرأة السعودية الفقيرة من نفق الفقر المظلم، فإنه يجدر بها أن تقتحم سوق العمل الذي إن نظرنا إلى نسبة تمثيلها فيه، فإننا نجد أن نسبة مساهمتها باعتبارها مؤهلة للعمل (12 سنة فأكثر) تعتبر منخفضة، حيث بلغت 5% من إجمالي العدد، والجدول الآتي يوضح توقعات العمالة النسائية في الفترة من 1404/1405هـ، حيث بلغ عدد النساء المشاركات في سوق العمل في 1404/1405هـ (136800) وسيصل العدد إلى (3.210000) في 1410هـ، مما يوضح أن نسبة تمثيل المرأة في سوق العمل هي 5% في 1405هـ، وستصل إلى 5.5% في عام 1410هـ وهي نسبة منخفضة عامة ترجع إلى حداثة دخول المرأة في سوق العمل (الحسيني، 1413هـ، ص55)

جدول رقم (3)

توقعات العمالة النسائية السعودية في الفترة 1404/1405 هـ — 1409 هـ /1410 هـ .

العمالة النسائية	1404/1405هـ	1409/1410هـ
القوى العاملة النسائية	136800	176600
المواطنات في سن العمل (12 سنة فأكثر)	56590	3210000
نسبة المشاركات في قوة العمل	5%	5.5%

وواقع الأمر أن هناك معوقات تقف أمام مساهمة المرأة بصورة أكبر في سوق العمل، والذي لا يتناسب مع حجم المرأة في الموارد البشرية، حيث لا يزيد عن 5% من المجموع الكلي لتعداد النساء في سن العمل، وترجع

محدودية الدور إلى عدة عوامل يمكن إيجاز بعضها فيما يأتي (العازمي
،1414هـ: ص51):

1. قيود عائلية، فهي معرضة لأن يطلب زوجها منها ترك العمل أو أبوها
أو أخوها.

2. الخوف من الإشاعات.

3. قلة الفرص المتاحة لعمل المرأة.

4. عدم توفر خدمات رعاية الطفولة في القطاعات التي تعمل بها المرأة
وقت عمل الأم.

5. أن القوامة على الأسرة من مسؤولية الرجل بالدرجة الأولى .

وإذا كان واقع المرأة السعودية العاملة، مقارنة بالنساء الأخريات في سن
العمل بهذا الشكل من محدودية إسهامها في سوق العمل الذي عن طريقه يأتي
المال ، فيخرج صاحبه من دائرة الفقر ، فإن المرأة قد حرمت – سواء بيدها
أو بيد غيرها – من اقتحام السوق سوف تعيش في فقر وعوز ما لم تخض
غمار سوق العمل ، ومن ثم يجب الاهتمام بالمرأة الفقيرة ، حتى تخرج من
براشن الفقر، لأن في ذلك خيراً كبيراً لها وللمجتمع بأسره.

والمرأة الفقيرة، وإن وجدت عملاً تحاول أن تخرج عن طريقه من سطوة
الفقر وذلك، فإنها تواجه مأزقاً حقيقياً بسبب التقليل من قيمة عملها ومساهمتها
في عملية التنمية الشاملة ، والقول بأنها لا تحقق أي فائدة لأسرتها مقارنة
بالرجل، وإن عملها له آثار سلبية على الأسرة والمجتمع على الرغم من أن
الدراسات التي أجريت لمعرفة مدى مساهمة المرأة العربية في النشاط
الاقتصادي والتنمية الشاملة تشير إلى أن نحو 60% من إجمالي الأيدي العاملة
في الريف العربي من النساء اللاتي يعملن في الزراعة لحساب أسرهن وبدون
أجر ، وقد اتضح أن ثلثي النساء العاملات في الوطن العربي يعملن تحت
ضغط الظروف الاقتصادية لمعاونة أسرهن، هذا يعني أن المرأة لم تخرج

لمجرد مزاحمة الرجل في سوق العمل أو منافسته في الحصول على مكانه اجتماعية متميزة ، وإنما بسبب ظروف اضطرارية دفعتها لطلب العمل ، وإعالة أسرتها بعد فقد أو تهرب العائل، وإذا كان عمل المرأة يمثل بالنسبة لها ولأسرتها ومجتمعها ضرورة اقتصادية ومعنوية— فلماذا تحرم منه تحت أي دعاوى. (عبد الحميد، 2007م : 98).

وعلاوة على المأزق السابق الذي تعيشه المرأة العاملة بصفة عامة ، والمرأة الفقيرة بصفة خاصة، فإن هناك مأزقاً أشد تأثيراً على المرأة العاملة، وخاصة الفقيرة ، وهو التمييز ضدها في العمل ، فلا زالت هذه المشكلة على رأس المشكلات التي تعاني منها المرأة العاملة في الوطن العربي ، والتي ربما أدت إلى ازدياد فقر المرأة، حيث إنها دائماً صاحبة الأجر الأقل. (عبد الحميد، 2007م : 88)

وضع المرأة الفقيرة في المملكة العربية السعودية:

إن التفاوت بين الناس في الرزق، والاختلاف فيما بينهم غنى وفقراً سنة كونية وواقع اجتماعي معاش نراه في كافة المجتمعات، وفي سائر الدول ، مهما ارتفعت ووصلت إلى أعلى المستويات في سلم المدنية والرفاهية والتقدم ، ولا جدال في ذلك ، إذ إنه قدر الله — عز وجل — في خلقه وناموسه في عباده، وهذا القدر لا يتغير لذلك يقول سبحانه وتعالى ، مؤكداً هذه المعاني: (والله فضل بعضكم على بعض في الرزق فما الذين فضلوا برادي رزقهم على ما ملكت أيمانهم فهم فيه سواء أفبنعمة الله يجحدون) سورة النحل، آية 71. وما كان لهذا الناموس الإلهي أن يختلف في دولة كالمملكة العربية السعودية التي قد يظن الإنسان أنها بعيدة عن هذه السنة الكونية ، وبمنأى عن ذلك الواقع الاجتماعي، نظراً لأنها تبدو من الوهلة الأولى دولة من دول الخليج وواحدة من الدول البترولية الغنية التي ترفل في ثياب الرفاهية والغنى ورغد العيش، وأبناءؤها يتمتعون ويتتعمون في ثراء لا حصر له ولا حد ، ولعل ما

يعضد ذلك الرأي ما تؤكد المعايير الدولية التي ترى أن ظاهرة الفقر غير موجودة في المملكة العربية السعودية، فطبقاً لمتوسط نصيب الفرد من الناتج الوطني الإجمالي الذي يعد مؤشراً لمستوى معيشة الفرد ومدى فقره أو غناه يضع تصنيف البنك الدولي المملكة في فئة الدخل المتوسطة العليا التي تقدر بـ 6500 دولار لكل شخص سنوياً، أي حوالي (2036) ريال شهرياً للشخص الواحد ، وعلى اعتبار أن متوسط حجم الأسرة في المملكة يصل إلى حوالي (6) أشخاص ، فإنه يمكن تقدير متوسط دخل الأسرة بما يعادل (12216) ريال للأسرة الواحدة شهرياً ، والذي يجب مراعاته هنا أن هذا المعيار لا يعكس بصورة واقعية توزيع أو تركيز الدخل في المملكة (عبد الرحمن، 1426هـ: 118)

ويؤكد ذلك ما توصلت إليه دراسة أعدها مركز «الدراسات الإنسانية في جمعية البر الخيرية» في المنطقة الشرقية، إذ قدرت الدراسة مستوى خط الفقر لدى الأسر السعودية متوسطة العدد (المكونة من 6 أفراد) بنحو 2060 ريالاً شهرياً ، ووفقاً للدراسة فإن الشريحة التي أجريت عليها الدراسة تصل إلى 1371 فرداً بمعدل للأسرة يتراوح بين ثلاثة إلى ستة أفراد، ويبلغ معدل دخل الأسرة الشهري 1146 ريالاً، فيما يصل الحد الأدنى لمعدل الدخل في مدينة أم الساهك إلى 269 ريالاً فقط، وفي مدينة الدمام يصل إلى 1558 ريالاً. وأوضحت الدراسة أن نصف هذه الأسر تملك وحدات سكنها، فيما تستأجر 27 في المائة وحداتها، وتبين من المسح الميداني أن معظم الوحدات السكنية تتراوح حالتها بين جيدة ومتوسطة، بنسب 31 في المائة و 45 في المائة على التوالي، وتقل نسبة الوحدات المقبولة والسيئة عن 25 في المائة. (جمعية البر الخيرية، 1424هـ)

ولكن النظرة الفاحصة تظهر ما يجعله غير مناسب لتقدير تماماً ، والواقع الإحصائي يخالف النظرة العابرة ، ويصب في مصلحة أن المملكة العربية السعودية شأنها شأن جميع المجتمعات في سائر دول العالم توجد بها ظاهرة

الفقر ، وأول من يتأثر بهذه الظاهرة المرأة، نظراً لوضعها كامرأة في بيئة شرقية ،وفي دولة كالمملكة العربية السعودية التي تفرض على المرأة وضعاً قد لا يوجد مثيل له في سائر بلدان العالم.

ولم يكن لفقر المرأة بصفته المفردة خصوصيته البارزة للعيان قبل التغيرات الاقتصادية الحديثة للمجتمع السعودي منذ استقرار الأحوال السياسية واكتشاف النفط، وما لحق به من تطورات وتغيرات في البيئة الاجتماعية للمجتمع من عادات وتقاليد وقيم وأنماط سلوكية ووسائل معيشية، حيث كان الفقر في السابق يعم المجتمع المحلي، أو المجتمع الريفي، أو المجتمع القبلي أو مجتمع الجيرة في المدن الصغيرة بشكل عام ، ولا يتضح فيه فقر أي من أفراد الأسرة على حساب الأفراد الآخرين، وذلك لانتمائهم في الغالب لمجتمعات متجانسة، ومن شأن التجانس وطبيعته تحقيق التوافق والتجاوب والتآزر، وكافة صور التعاون التي تحدث شعوراً بالأمن الاجتماعي والمشاركات الوجدانية في مختلف المناسبات الاجتماعية ، كذلك كان النظام الغالب على الأسرة ، وهو نظام الأسرة المركبة أو الممتدة (والتي تضم الجدين وأبناءهما من الذكور المتزوجين وصغارهما وحفيداتها) ودور في تغطية الفروق وإشباع الحاجات وحل المشكلات الخاصة بأفراد الأسرة، حيث كانت المصلحة الجماعية هي السائدة والغالبة على المصلحة الفردية (الشبيكي،2004م : 142).

إلى جانب ان تقرير التنمية البشرية لوزارة العمل السعودية يؤكد أن نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل لا تتجاوز 20% يدعم الكلام السابق ، فقد أشار التقرير إلى أنه رغم تقارب أعداد النساء مقارنة بالرجال حسب آخر إحصائية للسكان عام 2003م إلا أن عدد السعوديات العاملات لا يزيد عن 300 ألف فقط من إجمالي 1.5 مليون عامل، وهذه النسبة الأدنى في العالم حسب إحصائيات المنظمات الدولية.(عبد الحميد،2007م : 102)

أما بعد التغيرات الحضارية الشاملة والسريعة التي شهدتها المجتمع السعودي، فقد حدثت تطورات كبيرة وسريعة لأغلب أجهزة الخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية والإسكانية وغيرها، وتفتت الأسر الكبيرة أو الممتدة إلى أسر نووية صغيرة، حيث اقتضت حتمية التحول من نمط الحياة التقليدي إلى النمط الحديث أن يتقلص دور تلك الأسر الممتدة، وتلك المساندة القبلية والعشائرية، وتحل الدولة محلها، ووجدت المؤسسات الاجتماعية المختلفة التي تعمل على تلبية حاجات الأفراد، وفرضت هذه التحولات تنظيم برامج ضخمة وشبكات أمان متعددة من قبل الدولة والهيئات الأهلية المختلفة، واستطاعت المرأة التي استفادت من فرص التعليم والعمل المتاح أن تساند نفسها إلى حد ما في حل الأزمات الاقتصادية والاجتماعية، ولكن بقيت المرأة الفقيرة غير المتعلمة في البيئة البدوية والريفية متضررة من فقدانها للدور الذي كانت تلعبه في الإنتاج بصورته التقليدية في مرحلة ما قبل التغيرات الحديثة في حال مواجهتها للأزمات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة (الشبيكي، 2004م : 152).

وقد شهدت المملكة أزمة اقتصادية شاركتها فيها عدد من دول العالم وذلك فيما يعرف بأزمة حرب الخليج، حيث تراجعت أسعار النفط، وما نجم من معالجة آثار الحروب، وما يختص بخلل الاستفادة من توزيع الموارد جغرافياً وفئوياً ووظيفياً، هذا إلى جانب ضعف التحليل التنموي للموارد البشرية، إذ حدثت العديد من قضايا البطالة والفقر والهجرة غير المتوازنة، وانحسار فرص التعليم الجامعي، وما تبع ذلك من مشكلات التفكك الأسري والسلوكيات الانحرافية والمشكلات الصحية والطلاق والعنف الأسري، وبعض السلوكيات التطرفية.

ولقد أجمع كثير من الدارسين والمحللين على أن الأسرة هي المتضررة الأولى من ذلك كله، وكانت المرأة هي أكثر من وقع عليه تحمل أعباء تلك القضايا والمشكلات، إذ أثبتت الدراسات الاجتماعية أن واقع الطلاق والترملم

والشيخوخة ومظاهر التفكك الأسري الأخرى كالانحراف والإدمان الأكثر وطأة على النساء والأطفال منها على الرجل ، كذلك العديد من أسر العينة المبحوثة يعيش أطفالها مع الأم في غياب الأب ، سواء بسبب السفر ، أو الترميل أو الانفصال ، وأن 54.4% من هذه الفئة إما أرامل أو مطلقات. (الشبيكي، 2004م : 156)

هذا إلى جانب أن مشكلة الفقر ناتجة عن تفاعلات سببية بين مجموعة من العوامل والمتغيرات المختلفة التي تسهم في استمرار تلك المشكلة في الدوران حول نفسها سلباً داخل إطار حلقة مفرغة من الظروف السيئة، بالإضافة إلى ذلك ، فإن مشكلة الفقر قد يختلف تأثيرها على الأفراد والأسر والمجتمعات بحكم العديد من اختلافات الفروق الفردية وإمكانيات المساندة والدعم الأسري والظروف الاجتماعية المتباينة، إلا أنه من الممكن رصد بعض المشكلات المصاحبة لفقر المرأة في المجتمع السعودي التي قد تشترك فيها مع نساء أخريات في المجتمع بحكم الجنس ، ومع فقراء رجال بحكم الشريحة الاجتماعية أو الفئة الاجتماعية، أي الفئة الفقيرة في المجتمع، والتي تنحصر في (المرض، والتفكك الأسري ، والتعليم ، والطلاق).

وعلى أية حال فإن هناك عدّة دلائل ومؤشرات تبين أن وقع أثر الفقر على المرأة أكثر منه على الرجل في المجتمع السعودي، ويتجلى ذلك عبر النقاط التالية:

1. نسبة أعداد النساء المستفيدات من مخصصات الضمان الاجتماعي سواء أكانت معاشات أم مساعدات اجتماعية تزيد عن نسبة الرجال ، مع الاعتراف بأن هذه النسب غير معلن عنها ، محافظة على سياسة الضمان الاجتماعي، ورغم أن المعلن عنه من التقارير السنوية لمكاتب الضمان الاجتماعي تبين أن الإنفاق على الرجال أكثر من الإنفاق على النساء ، ولكن هناك جملة من الشواهد تدل على عكس ذلك، ومنها:

أ) أن المرأة أكثر الفئات المقرر لها استحقاق مخصصات الضمان الاجتماعي، وذلك بصفتها أرملة، أو مطلقة، أو مهجورة، أو متزوجة لا عائل لها، أو زوجة سجين، أو غير ذلك من الظروف التي تجعلها ممن ينطبق عليه مخصصات الضمان الاجتماعي.

ب) أن أعداد النساء المستفيدات من مخصصات الضمان الاجتماعي والمتقدمات لطلب الإعانة يتزايد عددهن عن عدد الرجال إذا ما قيست نسبة العدد بين الرجال والنساء.

ج) أن المبالغ التي خصصت من قبل الضمان الاجتماعي للرجال تبدو أكثر من المبالغ المخصصة للنساء ، ومرجع ذلك إلى زيادة حجم أسرة الرجل الذي باستطاعته الجمع بين أربع زوجات وأطفاله منهن ، وقد تكون أعمار هؤلاء الأطفال متقاربة كثيراً ، أما المرأة ، فإنما يحسب أولادها من زوجها المتوفى ، أو طليقها ، حتى يبلغوا سنّاً معيناً ، هو ثمانية عشر عاماً ، ثم بعد ذلك يصبحون حالات منفصلة عن والدتهم، لذلك يظهر لمن يقرأ تلك المخصصات أن أعداد الرجال المستفيدين من مخصصات الضمان الاجتماعي أكبر من أعداد النساء.

2. أغلب الجمعيات الخيرية، سواء أكانت نسائية أم رجالية دلت على أن النساء والأيتام هم أكثر الفئات المستفيدة من مساعدات تلك الجمعيات وإعاناتها، وذلك لما تحتاجه المرأة بشكل دائم من الإنفاق على صغارها وتحمل أعباء مسؤوليتها في حال ترملها أو طلاقها، أو هجرها، وغير ذلك (الشبيكي، 2004م : 166)

ومما يقرره الواقع الإحصائي ويؤكدده، حسبما أوردته تقارير الدفاع المدني في حق وضع الفقر في المملكة العربية السعودية أن هناك علاقة بين نسبة الفقر ومجموعة من المتغيرات بالنسبة للمرأة منها:

1 - النوع الاجتماعي:

النساء هن أفقر الفقيرات، و الأسر التي ترأسها نساء أكثر سوءا من وضع الأسر الفقيرة التي يرأسها ذكور، وهذا ما توصلت إليه دراسة بعنوان المرأة والفقر حيث عرضت واقع المرأة وارتباطها بظاهرة الفقر (www.womengateway.com).

2 - عدد أفراد الأسرة:

ارتبط الفقر بالأسر وكثيرة النسل من الأبناء عن الأسر الصغيرة، حيث أظهرت العلاقة بين نسبة الفقر وعدد أفراد الأسرة لدى العائلات التي لديها طفلان 4% و 51% لدى العائلات المؤلفة من 7 أفراد و 46% مما يدعو إلى الحاجة لتقليص عدد أفراد الأسرة لتقليص نسب الفقر لدى العائلات (جريدة الرياض ، 1426هـ : العدد 8965)

3 - متوسط العمر:

فبالنسبة لعمر المرأة كمسئولة عن الأسرة وظاهرة الفقر نجد أن هناك اثنين من النتائج الرئيسية وهما:

- الأسرة التي تعولها سيدات صغار في السن هي الأكثر عرضة للوقوع في دائرة الفقر ، وبصفة خاصة ضمن الفئة العمرية 20 - 24 سنة ، وبنسبة تصل لحوالي 28%.

- ظاهرة الفقر وسط كبار السن من السيدات التي تعول الأسر تنتشر بدرجة كبيرة حيث تصل لحوالي 42%، وتواجه كبار السن من السيدات مشكلات تتعلق بخطورة وقوعهم تحت وطأة الفقر، وينطبق هذا الحال على السيدات اللاتي يحصلون على معاشات بسيطة، وقد تم تعزيز هذه الظاهرة بواسطة الأرقام الخاصة بوجود نسبة كبيرة (53%) من أرباب الأسر المتقاعدين ضمن شريحة الفقراء. (www.incometax.gov)

4- العمل (الوظيفة): من حيث طبيعة العمل والرضا عما يؤديه من أعمال ، يجعل الإنسان سواء كان رجل أو امرأة يبدع في عمله ويجتهد فيه، وهو ما يدل عليه ان شريحة كبيرة من الفقراء من ليس لهم عمل ثابت أو متوافقين فيه، وبالنسبة للعمل نجد أن شريحة أرباب الأسر من السيدات "الغير مهرة" ينتمون بدرجة كبيرة للأسر الفقيرة (بنسبة تصل لحوالي 55%) بينما تصل شريحة أرباب الأسر من السيدات ضمن فئة العمل المكتبي لحوالي 18% بالمقابل تقع نسبة بسيطة من أرباب الأسر من السيدات ضمن فئة " العمال المهرة " والمهنيين تحت دائرة الأسر الفقيرة ، حيث بلغت النسبة 10% و 6% على التوالي.(صيام ، 2005م : 122)

1 -التعليم :

هناك علاقة واضحة ما بين ظاهرة الفقر وسط الأسر والمستوى التعليمي لرب الأسر، وبصفة خاصة ظهور الفقر وسط الأسر التي يحصل أربابها على تعليم أولياً، حيث تصل النسبة لحوالي 52% بينما تصل لحوالي 32% وسط أرباب الأسر الذين تلقوا تعليماً أولياً، بالمقابل نجد أن حوالي 5% من أرباب الأسر الذين تلقوا تعليماً عالياً هم من الفقراء، وعن علاقة الفقر بالمستوى التعليمي لرب الأسرة من السيدات فقد أظهرت النتائج أن معدل انتشار الفقر بين الغير حاملات لمؤهل علمي 43.3% يفوق بحوالي ضعف معدل انتشاره بين اللاتي حصلوا على شهادة (صيام ، 2005م : 128).

ومهما يكن من شيء فإن الفقر وسط الأسر السعودية يكون في الحالات الآتية:

- أ) الأسر التي تتولى مسؤوليتها امرأة (سواء أكانت تعمل أم لا تعمل).
- ب) الأسر التي يتولى مسؤوليتها امرأة، وخصوصاً ضمن الفئات 20 — 24 سنة فما دون.

- ج) الأسر التي يتولى مسؤوليتها كبار السن من السيدات ضمت الفئة العمرية 60 سنة فما فوق .
- د) الأسر التي تعولها امرأة و يوجد بها عدد كبير من الأفراد والمعولين.
- هـ) الأسر التي يتولى مسؤوليتها امرأة غير مدربة وماهرة في العمل.
- و) الأسر التي يتولى مسؤوليتها امرأة عاطلة عن العمل أو بلا وظيفة مستقرة .
- ز) أرباب الأسر التي تعولها امرأة الذين تلقت تعليماً محدوداً أو لم تتلقي تعليماً إطلاقياً.

المرأة في أحياء جنوب الرياض:

ووفقاً لقضاء الله وقدره القاضي بعدم تساوي الناس في الرزق ، فإن أحياء الرياض ومناطقه لا يتساوى أهلها فيه، فهناك أحياء غنية تحظى بالشراء والثروة الطائلة، وهناك أحياء تعد من الطبقة المتوسطة التي تعيش في بحبوحة لا تعاني كثيراً، ولكنها محرومة من تلك الثروة الطائلة ، وهناك أخيراً الأحياء التي تعيش على الكفاف، تعاني شظف العيش وصعوبة الحياة والفقر المدقع ، وهذه الأحياء تكتوي فيها المرأة أكثر من الرجل بنيران الفقر، وأكثر أحياء الرياض تعرضاً لمعاناة المرأة هي تلك الأحياء الواقعة في جنوب الرياض ،وكان الجنوب في كل المناطق والبلدان هو مصدر المعاناة وسبب الآلام والأسقام على طول الخط.

جدول رقم (4)

متوسط الدخل في الأحياء السكنية بجنوب الرياض

الأحياء السكنية لجنوب الرياض	كود الأحياء	نسبة 50 كمتوسط دخل
حي العزيزية	1101	36.0
حي الدار البيضاء	1102	24.3
حي المنصورية	1103	50.0
حي طيبة	1104	55.30
حي المصفاة	1105	100.0
حي الحائر	1106	43.5
حي الشفا	1201	13.6
حي المصانع	1202	0.0
حي المروة	1203	25.9
حي بدر	1204	24.0
حي عكاظ	1205	24.9
حي أحد	1206	36.0

حيث يوضح الجدول السابق متوسط الدخل في الأحياء السكنية بجنوب الرياض ويظهر من خلال بياناته ان أحياء (العزيزية - الدار البيضاء - طيبة - الحائر - الشفا - المروة - بدر - عكاظ - احد) تقع في مستوي دخل منخفض فهي لم تتجاوز 50 كنسبة مئوية وان كان أكثرها انخفاضا هو حي الشفا بنسبة 13.6، أما حي المصانع لم يتم تمثله سكانياً لأنه ذو نشاط صناعي لا يوجد به سكان ، كذلك ظهرت أحياء بنسبة مرتفعة من الدخل هي أحياء (المنصورية - المصفاة - طيبة) .

فبينما يرتفع معدل الفقر في الدخل في العديد من أحياء مدينة الرياض الوسطى تتعرض أحياء كثيرة في ضواحي المدينة لمعدلات عالية من انتشار الفقر مقارنة بمعدل مدينة الرياض وعليه فإن الفقر في الدخل لا يتم توزيعه بصورة عادلة حول أحياء المدينة، ولا يرتبط الفقر في أطراف مدينة الرياض بوجود

شوارع ضيقة وبنية تحتية متدهورة، بل يرتبط بوجود مؤسسات تعليمية وصحية غير مناسبة وكافية ووجود خدمات محدودة (مثل أقسام الشرطة) وعدم توفر البنية التحتية ، مثل الصرف الصحي والمياه.

و من خلال المقابلات التي قامت بها الباحثة أوضح سكان المناطق (الجنوبية،والجنوبية الشرقية) من السيدات في مدينة الرياض أن الأوضاع المعيشية والخدمات الأساسية متدنية، كذلك ذكرت أن المساكن بحالة متدهورة، وليس هناك فرص عمل بالمنطقة، كما اقترحن ضرورة تحسين الخدمات الصحية وتوفير الحدائق والمنتزهات العامة، وقد اقترح أحد المشاركين في ورش العمل قيام المسؤولين بزيارة الأحياء الفقيرة ومقابلة الفقراء لمعرفة مشكلاتهم.

هذا وقد ذكرت إحدى السيدات بحي العريحاء أنه لا توجد في هذا الحي مدارس ومراكز صحية مناسبة، وأضافت كذلك أن هناك عدّة مشكلات تتعلق بالصرف الصحي وعدم توافر مياه الشرب.

كذلك من خلال الملاحظات التي أبدتها السيدات سكان هذه الأحياء يتضح لنا أن الفقر في هذه الأحياء يرتبط في الغالب بعدم توافر البنية التحتية بصورة مناسبة، والمتمثلة في بعض الأحياء، إذ يشتكي المواطنون من عدم توافر الخدمات الصحية والتعليمية بجانب انتشار السرقات في هذه الأحياء وتسكع الشباب في الشوارع حتى ساعات متأخرة من الليل، كما أنه توجد بعض المشكلات المتعلقة بتعاطي المخدرات وسط العاطلين عن العمل.

في المقابل ذكرن النساء الكبيرات اللاتي يسكن في حي الروضة أن الأوضاع بهذا الحي جيدة جداً، وهناك شعور بالراحة والاطمئنان بالسكن في هذا الحي، فهناك تحسن في توافر المدارس والأسواق والشوارع المضاءة، وقد ذكرت إحدى النساء أنه "لا توجد أي مشكلات بهذا الحي، فكل شيء متوافر والحمد لله" ، بينما أضافت إحدى السيدات، قائلة إن الأوضاع تتحسن نحو الأفضل بمرور الأعوام .

المبحث الثالث: مقومات الرعاية الاجتماعية

مجالات الرعاية الاجتماعية :

تتعدد مجالات الرعاية الاجتماعية في العصر الحاضر لتشمل
(عبد اللطيف، 2005 م : 14) :-

1. الرعاية الصحية والصحة النفسية.
 2. الرعاية التصحيحية.
 3. الحفاظ على الدخل.
 4. شغل وقت الفراغ والترويح.
 5. خدمات الأسرة والطفولة الوقائية والعلاجية.
 6. الخدمات التعليمية.
 7. الإسكان والتوطين.
 8. العمالة والتوظيف.
 9. الرعاية الريفية.
- وترى الباحثة ان الرعاية الاجتماعية نظام اجتماعي ناشئ وظيفته
الرئيسة الإعالة المتبادلة بحيث تتصف في العصر الحديث بما يلي:
- 1 -التنظيم الرسمي .
 - 2 -الكفالة أو المسؤولية المجتمعية.
- وسوف تركز الباحثة هنا على مجالات الصحة والتعليم والاقتصاد،
لأنها محل دراستها.

الخدمات الصحية:

تعد وزارة الصحة بالمملكة العربية السعودية الجهة الحكومية الرئيسية التي تتولى مسؤولية توفير الرعاية الصحية لأفراد المجتمع بالمملكة، حيث يتم تنفيذ برامج الرعاية الصحية الأولية عن طريق نطاق واسع من خلال شبكة عريضة من المراكز الصحية الأولية والمستشفيات العامة والتخصصية المنتشرة في أنحاء المملكة كافة، بينما يتولى الحرس الوطني ووزارة الدفاع والطيران ووزارة الداخلية توفير الرعاية الصحية بمستوياتها الأول والثاني المتخصص، وبصورة مباشرة لمنسوبها، كما تسهم جمعية الهلال الأحمر السعودي بتأمين الخدمات الطبية الإسعافية والطائرة للسكان كافة، وتعمل المستشفيات التخصصية على توفير الخدمات الصحية العالية التخصص، وقد شجعت الدولة القطاع الخاص ليسهم في تقديم الخدمات الصحية حيث استمرت الدولة في دعمها لهذا القطاع في الخطة التنموية السادسة، إذ تمت إتاحة الفرصة للقطاع الخاص للقيام بعمليات التمويل الشامل لإنشاء العديد من مشاريع المرافق الصحية، وذلك في إطار ما يتم الاتفاق عليه مع الأجهزة الحكومية المعنية، ومن أهم هذه المشاريع الصحية ما يلي (القيب 2001م:308):

إنشاء مراكز صحية أولية.

إنشاء كليات صحية متوسطة.

إنشاء مراكز تدريب على الخدمات الطبية الإسعافية.

إنشاء مراكز للإسعافات الأولية.

ويتم تقديم الخدمات الصحية الشاملة لتحقيق عدة أهداف منها:-

الأهداف:

1. استمرار رفع المستوى الصحي للمجتمع، وتوفير الرعاية الصحية بشقيها الوقائي والعلاجي للمواطنين كافة بمستوى كفاءة عالية.
 2. بذل مزيد من الاهتمام لمكافحة الأمراض السارية بهدف خفض معدلات الإصابة بها إلى أدنى مستوى، مع محاولة القضاء تماماً على عدد من الأمراض المستوطنة.
 3. الاهتمام ببرامج الرعاية الصحية الأولية، مع التركيز على أنشطة الرعاية الصحية للأم والطفل، والعمل على تحقيق تغطية كاملة لتحصين الأطفال ضد الأمراض المعدية.
 4. تدعيم نظام الإحالة، الذي يرمي إلى تكامل الخدمات الصحية وتوفير الرعاية العلاجية العالية المستوى.
- وقد رسمت الحكومة لتحقيق هذه الأهداف مجموعة من السياسات تمثلت فيما يلي:-

1. تحسين المستوى الصحي للمواطنين عن طريق تقديم الخدمات الصحية الملائمة وقد تم خلال الخطط التنموية تكثيف الجهود لتنفيذ مجموعة واسعة من الإجراءات المتعلقة بأنشطة مراكز الرعاية الصحية الأولية، حيث تم التوسع في برامج التوعية والتثقيف الصحي في مجالات التغذية السليمة، ورعاية الأمومة والطفولة، والوقاية من الأمراض السارية، ومكافحة الأمراض المعدية. وتم أيضاً متابعة الفئات الأكثر تعرضاً للمخاطر الصحيّة مثل المسنين وذوي العاهات والأمراض المزمنة، وتقديم الرعاية الصحية لهم عن طريق مهنين صحيين ومدربين، فضلاً عن تعميم نظام متابعة الحوامل وإجراء الكشف الطبي الدوري لهن، وتقديم الرعاية الصحية لهن، بالإضافة

إلى رفع مستوى التوعية والتثقيف البيئي من خلال التنسيق مع الجهات الحكومية المعنية.

2. التوزيع الجغرافي لخدمات الرعاية الصحية الأولية حيث يتم زيادة عدد المراكز الصحية الأولية في المناطق المختلفة وفق معايير محددة.

3. العودة في قطاع الخدمات الصحية.

4. رفع كفاءة الرعاية الصحية العلاجية، ويتطلب ذلك زيادة عدد الأسرة في المستشفيات للقطاعات الحكومي والخاص، بما يؤدي إلى تحقيق معدل مناسب من الأسرة.

5. زيادة استثمارات القطاع الصحي في خطط التنمية المتعاقبة (أحمد، 2003: 18).

الخدمات التعليمية:

إن تنمية الموارد البشرية في المملكة هي نقطة أساسية لالتقاء الأهداف والغايات الأساسية لعملية التنمية ، حيث يؤدي الارتقاء بخصائص الموارد البشرية وتحسين كفاءتها والتقنية الإنتاجية إلى تحسين مستوى أداء العمل وإلى تحقيق التنمية الحضارية والبشرية.

والخدمات التعليمية في المملكة العربية السعودية تتم من خلال قطاعات التعليم المختلفة مثل: التعليم العام، والتعليم العالي، والتعليم الفني والتدريب والعلوم التقنية، وتوفر الدولة التعليم العام للبنين والبنات من خلال وزارة التربية والتعليم، إضافة لبعض الجهات الحكومية الأخرى كما يسهم القطاع الخاص بخدماته في هذا المجال، وتقوم وزارة التربية والتعليم بتوفير فرص تعليمية لفئات اجتماعية معينة مثل: "التعليم الخاص" و "محو الأمية وتعليم الكبار" وقد حظي التعليم باهتمام الدولة ورعايتها من منطلق القناعة بأن الاستثمار في تنمية العنصر البشري يمثل العمود الفقري للنمو

الاقتصادي والرفاهية الإجتماعية ، ولذلك وفرت التعليم العالي من خلال الجامعات ، والكليات التابعة لوزارة التعليم العالي والكليات التابعة للمؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني ويظهر الاهتمام بالتعليم جلياً فيما خصص له من اعتمادات في ميزانية الدولة.

ومن أهم السياسات والإجراءات التي نفذت في مجال التربية والتعليم ما يتمثل في الاستراتيجيات التالية:

1. مشاركة القطاع الخاص في بناء المدارس الحكومية وفق الضوابط التي حددتها الجهات التنفيذية والتمويلية.
2. التوسع في برامج رياض الأطفال من قبل القطاع الخاص والحكومي.
3. إقرار منهج مادة المكتبات للبنات.
4. استبدال نظام التعليم الثانوي المطور للبنين بنظام الشعب.
5. استبدال نظام الساعات في الجامعات بنظام اليوم الدراسي الكامل.
6. الاستمرار في إتاحة فرص التعليم لكل مواطن في سن التعليم، وفق قدراته ورغبته وتوفير الخدمات اللازمة لذلك.
7. تخفيض نسبة الأمية بين المواطنين والمواطنات.
8. الاستمرار في تحديث التعليم العام ليصبح أكثر تجاوباً مع متطلبات التنمية الاقتصادية والإجتماعية .
9. توفير المرافق التعليمية وتأمينها بأقل تكلفة.
10. الاستمرار في إحلال القوى العاملة السعودية محل غير السعودية.
11. توفير المرافق الجامعية للبنين والبنات ورفع كفاءة الأداء العلمي.

ونجد أن دور الخدمة الإجتماعية في المجال التعليمي يركز على تحقيق أهداف التربية الحديثة، أي تنمية شخصيات الطلاب إلى أقصى حد مستطاع

وذلك بمساعدتهم على الاستفادة من الفرص والخبرات المدرسية إلى أقصى حد تسمح به قدراتهم واستعداداتهم المختلفة.

وقد حققت الخدمة الاجتماعية في المملكة أهداف الرعاية الاجتماعية في المجال التعليمي، وذلك بما حققته من إتاحة فرص التعليم لكل مواطن والتركيز على تنمية القوى البشرية إضافة إلى تعيين الأخصائيين الاجتماعيين في المدارس، إيماناً بدورهم الكبير في العملية التعليمية وتحقيق أهداف التربية الحديثة (المعاينة ، 2000م : 205).

العائد المالي (الدخل):

يعد مفهوم الدخل كمفهوم اقتصادي اجتماعي هو العائد الذي يحصل عليه صاحب العنصر الإنتاجي مقابل المساهمة في العملية الإنتاجية، فالعامل يحصل على الأجر سواء كان عمله يدوياً أم ذهنياً، والأرض يحصل صاحبها على الربح أو الإيجار، ورأس المال يحصل صاحبه على الفائدة.

(<http://ar.wikipedia.org>)

الحفاظ على الدخل:

ليس المهم أن نحصل على المال، لكن المهم هو المحافظة على المال الذي نحصل عليه ومعرفة كيفية إنفاقه بحكمة وتدبير.

دور المرأة في المحافظة على دخل الأسرة:

تؤدي المرأة دوراً مهماً في كيفية تنظيم اقتصاديات الأسرة والمحافظة على الميزانية وتوفير المال من خلال قيامها بالدور التالي:

- 1- مراقبة المصروفات ومتابعة الإيرادات للأسرة.
- 2- كتابة كل دخل الأسرة من الإيرادات سواء كانت هذه الإيرادات من راتب شهري أو مكافأة سنوية أو ميراث أو وصية أو عائد استثماري، وكذلك كتابة ما يصرفه الزوجان يوماً بيوم من مطعم ومشروب وملبس وتعليم وأدوية

ووسائل اتصال ونقل وأثاث وخدم وغير ذلك.

3- وضع دفترًا خاصاً للحسابات الأسرية ولا يشترط أن يكون على أنظمة المحاسبة المعتمدة، بل المهم أن تبين فيه الإيرادات والمصروفات والتوفير، ليقيم بالمتابعة والمراقبة.

4- المرونة في تعاملها مع التخطيط والميزانيات، تحسباً للظروف التي قد تحتاج إليها الأسرة من غير حساب، فنكون مستعدة لذلك، بحيث تجعل الميزانية تستوعب أي مستجدات طارئة .

5- الجلوس مع الأبناء للتحدث بخصوص الميزانية، وكتابة الحسابات حتى يتعلم الابن أن الوالدين يخططان للأسرة ويقدران المصاريف.

6- تحديد الخطط المستقبلية للعائلة والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها حتى تستطيع أن تتخبر من المصروف ما يلبي حاجات الأسرة المستقبلية من بناء البيت وزواج الأولاد والمصاريف الصحية عند الكبر وغير ذلك.

7- تبني أسلوباً مبتكراً للتوفير من الإيرادات حتى تكون الميزانية قوية.

(www.nesasy.org)

ومن ذلك يظهر بوضوح أهمية المرأة في المحافظة على دخل الأسرة وبخاصة عند توفير الرعاية الاجتماعية لها من قبل المجتمع.

التخطيط للرعاية الاجتماعية

التخطيط وتقدير الحاجات:

التخطيط السليم للخدمات ضروري كحلقة وصل بين حاجات السكان وبين الخدمات الاجتماعية التي يفترض أن تشبع تلك الحاجات والخطوة الأولى نحو التخطيط السليم تتمثل في الجهد المنسق لتحديد المشكلات الإنسانية المتوقعة أو التي يعاني منها السكان في المجتمع المحلي وهذا يمثل تحليل المشكلة وتقدير الحاجات والتي تتضمن تحديد مشكلات المجتمع المحلي وتوثيق تلك المشكلات

وتحديد مدى انتشار وتنوع الحاجات بين فئات السكان المحليين(مختار، 1995 : 307).

فالتخطيط في الخدمة الإجتماعية يهتم من خلال أنشطته المختلفة بتحسين أحوال الأفراد حتى يتمكنوا من استخدام معطيات البيئة لخدمة حاجاتهم عل نحو أفضل تحقيقاً للنمو والتقدم، حيث ينصب التخطيط للحاجات المجتمعية بوضوح على حاجات الأفراد والأسر والجماعات، ويركز على الفئات والمناطق السكانية الأكثر عرضة للمشكلات الإجتماعية من غيرها، وبالطبع فإننا إذا بدأنا من هذه النقطة فإن مهمة المخططين تصبح ترجمة احتياجات الأفراد والأسر والمجموعات إلى خدمات، وهنا تكون المهمة شاقة أمام العملية التخطيطية وهي البحث عن أنسب البرامج والمؤسسات التي يمكن بواسطتها أو من خلالها إشباع الحاجات الإنسانية بأفضل طريق وبأقل التكاليف وبمشاركة المجتمع في اختيارها وتنفيذها عن طريق هيئاته ومؤسساته التطوعية والرسمية والسياسية.

والتخطيط يهتم بتحديد مدى انتشار وتوزيع الحاجات المجتمعية بين مختلف فئات السكان ثم تحديد الموارد المجتمعية المتاحة ووضع آليات يتفق عليها في ضوء الأهمية النسبية للحاجات فمحور الاهتمام مرتكز على دراسة الحاجات وليس مجرد تدعيم ما هو قائم بالفعل من خدمات، وبالتالي يعتبر الحصول على البيانات والمعلومات اللازمة لعملية التخطيط عنصراً رئيسياً لتقدير الحاجات.

ويشير الخبراء إلى أن تقدير الحاجات يساعد في بلورة وتحديد الأهداف المجتمعية التي ينبغي مواجهتها، وتحقيق الانتقال من الواقع الذي يعيشه المجتمع إلى واقع آخر أفضل منه يستهدف تحقيق تقدم الإنسان والمجتمع وإشباع الحاجات الإنسانية الأساسية.(السكري ، 1988: 78).

ويرى (مختار) "أن تقدير احتياجات المجتمع المحلي يساعد في بلورة وتحديد الأهداف المجتمعية التي ينبغي تحقيقها ومسح الحاجات المجتمعية يعتبر أداة عملية لاكتشاف الحاجات المشبعة وتلك التي لم يتم إشباعها في المجتمع المحلي". (مختار، 1995، 314)

وبهذا التحديد لعملية تخطيط الخدمات نجد أن مكوناتها تشتمل على الآتي:

2. التعرف على أماكن تواجد تجمعات الناس المعرضة للخطر (أي الأكثر تعرضاً للوقوع في مشاكل اجتماعية) أو ترتيب التجمعات السكنية (حارات – أحياء) في هذه البحث منطقة جنوب الرياض – طبقاً لتعرضهم للخطر أو المشاكل الاجتماعية وهو ما يعرف بالتحليل المكاني Special Analyses، وتحديد الفئات المعرضة للخطر At risk Group .
3. التعرف على الحاجات الإنسانية التي تحتاج لإشباع وهو ما يعرف بدراسات تقدير الحاجات وتحديد المشاكل طبقاً لأولويات مواجهتها— وهي في هذا البحث الحاجات الصحية / التعليمية / الدخل).
4. التعرف على مؤسسات الخدمة القائمة حكومية أو أهلية والموارد المتاحة في كل منها وما يمكن توظيفه منها لمواجهة هذه الحاجات وحل هذه المشاكل وهو ما يعرف بتوصيف الموارد Service Inventions.
5. البحث عن أنسب البرامج والتطبيقات أو المؤسسات التي يمكن بواسطتها أو من خلالها إشباع هذه الحاجات الإنسانية بأفضل الطرق وبأقل التكاليف.
6. مشاركة المجتمع في ترتيب الحاجات وتخصيص الموارد واختيار أنسب البرامج عن طريق هيئاته ومؤسساته والمشاركة هنا تعني أربعة قطاعات تشترط في التخطيط والتنفيذ هي:

أ - القطاع الحكومي بما يتمثل في وحدات الخدمات القائمة وأجهزته التخطيطية، وما يخصص سنوياً في الميزانية الحكومية للخدمات الحكومية للمجتمع.

ب - المؤسسات الأهلية والتطوعية القائمة بما تملكه من إمكانيات مادية وبشرية ومن يتولون أمرها من قيادات محلية.

ج - القيادات الشعبية والتنفيذية ممن يملكون إقرار الخطة على مستوى المنطقة أو المجتمع المستهدف.

د - المستهلكين للخدمات بالمجتمع. (السكري، 1988: ص81)

وتظهر أهمية التخطيط في أنه يساعد سكان المناطق الفقيرة على تحديد حاجاتهم ومشكلاتهم المجتمعية وترتيب هذه الحاجات حسب أولوياتها، وتحديد درجة خطورة هذه المشكلات التي تعاني منها سكان الأحياء الفقيرة.

ونجد أن هناك تعريفات عديدة للتخطيط من تعريف هاري التي أشار فيها إلى أن النظرة للتخطيط اختلفت باختلاف وجهات نظر الباحثين منها من يعرفه بأنه: "المحاولات الواعية لحل المشاكل والتحكم في وجهة سير أحداث المستقبل بالتنبؤ والتفكير المنظم والدراسة، وممارسة التفضيل القيمي في الاختيار بين البدائل للعمل أو النشاط" (Neil & Hary.1997.p1)

الفصل الخامس

تحليل البيانات الإحصائية لتساؤلات الدراسة

تحليل البيانات الإحصائية لتساؤلات الدراسة

تقديم

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة حاجات المرأة الفقيرة للرعاية الاجتماعية وذلك من خلال الوقوف على الحاجات الصحية والتعليمية والاقتصادية للمرأة ، وذلك من خلال استجابات أفراد عينة الدراسة من الأخصائيات الاجتماعيات والمستفيدات من مراكز الخدمة الاجتماعية المختلفة موضوع الدراسة والكشف عن الفروق بين استجاباتهم باختلاف (السن ، والحالة الاجتماعية ، والمؤهل الدراسي، وسنوات الخبرة) بالنسبة للأخصائيات ، و(السن ، والحالة الاجتماعية ، والحالة التعليمية ، ونوع السكن ، وملكية السن ، والحالة الصحية ، والعمل ، ومعدل الدخل الشهري ، وتكوين الأسرة) بالنسبة للمستفيدات :

الإجابة على تساؤل الدراسة :

ما هي الحاجات المعبر عنها (المحسوسة) للمرأة الفقيرة (التعليمية، الصحية، الدخل)؟

أولاً: الأخصائيات:

الإجابة عن التساؤل التالي: من وجهة نظرك ما هي الحاجات التعليمية

التي تحتاجها المرأة الفقيرة في أحياء جنوب مدينة الرياض؟

للإجابة على التساؤل استخرجت التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل عبارة بالإضافة للمتوسط العام للمحور وجاءت النتائج كما يوضحها الجدول رقم (١):

جدول (١١)

يوضح التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات والانحرافات المعيارية
لاستجابات أفراد عينة الدراسة لعبارات (الحاجات التعليمية)

م	العبارات	درجة الموافقة			المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب	
		نعم	إلى حد ما	لا				
1	إنشاء مزيد من المدارس	ك	16	12	10	2.15	0.822	4
		%	42.1	31.6	26.3			
2	فتح فصول لمحو الأمية	ك	33	5	1	2.82	0.451	3
		%	84.6	12.8	2.6			
3	فتح فصول لتعليم الكبار	ك	34	4	1	2.84	0.431	2
		%	87.2	10.3	2.6			
4	التدريب المهني لكلاً من الأولاد والبنات	ك	36	4	0	2.90	0.303	1
		%	90	10	0			
المتوسط الحسابي العام = 2.89، الانحراف المعياري العام = 0.77								

المصدر: دراسة الباحثة الميدانية 1429هـ.

و يتضح أن المبحوثات الأخصائيات الاجتماعيات موافقات على ما تضمنه محور رأيهن حول الحاجات التعليمية فقد بلغ المتوسط العام للمحور (2.89) وهو يشير إلى خيار نعم وبعد ترتيبها تنازلياً حسب المتوسط (درجة الموافقة) جاءت النتائج كما يلي:

(1) العبارة (4):

التدريب المهني لكلاً من الأولاد والبنات:

جاءت بالمرتبة الأولى من حيث موافقة المبحوثات عليها بمتوسط قدره (2.90) ودرجة موافقته تعادل (نعم) حيث أجاب نسبة (90.0 %) على العبارة بنعم، ونسبة (10.0 %) بإلي حد ما، ونسبة (00.0 %) بلا .

(2) العبارة (3):

فتح فصول لتعليم الكبيرات:

جاءت بالمرتبة الثانية من حيث موافقة المبحوثات عليها بمتوسط قدره (2.84) ودرجة موافقته تعادل (نعم) حيث أجاب نسبة (87.2 %) على العبارة بنعم، ونسبة (10.3 %) بإلي حد ما، ونسبة (2.6 %) بلا .

(3) العبارة (2):

فتح فصول لمحو الأمية:

جاءت بالمرتبة الثالثة من حيث موافقة المبحوثات عليها بمتوسط قدره (2.82) ودرجة موافقته تعادل (نعم) حيث أجاب نسبة (84.6 %) على العبارة بنعم، ونسبة (12.8 %) بإلي حد ما، ونسبة (2.6 %) بلا .

(4) العبارة (1):

إنشاء مزيد من المدارس:

جاءت بالمرتبة الرابعة من حيث موافقة المبحوثات عليها بمتوسط قدره (2.15) ودرجة موافقته تعادل (إلي حد ما) حيث أجاب نسبة (42.1 %) على العبارة بنعم، ونسبة (31.6 %) بإلي حد ما، ونسبة (26.3 %) بلا .

وقد أضاف أفراد العينة اقتراحات أخرى للحاجات التعليمية وهي على النحو التالي:

1. توفير اللوازم التعليمية بنسبة 9.76%.
2. زيادة عدد المدارس والفصول بنسبة 19.51%.
3. عدم توفير فصول محو أمية بالشكل المطلوب بنسبة 7.32%.
4. المواصلات بنسبة 26.83%.
5. عدم توفير الوعي بأهمية التعليم للمرأة 19.51%.
6. ظروف مادية 2.44%.
7. صعوبة الإجراءات 4.88%.

الإجابة عن التساؤل التالي: من وجهة نظرك ما هي الحاجات الصحية التي تحتاجها المرأة الفقيرة في أحياء جنوب مدينة الرياض؟

للإجابة على التساؤل استخرجت التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل عبارة بالإضافة للمتوسط العام للمحور وجاءت النتائج كما يوضحها الجدول رقم (١٤٢٩):

جدول (١٤٢٩)

يوضح التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة لعبارات (الحاجات الصحية)

م	العبارات	درجة الموافقة			المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب
		نعم	إلى حد ما	لا			
1	بناء المستشفيات.	ك	28	10	2.65	0.579	7
		%	70	25			
2	إنشاء مستوصفات.	ك	24	15	2.57	0.549	8
		%	60	37.5			
3	توفير كوادر طبية نسائية.	ك	32	7	2.77	0.479	6
		%	80	17			
4	توفير الصيدليات.	ك	20	18	2.45	0.597	9
		%	50	45			
5	مقاومة الأمراض الوبائية.	ك	37	3	2.92	0.266	2
		%	92.5	7.5			
6	توفير اللقاح والتطعيمات.	ك	36	3	2.87	0.404	3
		%	90	7.5			
7	إنشاء وحدات الأمومة والطفولة.	ك	34	6	2.85	0.361	4
		%	82.9	14.6			
8	نظافة الشوارع والأحياء بشكل دوري.	ك	36	3	2.82	0.495	5
		%	87.8	7.3			
9	نشر الوعي الصحي بشكل مكثف.	ك	39	2	2.95	0.218	1
		%	95.1	4.9			
المتوسط الحسابي العام = 2.71 ، الانحراف المعياري العام = 0.36							

المصدر: دراسة الباحثة الميدانية 1429هـ.

و يتضح أن المبحوثات الأخصائيات الاجتماعيات موافقات على ما تضمنه محور رأيهن حول الحاجات الصحية فقد بلغ المتوسط العام للمحور (2.71) وهو يشير إلى خيار نعم وبعد ترتيبها تنازلياً حسب المتوسط (درجة الموافقة) جاءت النتائج كما يلي:

(1) العبارة (9):

نشر الوعي الصحي بشكل مكثف:

جاءت بالمرتبة الأولى من حيث موافقة المبحوثات عليها بمتوسط قدره (2.95) ودرجة موافقته تعادل (نعم) حيث أجاب نسبة (95.1 %) على العبارة بنعم، ونسبة (4.9 %) بـإلى حد ما، ونسبة (00.0 %) بلا .

(2) العبارة (5):

مقاومة الأمراض الوبائية:

جاءت بالمرتبة الثانية من حيث موافقة المبحوثات عليها بمتوسط قدره (2.92) ودرجة موافقته تعادل (نعم) حيث أجاب نسبة (92.5 %) على العبارة بنعم، ونسبة (7.5 %) بـإلى حد ما، ونسبة (00.0 %) بلا .

(3) العبارة (6):

توفير اللقاح والتطعيمات:

جاءت بالمرتبة الثالثة من حيث موافقة المبحوثات عليها بمتوسط قدره (2.87) ودرجة موافقته تعادل (نعم) حيث أجاب نسبة (90.0 %) على العبارة بنعم، ونسبة (7.5 %) بـإلى حد ما، ونسبة (2.5 %) بلا .

(4) العبارة (7):

إنشاء وحدات الأمومة والطفولة:

جاءت بالمرتبة الرابعة من حيث موافقة المبحوثات عليها بمتوسط قدره (2.85) ودرجة موافقته تعادل (نعم) حيث أجاب نسبة (82.9 %) على العبارة بنعم، ونسبة (14.6 %) بـإلى حد ما، ونسبة (00.0 %) بلا .

(5) العبارة (8):

نظافة الشوارع والأحياء بشكل دوري:

جاءت بالمرتبة الخامسة من حيث موافقة المبحوثات عليها بمتوسط قدره (2.82) ودرجة موافقته تعادل (نعم) حيث أجاب نسبة (87.8 %) على العبارة بنعم، ونسبة (7.3 %) بـإلى حد ما، ونسبة (4.9 %) بلا .

(6) العبارة (3):

توفير كواادر طبية نسائية:

جاءت بالمرتبة السادسة من حيث موافقة المبحوثات عليها بمتوسط قدره (2.77) ودرجة موافقته تعادل (نعم) حيث أجاب نسبة (80.0 %) على العبارة بنعم، ونسبة (17.0 %) بـإلى حد ما، ونسبة (2.5 %) بلا .

(7) العبارة (1):

بناء المستشفيات:

جاءت بالمرتبة السابعة من حيث موافقة المبحوثات عليها بمتوسط قدره (2.65) ودرجة موافقته تعادل (نعم) حيث أجاب نسبة (70.0 %) على العبارة بنعم، ونسبة (25.0 %) بـإلى حد ما، ونسبة (5.00 %) بلا .

(8) العبارة (2):

إنشاء مستوصفات:

جاءت بالمرتبة الثامنة من حيث موافقة المبحوثات عليها بمتوسط قدره (2.57) ودرجة موافقته تعادل (نعم) حيث أجاب نسبة (60.0 %) على العبارة بنعم، ونسبة (37.5 %) بإلي حد ما، ونسبة (2.5 %) بلا .

(9) العبارة (4):

توفير الصيدليات:

جاءت بالمرتبة التاسعة من حيث موافقة المبحوثات عليها بمتوسط قدره (2.45) ودرجة موافقته تعادل (نعم) حيث أجاب نسبة (50.0 %) على العبارة بنعم، ونسبة (45.0 %) بإلي حد ما، ونسبة (5.00 %) بلا .

وقد أضاف أفراد العينة اقتراحات أخرى للحاجات الصحية وهي على النحو التالي:

1. توفير العلاج والاحتياجات بنسبة 4.88%.
2. زيادة وتطوير المستشفيات 24.39%.
3. بعد المستشفيات الحكومية 19.51%.
4. عدم توفر الدواء وارتفاع في أسعار الدواء 9.76%.
5. تأخير المواعيد والتمويلات للمستشفيات 14.63%.
6. قلة الوعي 4.88%.

الإجابة عن التساؤل التالي: من وجهة نظرك ما هي الحاجات الاقتصادية التي تحتاجها المرأة الفقيرة في أحياء جنوب مدينة الرياض؟ للإجابة على التساؤل استخرجت التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل عبارة بالإضافة للمتوسط العام للمحور وجاءت النتائج كما يوضحها الجدول رقم (١٤٢٩):

جدول (١٤٢٩)

يوضح التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة لعبارات (الحاجات الاقتصادية)

م	العبارات	درجة الموافقة			المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب
		نعم	إلى حد ما	لا			
1	هل تعاني المرأة الفقيرة ماديا في جنوب الرياض.	ك	39	1	2.92	0.345	1
		%	95.1	2.4			
2	هل تعاني المرأة الفقيرة البطالة.	ك	34	5	2.78	0.524	6
		%	82.9	12.2			
3	هل تحتاج المرأة الفقيرة في أحياء جنوب مدينة الرياض إلى مشروعات تتيح لها ولأسرتها فرص العمل؟	ك	38	2	2.90	0.374	2م
		%	92.7	4.9			
4	هل تحتاج إلى أسواق تجارية.	ك	13	14	2	0.816	8
		%	32.5	35			
5	هل تحتاج إلى مجمعات استهلاكية.	ك	16	20	2.30	0.648	7
		%	40	50			
6	هل تتفق أسعار السلع مع إمكانيات المرأة.	ك	5	8	1.45	0.714	9
		%	12.5	20			
7	هل تحتاج إلى تقديم مساعدة في سداد إيجار المنزل.	ك	36	5	2.87	0.331	4
		%	87.8	12.2			
8	هل تحتاج إلى تدريب مهني.	ك	34	5	2.82	0.446	5
		%	85	12.5			
9	هل تحتاج إلى توفير مشروعات أسر منتجة لزيادة الدخل.	ك	38	2	2.90	0.374	2م
		%	92.7	4.9			
المتوسط الحسابي العام = 2.52، الانحراف المعياري العام = 0.24							

المصدر: دراسة الباحثة الميدانية 1429هـ.

و يتضح أن المبحوثات الأخصائيات الاجتماعيات موافقات على ما تضمنه محور رأيهن حول الحاجات الاقتصادية فقد بلغ المتوسط العام للمحور (2.52) وهو يشير إلى خيار نعم وبعد ترتيبها تنازلياً حسب المتوسط (درجة الموافقة) جاءت النتائج كما يلي:

(1) العبارة (1):

هل تعاني المرأة الفقيرة مادياً في جنوب الرياض:

جاءت بالمرتبة الأولى من حيث موافقة المبحوثات عليها بمتوسط قدره (2.92) ودرجة موافقته تعادل (نعم) حيث أجاب نسبة (95.1 %) على العبارة بنعم، ونسبة (2.4 %) بالي حد ما، ونسبة (2.4 %) بلا .

(2) العبارة (3):

هل تحتاج المرأة الفقيرة في أحياء جنوب مدينة الرياض إلى مشروعات تتيح لها ولأسرتها فرص العمل:

جاءت بالمرتبة الثانية من حيث موافقة المبحوثات عليها بمتوسط قدره (2.90) ودرجة موافقته تعادل (نعم) حيث أجاب نسبة (92.7 %) على العبارة بنعم، ونسبة (4.9 %) بالي حد ما، ونسبة (2.4 %) بلا .

(3) العبارة (9):

هل تحتاج إلى توفير مشروعات أسر منتجة لزيادة الدخل:

جاءت بالمرتبة الثانية مكرر من حيث موافقة المبحوثات عليها بمتوسط قدره (2.90) ودرجة موافقته تعادل (نعم) حيث أجاب نسبة (92.7 %) على العبارة بنعم، ونسبة (4.9 %) بالي حد ما، ونسبة (2.4 %) بلا .

4) العبارة (7):

هل تحتاج إلى تقديم مساعدة في سداد إيجار المنزل:

جاءت بالمرتبة الرابعة من حيث موافقة المبحوثات عليها بمتوسط قدره (2.87) ودرجة موافقته تعادل (نعم) حيث أجاب نسبة (87.8 %) على العبارة بنعم، ونسبة (12.2 %) بإلي حد ما، ونسبة (00.0 %) بلا .

5) العبارة (8):

هل تحتاج إلى تدريب مهني:

جاءت بالمرتبة الخامسة من حيث موافقة المبحوثات عليها بمتوسط قدره (2.82) ودرجة موافقته تعادل (نعم) حيث أجاب نسبة (85.0 %) على العبارة بنعم، ونسبة (12.5 %) بإلي حد ما، ونسبة (2.5 %) بلا .

6) العبارة (2):

هل تعاني المرأة الفقيرة البطالة:

جاءت بالمرتبة السادسة من حيث موافقة المبحوثات عليها بمتوسط قدره (2.78) ودرجة موافقته تعادل (نعم) حيث أجاب نسبة (82.9 %) على العبارة بنعم، ونسبة (12.2 %) بإلي حد ما، ونسبة (4.9 %) بلا .

7) العبارة (5):

هل تحتاج إلى مجمعات استهلاكية:

جاءت بالمرتبة السابعة من حيث موافقة المبحوثات عليها بمتوسط قدره (2.30) ودرجة موافقته تعادل (إلي حد ما) حيث أجاب نسبة (40.0 %) على العبارة بنعم، ونسبة (50.0 %) بإلي حد ما، ونسبة (10.00 %) بلا .

(8) العبارة (4):

هل تحتاج إلى أسواق تجارية:

جاءت بالمرتبة الثامنة من حيث موافقة المبحوثات عليها بمتوسط قدره (2.00) ودرجة موافقته تعادل (إلى حد ما) حيث أجاب نسبة (32.5 %) على العبارة بنعم، ونسبة (35.0 %) بإلى حد ما، ونسبة (32.0 %) بلا .

(9) العبارة (6):

هل تتفق أسعار السلع مع إمكانيات المرأة:

جاءت بالمرتبة التاسعة من حيث موافقة المبحوثات عليها بمتوسط قدره (1.45) ودرجة موافقته تعادل (لا) حيث أجاب نسبة (12.5 %) على العبارة بنعم، ونسبة (20.0 %) بإلى حد ما، ونسبة (67.00 %) بلا .

وقد أضاف أفراد العينة اقتراحات أخرى للحاجات الإقتصادية وهي على النحو التالي:

1. عدم توفر الاحتياجات الإقتصادية بشكل دوري (دعم الجمعيات) بنسبة 7.32%.

2. تعقيد الإجراءات بنسبة 4.88%

3. المواصلات بنسبة 4.88%.

4. ارتفاع الأسعار بنسبة 17.07%.

5. قلة دخل الأسرة بنسبة 19.51%.

6. عدم وجود فرص عمل بنسبة 7.32%.

وقد أجاب أفراد العينة عن الصعوبات التعليمية بما يلي:

1. حلقات تخطيط وتوعية بنسبة 7.32%.
2. التدريب المهني للمرأة بنسبة 2.44%.
3. إنشاء مدارس بنسبة 2.44%.
4. زيادة فرص العمل للأمهات في المدارس بنسبة 2.44%.

وقد أجاب أفراد العينة عن الصعوبات الصحية بما يلي:

1. تكثيف محاضرات التوعية بنسبة 7.32%.
2. توفير العلاج في الصيدليات الحكومية بنسبة 2.44%.
3. إنشاء مراكز توعية بنسبة 4.88%.

وقد أجاب أفراد العينة عن الصعوبات الاقتصادية بما يلي:

1. إنشاء سكن خيري بنسبة 4.88%.

ثانيا : المستفيدات :

الإجابة عن التساؤل التالي: ما الحاجات الاقتصادية التي تحتاجينها؟
للإجابة على التساؤل استخرجت التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل عبارة بالإضافة للمتوسط العام للمحور وجاءت النتائج كما يوضحها الجدول رقم (٤٤):

جدول (٤٤)

يوضح التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة لعبارات (الحاجات الاقتصادية)

م	العبارات	درجة الموافقة			المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب
		نعم	إلى حد ما	لا			
1	أحتاج على مساعدات مالية.	ك	171	19	2.88	0.356	1
		%	89.1	9.9			
2	أحتاج إلى مساعدات عينية.	ك	138	33	2.66	0.622	2
		%	74.2	17.7			
3	أحتاج إلى تقديم مساعدة في سداد إيجار المنزل.	ك	140	14	2.55	0.787	5
		%	74.1	7.4			
4	أحتاج إلى توفير المواصلات.	ك	131	27	2.52	0.767	6
		%	68.9	14.2			
5	أحتاج إلى تدريب مهني.	ك	112	29	2.36	0.847	7
		%	60.2	15.6			
6	أحتاج إلى توفير مشروعات أسر منتجة لزيادة الدخل.	ك	135	23	2.59	0.725	4
		%	73.4	12.5			
7	أحتاج إلى توفير عدد من فرص العمل.	ك	137	26	2.62	0.689	3
		%	74.1	14.1			
8	أحتاج إلى توظيف أو تشغيل أحد الأبناء.	ك	117	23	2.35	0.870	8
		%	61.6	12.1			
المتوسط الحسابي العام = 2.51 ، الانحراف المعياري العام = 0.37							

المصدر: دراسة الباحثة الميدانية 1429هـ.

و يتضح أن المبحوثات المستفيدات موافقات على ما تضمنه محور رأيهن حول الحاجات الاقتصادية فقد بلغ المتوسط العام للمحور (2.51) وهو يشير إلى خيار نعم وبعد ترتيبها تنازلياً حسب المتوسط (درجة الموافقة) جاءت النتائج كما يلي:

1) العبارة (1):

أحتاج على مساعدات مالية:

جاءت بالمرتبة الأولى من حيث موافقة المبحوثات عليها بمتوسط قدره (2.88) ودرجة موافقته تعادل (نعم) حيث أجاب نسبة (89.1 %) على العبارة بنعم، ونسبة (9.9 %) بإلي حد ما، ونسبة (1.00 %) بلا .

2) العبارة (2):

أحتاج إلى مساعدات عينية:

جاءت بالمرتبة الثانية من حيث موافقة المبحوثات عليها بمتوسط قدره (2.66) ودرجة موافقته تعادل (نعم) حيث أجاب نسبة (74.2 %) على العبارة بنعم، ونسبة (17.7 %) بإلي حد ما، ونسبة (8.1 %) بلا .

3) العبارة (7):

أحتاج إلى توفير عدد من فرص العمل:

جاءت بالمرتبة الثالثة من حيث موافقة المبحوثات عليها بمتوسط قدره (2.62) ودرجة موافقته تعادل (نعم) حيث أجاب نسبة (74.1 %) على العبارة بنعم، ونسبة (14.1 %) بإلي حد ما، ونسبة (11.9 %) بلا .

4) العبارة (6):

أحتاج إلى توفير مشروعات أسر منتجة لزيادة الدخل:

جاءت بالمرتبة الرابعة من حيث موافقة المبحوثات عليها بمتوسط قدره (2.59) ودرجة موافقته تعادل (نعم) حيث أجاب نسبة (73.4 %) على العبارة بنعم، ونسبة (12.5 %) بإلي حد ما، ونسبة (14.1 %) بلا .

5) العبارة (3):

أحتاج إلى تقديم مساعدة في سداد إيجار المنزل:

جاءت بالمرتبة الخامسة من حيث موافقة المبحوثات عليها بمتوسط قدره (2.55) ودرجة موافقته تعادل (نعم) حيث أجاب نسبة (74.1 %) على العبارة بنعم، ونسبة (7.4 %) بإلي حد ما، ونسبة (18.5 %) بلا .

6) العبارة (4):

أحتاج إلى توفير المواصلات:

جاءت بالمرتبة السادسة من حيث موافقة المبحوثات عليها بمتوسط قدره (2.52) ودرجة موافقته تعادل (نعم) حيث أجاب نسبة (68.9 %) على العبارة بنعم، ونسبة (14.2 %) بإلي حد ما، ونسبة (16.8 %) بلا .

7) العبارة (5):

أحتاج إلى تدريب مهني:

جاءت بالمرتبة السابعة من حيث موافقة المبحوثات عليها بمتوسط قدره (2.36) ودرجة موافقته تعادل (نعم) حيث أجاب نسبة (60.2 %) على العبارة بنعم، ونسبة (15.6 %) بإلي حد ما، ونسبة (24.2 %) بلا .

(8) العبارة (8):

أحتاج إلى توظيف أو تشغيل أحد الأبناء:

جاءت بالمرتبة الثامنة من حيث موافقة المبحوثات عليها بمتوسط قدره (2.35) ودرجة موافقته تعادل (إلى حد ما) حيث أجاب نسبة (61.6 %) على العبارة بنعم، ونسبة (12.1 %) بـإلى حد ما، ونسبة (26.3 %) بلا .

وقد أضاف أفراد العينة اقتراحات أخرى للحاجات الاقتصادية وهي على النحو التالي:

1. توفير سكن منزلي بنسبة 2.60%.
2. سداد فواتير الكهرباء والهاتف بنسبة 0.52%.
3. التزامات دراسية بنسبة 0.52%.
4. مصروف الزواج للأبناء بنسبة 0.52%.

١- الإجابة عن التساؤل التالي: ما الحاجات التعليمية التي تحتاجونها؟
للإجابة على التساؤل استخرجت التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل عبارة بالإضافة للمتوسط العام للمحور وجاءت النتائج كما يوضحها الجدول رقم (٢٠١):

جدول (٢٠١)

يوضح التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات والانحرافات المعيارية
لاستجابات أفراد عينة الدراسة لعبارات (الحاجات التعليمية)

م	العبارات	درجة الموافقة			المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب
		نعم	إلى حد ما	لا			
1	من المهم توفير فصول لمحور الأمية.	ك	98	29	2.20	0.898	6
		%	52.4	15.5			
2	أحتاج إلى الانضمام إلى مدارس تعليم الكبريات.	ك	82	34	2.06	0.94	7
		%	42.7	17.7			
3	أحتاج إلى الانضمام إلى مدارس تحفيظ القرآن الكريم.	ك	122	30	2.47	0.786	2
		%	65.6	16.1			
4	أحتاج إلى الحصول على مساعدات لنقل الأبناء بالمراحل المختلفة.	ك	123	25	2.44	0.822	3
		%	65.4	13.3			
5	أحتاج إلى توفير دار حضانة في المدارس الحكومية.	ك	54	29	1.74	0.883	8
		%	29.3	15.8			
6	أحتاج إلى تعليم أفراد الأسرة.	ك	113	24	2.32	0.878	4
		%	60.1	12.8			
7	أن عدد المدارس في الحي كافية.	ك	100	41	2.28	0.840	5
		%	53.2	21.8			
8	أحتاج إلى الانضمام إلى معاهد نسائية لتعلمنا الحاسب الآلي والأشغال اليدوية.	ك	138	21	2.57	0.751	1
		%	73	11.1			
المتوسط الحسابي العام = 2.20 ، الانحراف المعياري العام = 0.54							

المصدر: دراسة الباحثة الميدانية 1429هـ.

و يتضح أن المبحوثات المستفيدات موافقات على ما تضمنه محور رأيهن حول الحاجات التعليمية فقد بلغ المتوسط العام للمحور (2.20) وهو يشير إلى خيار إلى حد ما وبعد ترتيبها تنازلياً حسب المتوسط (درجة الموافقة) جاءت النتائج كما يلي:

1) العبارة (8):

أحتاج إلى الانضمام إلى معاهد نسائية لتعلمنا الحاسب الآلي والأشغال اليدوية :

جاءت بالمرتبة الأولى من حيث موافقة المبحوثات عليها بمتوسط قدره (2.57) ودرجة موافقته تعادل (نعم) حيث أجاب نسبة (73.0 %) على العبارة بنعم، ونسبة (11.1 %) بإلي حد ما، ونسبة (15.9 %) بلا .

2) العبارة (3):

أحتاج إلى الانضمام إلى مدارس تحفيظ القرآن الكريم:

جاءت بالمرتبة الثانية من حيث موافقة المبحوثات عليها بمتوسط قدره (2.47) ودرجة موافقته تعادل (نعم) حيث أجاب نسبة (65.6 %) على العبارة بنعم، ونسبة (16.1 %) بإلي حد ما، ونسبة (18.3 %) بلا .

3) العبارة (4):

أحتاج إلى الحصول على مساعدات لنقل الأبناء بالمراحل المختلفة:

جاءت بالمرتبة الثالثة من حيث موافقة المبحوثات عليها بمتوسط قدره (2.44) ودرجة موافقته تعادل (نعم) حيث أجاب نسبة (65.4 %) على العبارة بنعم، ونسبة (13.3 %) بإلي حد ما، ونسبة (21.3 %) بلا .

4) العبارة (6):

أحتاج إلى تعليم أفراد الأسرة:

جاءت بالمرتبة الرابعة من حيث موافقة المبحوثات عليها بمتوسط قدره (2.32) ودرجة موافقته تعادل (إلى حد ما) حيث أجاب نسبة (60.1 %) على العبارة بنعم، ونسبة (12.8 %) بإلى حد ما، ونسبة (27.1 %) بلا .

5) العبارة (7):

أن عدد المدارس في الحي كافية:

جاءت بالمرتبة الخامسة من حيث موافقة المبحوثات عليها بمتوسط قدره (2.28) ودرجة موافقته تعادل (إلى حد ما) حيث أجاب نسبة (53.2 %) على العبارة بنعم، ونسبة (21.8 %) بإلى حد ما، ونسبة (25.0 %) بلا .

6) العبارة (1):

من المهم توفير فصول لمحور الأمية:

جاءت بالمرتبة السادسة من حيث موافقة المبحوثات عليها بمتوسط قدره (2.20) ودرجة موافقته تعادل (إلى حد ما) حيث أجاب نسبة (52.4 %) على العبارة بنعم، ونسبة (15.5 %) بإلى حد ما، ونسبة (32.1 %) بلا .

7) العبارة (2):

أحتاج إلى الانضمام إلى مدارس تعليم الكبريات:

جاءت بالمرتبة السابعة من حيث موافقة المبحوثات عليها بمتوسط قدره (2.06) ودرجة موافقته تعادل (إلى حد ما) حيث أجاب نسبة (42.7 %) على العبارة بنعم، ونسبة (17.7 %) بإلى حد ما، ونسبة (36.5 %) بلا .

(8) العبارة (5):

أحتاج إلى توفير دار حضانة في المدارس الحكومية:

جاءت بالمرتبة الثامنة من حيث موافقة المبحوثات عليها بمتوسط قدره (1.74) ودرجة موافقته تعادل (إلى حد ما) حيث أجاب نسبة (29.3 %) على العبارة بنعم، ونسبة (15.8 %) بـإلى حد ما، ونسبة (54.9 %) بلا .

وقد أضاف أفراد العينة اقتراحات أخرى للحاجات التعليمية وهي على النحو التالي:

1. تربية الأطفال الصغار في المنزل بنسبة 1.04%.
2. فتح مساجد فيها حلقات لتحفيظ القرآن الكريم بنسبة 0.52%.
3. نشر التوعية والتعليم بنسبة 0.52%.
4. توفير دورات للتعليم المهني بنسبة 1.04%.
5. توفير مصروف يومي للأبناء بنسبة 0.52%.
6. توفير مدرس خصوصي بنسبة 0.52%.
7. تدريس الأبناء الذين يعانون في صعوبة النطق بنسبة 0.52%.

﴿﴾ - الإجابة عن التساؤل التالي: ما الحاجات الصحية التي تحتاجونها؟
للإجابة على التساؤل استخرجت التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات
الحسابية والانحرافات المعيارية لكل عبارة بالإضافة للمتوسط العام للمحور
وجاءت النتائج كما يوضحها الجدول رقم (١٤٢٩):

جدول (١٤٢٩)

يوضح التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات والانحرافات المعيارية
لاستجابات أفراد عينة الدراسة لعبارات (الحاجات الصحية)

م	العبارات	درجة الموافقة			المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب
		نعم	إلى حد ما	لا			
1	أحتاج إلى تأمين صحي.	ك	163	13	2.78	0.564	1
		%	85.8	7.4			
2	أحتاج إلى خدمة الصرف الصحي في الحي.	ك	97	40	2.26	0.847	9
		%	52.4	21.6			
3	أحتاج إلى توفير وسائل وآليات الوقاية من الأمراض.	ك	135	26	2.57	0.731	4
		%	71.8	13.8			
4	أحتاج إلى المياه النظيفة.	ك	146	23	2.64	0.678	3
		%	76.4	12			
5	أحتاج إلى توفير العلاج المجاني.	ك	163	11	2.77	0.587	2
		%	85.8	5.8			
6	أحتاج إلى توفير مركز صحي قريب.	ك	108	30	2.29	0.871	8
		%	56.8	15.8			
7	أحتاج إلى مساعدات علاجية خاصة لذوي الأمراض المزمنة.	ك	109	34	2.33	0.844	7
		%	57.7	18			
8	أحتاج إلى توفير مراكز لرعاية الأمومة والطفولة.	ك	72	35	1.96	0.902	10
		%	38.9	18.9			
9	أحتاج إلى نشر الوعي الصحي بين سكان الحي.	ك	120	36	2.47	0.764	5
		%	64.2	19.3			
10	أحتاج إلى تحسين الخدمات في المركز الصحي للحي.	ك	120	30	2.45	0.798	6
		%	64.5	16.1			
المتوسط الحسابي العام = 2.40 ، الانحراف المعياري العام = 0.48							

المصدر: دراسة الباحثة الميدانية 1429هـ.

و يتضح أن المبحوثات المستفيدات موافقات على ما تضمنه محور رأيهن حول الحاجات الصحية فقد بلغ المتوسط العام للمحور (2.40) وهو يشير إلى خيار نعم وبعد ترتيبها تنازلياً حسب المتوسط (درجة الموافقة) جاءت النتائج كما يلي:

(1) العبارة (1):

أحتاج إلى تأمين صحي :

جاءت بالمرتبة الأولى من حيث موافقة المبحوثات عليها بمتوسط قدره (2.78) ودرجة موافقته تعادل (نعم) حيث أجاب نسبة (85.8 %) على العبارة بنعم، ونسبة (6.8 %) بالي حد ما، ونسبة (7.4 %) بلا .

(2) العبارة (5):

أحتاج إلى توفير العلاج المجاني:

جاءت بالمرتبة الثانية من حيث موافقة المبحوثات عليها بمتوسط قدره (2.77) ودرجة موافقته تعادل (نعم) حيث أجاب نسبة (85.8 %) على العبارة بنعم، ونسبة (5.8 %) بالي حد ما، ونسبة (8.4 %) بلا .

(3) العبارة (4):

أحتاج إلى المياه النقية:

جاءت بالمرتبة الثالثة من حيث موافقة المبحوثات عليها بمتوسط قدره (2.64) ودرجة موافقته تعادل (نعم) حيث أجاب نسبة (76.4 %) على العبارة بنعم، ونسبة (12.0 %) بالي حد ما، ونسبة (11.5 %) بلا .

4) العبارة (3):

أحتاج إلى توفير وسائل وآليات الوقاية من الأمراض :

جاءت بالمرتبة الرابعة من حيث موافقة المبحوثات عليها بمتوسط قدره (2.57) ودرجة موافقته تعادل (نعم) حيث أجاب نسبة (71.8 %) على العبارة بنعم، ونسبة (13.8 %) بإلي حد ما، ونسبة (14.4 %) بلا .

5) العبارة (9):

أحتاج إلى نشر الوعي الصحي بين سكان الحي:

جاءت بالمرتبة الخامسة من حيث موافقة المبحوثات عليها بمتوسط قدره (2.47) ودرجة موافقته تعادل (نعم) حيث أجاب نسبة (64.2 %) على العبارة بنعم، ونسبة (19.3 %) بإلي حد ما، ونسبة (16.6 %) بلا .

6) العبارة (10):

أحتاج إلى تحسين الخدمات في المركز الصحي للحي:

جاءت بالمرتبة السادسة من حيث موافقة المبحوثات عليها بمتوسط قدره (2.45) ودرجة موافقته تعادل (نعم) حيث أجاب نسبة (64.5 %) على العبارة بنعم، ونسبة (16.1 %) بإلي حد ما، ونسبة (19.4 %) بلا .

7) العبارة (7):

أحتاج إلى مساعدات علاجية خاصة لذوي الأمراض المزمنة:

جاءت بالمرتبة السابعة من حيث موافقة المبحوثات عليها بمتوسط قدره (2.33) ودرجة موافقته تعادل (إلي حد ما) حيث أجاب نسبة (57.7 %) على العبارة بنعم، ونسبة (18.0 %) بإلي حد ما، ونسبة (24.3 %) بلا .

(8) العبارة (6):

أحتاج إلى توفير مركز صحي قريب:

جاءت بالمرتبة الثامنة من حيث موافقة المبحوثات عليها بمتوسط قدره (2.29) ودرجة موافقته تعادل (إلى حد ما) حيث أجاب نسبة (56.8 %) على العبارة بنعم، ونسبة (15.8 %) بإلى حد ما، ونسبة (27.4 %) بلا .

(9) العبارة (2):

أحتاج إلى خدمة الصرف الصحي في الحي:

جاءت بالمرتبة التاسعة من حيث موافقة المبحوثات عليها بمتوسط قدره (2.26) ودرجة موافقته تعادل (إلى حد ما) حيث أجاب نسبة (52.4 %) على العبارة بنعم، ونسبة (21.6 %) بإلى حد ما، ونسبة (25.9 %) بلا .

(10) العبارة (8):

أحتاج إلى توفير مراكز لرعاية الأمومة والطفولة:

جاءت بالمرتبة العاشرة من حيث موافقة المبحوثات عليها بمتوسط قدره (1.96) ودرجة موافقته تعادل (إلى حد ما) حيث أجاب نسبة (38.9 %) على العبارة بنعم، ونسبة (18.9 %) بإلى حد ما، ونسبة (42.2 %) بلا .

وقد أضاف أفراد العينة اقتراحات أخرى للحاجات الصحية وهي على النحو التالي:

1. تيسير العلاج في المستشفيات الحكومية وعلاج الأبناء في المركز الصحية دون الحاجة للتحويل للمستشفيات الخاصة بنسبة 0.52%.
2. مساعدة في علاج بعض الأمراض المزمنة بنسبة 2.60%.

وقد أجاب أفراد العينة عن الصعوبات التعليمية بما يلي:

1. عدم وجود المواصلات بنسبة 27.08%.
2. عدم توفر اللوازم المدرسية بنسبة 9.90%.
3. قلة المادة بنسبة 9.38%.
4. صعوبات بعض المناهج بنسبة 2.08%.
5. كثرة الطلبات من المدرسين والمدرسة بنسبة 1.04%.
6. توفير مدرسين خصوصيين للأسرة بنسبة 1.04%.
7. مدارس لذوي الاحتياجات الخاصة بنسبة 1.04%.
8. توفير مدارس لمحو الأمية بنسبة 2.08%.
9. لا توجد رغبة في الدراسة بنسبة 3.13%.
10. ظروف عائلية بنسبة 2.60%.
11. عدم توفر الوقت (أشغال الحياة اليومية) بنسبة 11.98%.
12. سوء الحالة الصحية بنسبة 4.69%.
13. قلة المكتبات بنسبة 0.52%.
14. عدم قبول الأجانب في الجامعات وتجاوز السن القانوني للتعليم وعدم مطابقة الشهادة بنسبة 1.56%.
15. عدم وجود مدارس قريبة بنسبة 4.69%.

وقد أجاب أفراد العينة عن الصعوبات الاقتصادية بما يلي:

1. البطالة (عدم وجود فرص وظيفية) بنسبة 10.94%.
2. المواصلات بنسبة 4.17%.
3. ظروف مالية بنسبة 33.33%.
4. ارتفاع أسعار المواد الغذائية (غلاء المعيشة) بنسبة 21.88%.
5. فواتير الكهرباء والهاتف بنسبة 1.04%.

6. ديون على الأسرة بنسبة 3.65%.
7. ارتفاع أجار المنزل بنسبة 3.13%.
8. عدم توفر الشهادة التعليمية بنسبة 2.08%.
9. عدم وجود جهة مختصة في دراسة الأحوال الإجتماعية بنسبة 1.04%.
10. كثرة عدد أفراد الأسرة بنسبة 0.52%.

وقد أجاب أفراد العينة عن الصعوبات الصحية بما يلي:

1. المواصلات بنسبة 15.10%.
2. عدم توفر الرعاية الصحية والأجهزة الحديثة وقلة المراكز الصحية بنسبة 6.25%.
3. عدم قبول الجانب في المستشفيات بنسبة 1.56%.
4. بعد المركز الصحي بنسبة 6.25%.
5. ارتفاع أسعار الأدوية وعدم توفير العلاج الحكومي المجاني بنسبة 25%.
6. صعوبة الحصول على مواعيد بنسبة 6.25%.
7. توفير بعض الاحتياجات لذوي الاحتياجات الخاصة بنسبة 1.04%.
8. عدم وجود تأمين صحي بنسبة 1.56%.
9. تأخير وصول الهلال الأحمر بنسبة 0.52%.
10. عدم وجود توعية صحية بنسبة 1.04%.
11. التخلص من الصرف الصحي في جنوب الرياض بنسبة 0.52%.

أولاً: الفروق تبعاً لمتغير السن:

جدول (28)

يوضح تحليل التباين لبيان الفروق بين إجابات أفراد

العينة بحسب السن

المحاور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
المحور الأول	بين المجموعات	24.40	4	6.10	0.662	0.619
	داخل المجموعات	1723.90	187	9.21		
المحور الثاني	بين المجموعات	182.446	4	45.61	2.50	*0.044
	داخل المجموعات	3407.17	187	18.22		
المحور الثالث	بين المجموعات	151.20	4	37.80	1.60	0.175
	داخل المجموعات	4406.28	187	23.56		

المصدر: دراسة الباحثة الميدانية 1429هـ.

يتبين من الجدول رقم (28) ما يلي:

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات أفراد العينة حول

الحاجات الإقتصادية التي تحتاجها الأسرة، حيث بلغ معامل F (0.662) عند درجة حرية (187) ومستوى دلالة (0.619) وهو أكبر من (0.05).

-توجد فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات أفراد العينة الحاجات

التعليمية التي تحتاجها الأسرة، حيث بلغ معامل F (2.50) عند درجة حرية (187) ومستوى دلالة (0.044) وهو أصغر من (0.05)، ولمعرفة مصدر تلك الفروق أجرينا اختبار توكي (Tukey) وأتضح أن

هناك فروق بين من سنهم من 30-40 سنة ومن سنهم 50 فأكثر لصالح من سنهم من 30-40 سنة والجدول رقم (29) يبين ذلك:

جدول (29) يبين مصدر الفروق لاختبار توكي (Tukey)

السن ومتوسطاته						
أقل من 20 سنة	من 20-30 سنة	من 30-40 سنة	من 40-50 سنة	50 سنة فأكثر		
19.22	17.66	18.46	17.25	14.92	أقل من 20 سنة	السن و متوسطاته
					من 20-30 سنة	
0.878					من 30-40 سنة	
0.988	0.923				من 40-50 سنة	
0.685	0.992	0.438			من 50 سنة فأكثر	
0.133	0.296	*0.042	0.337		50 سنة فأكثر	

المصدر: دراسة الباحثة الميدانية 1429هـ.

(*) دالة عند 0.05

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات أفراد العينة حول الحاجات الصحية التي تحتاجها الأسرة، حيث بلغ معامل $F(1.60)$ عند درجة حرية (187) ومستوى دلالة (0.175) وهو أكبر من (0.05).

ثانياً: الفروق تبعاً لمتغير الحالة الاجتماعية:

جدول (30)

يوضح تحليل التباين لبيان الفروق بين إجابات أفراد العينة بحسب الحالة الاجتماعية

المحاور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
المحور الأول	بين المجموعات	14.59	4	3.64	0.394	0.813
	داخل المجموعات	1733.71	187	9.27		
المحور الثاني	بين المجموعات	74.10	4	18.52	0.986	0.417
	داخل المجموعات	3515.51	187	18.80		
المحور الثالث	بين المجموعات	133.09	4	33.27	1.40	0.233
	داخل المجموعات	4424.40	187	23.66		

المصدر: دراسة الباحثة الميدانية 1429هـ.

يتبين من الجدول رقم (30) ما يلي:

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات أفراد العينة حول الحاجات الاقتصادية التي تحتاجها الأسرة، حيث بلغ معامل F (0.394) عند درجة حرية (187) ومستوى دلالة (0.813) وهو أكبر من (0.05).
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات أفراد العينة الحاجات التعليمية التي تحتاجها الأسرة، حيث بلغ معامل F (0.986) عند درجة حرية (187) ومستوى دلالة (0.417) وهو أكبر من (0.05).
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات أفراد العينة حول الحاجات الصحية التي تحتاجها الأسرة، حيث بلغ معامل F (1.40)

عند درجة حرية (187) ومستوى دلالة (0.233) وهو أكبر من (0.05).

ثالثاً: الفروق تبعاً لمتغير الحالة التعليمية:

جدول (31)

يوضح تحليل التباين لبيان الفروق بين إجابات أفراد العينة بحسب الحالة التعليمية

المحاور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
المحور الأول	بين المجموعات	38.91	6	6.48	0.702	0.648
	داخل المجموعات	1709.40	185	9.24		
المحور الثاني	بين المجموعات	81.19	6	13.53	0.714	0.639
	داخل المجموعات	3508.42	185	18.96		
المحور الثالث	بين المجموعات	106.33	6	17.72	0.737	0.621
	داخل المجموعات	4451.16	185	24.06		

المصدر: دراسة الباحثة الميدانية 1429هـ.

يتبين من الجدول رقم (31) ما يلي:

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات أفراد العينة حول

الحاجات الاقتصادية التي تحتاجها الأسرة، حيث بلغ معامل F

(0.702) عند درجة حرية (185) ومستوى دلالة (0.648) وهو أكبر

من (0.05).

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات أفراد العينة الحاجات التعليمية التي تحتاجها الأسرة، حيث بلغ معامل $F (0.714)$ عند درجة حرية (185) ومستوى دلالة (0.639) وهو أكبر من (0.05).
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات أفراد العينة حول الحاجات الصحية التي تحتاجها الأسرة، حيث بلغ معامل $F (737)$ عند درجة حرية (185) ومستوى دلالة (0.621) وهو أكبر من (0.05).

رابعاً: الفروق تبعاً لمتغير نوع السكن:

جدول (32)

يوضح تحليل التباين لبيان الفروق بين إجابات أفراد العينة بحسب نوع السكن

المحاور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
المحور الأول	بين المجموعات	97.14	8	12.14	1.34	0.225
	داخل المجموعات	1646.76	182	9.04		
المحور الثاني	بين المجموعات	179.87	8	22.48	1.20	0.300
	داخل المجموعات	3404.19	182	18.70		
المحور الثالث	بين المجموعات	265.26	8	33.15	1.40	0.195
	داخل المجموعات	4283.71	182	23.53		

المصدر: دراسة الباحثة الميدانية 1429هـ.

(*) دالة عند 0.05

يتبين من الجدول رقم (32) ما يلي:

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات أفراد العينة حول الحاجات الاقتصادية التي تحتاجها الأسرة، حيث بلغ معامل $F (1.34)$ عند درجة حرية (182) ومستوى دلالة (0.225) وهو أكبر من (0.05).
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات أفراد العينة الحاجات التعليمية التي تحتاجها الأسرة، حيث بلغ معامل $F (1.20)$ عند درجة حرية (182) ومستوى دلالة (0.300) وهو أكبر من (0.05).
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات أفراد العينة حول الحاجات الصحية التي تحتاجها الأسرة، حيث بلغ معامل $F (1.40)$ عند درجة حرية (182) ومستوى دلالة (0.195) وهو أكبر من (0.05).

خامساً: الفروق تبعاً لمتغير ملكية السكن:

جدول (33)

يوضح تحليل التباين لبيان الفروق بين إجابات
أفراد العينة بحسب ملكية السكن

المحاور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
المحور الأول	بين المجموعات	130.58	3	43.52	5.04	*0.002
	داخل المجموعات	1613.32	187	8.62		
المحور الثاني	بين المجموعات	8.30	3	2.76	0.145	0.933
	داخل المجموعات	3575.77	187	19.12		
المحور الثالث	بين المجموعات	68.04	3	22.68	0.947	0.419
	داخل المجموعات	4480.93	187	23.96		

المصدر: دراسة الباحثة الميدانية 1429هـ.

يتبين من الجدول رقم (33) ما يلي:

- توجد فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات أفراد العينة حول الحاجات الإقتصادية التي تحتاجها الأسرة، حيث بلغ معامل $F (5.04)$ عند درجة حرية (187) ومستوى دلالة (0.002) وهو أصغر من (0.05)، ولمعرفة مصدر تلك الفروق أجرينا اختبار (LSD) وأتضح أن هناك فروق بين من سكنهم ملك ومستأجر لصالح المستأجر، وهناك فروقاً بين ملكية المستأجر و الحكومي لصالح المستأجر والجدول رقم (34) يبين ذلك:

جدول (34)

يبين مصدر الفروق لاختبار شيفيه (LSD)

ملكية السكن ومتوسطاته					
ملك	مستأجر	حكومي	وقف خيرى		
18.94	20.62	17.50	20.16		
ملك 18.94				ملكية السكن ومتوسطاته	
مستأجر 20.62	*0.001				
حكومي 17.50	0.347	*0.037			
وقف خيرى 20.16	0.335	0.708	0.161		

المصدر: دراسة الباحثة الميدانية 1429هـ.

(*) دالة عند 0.05

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات أفراد العينة الحاجات التعليمية التي تحتاجها الأسرة، حيث بلغ معامل $F (0.145)$ عند درجة حرية (187) ومستوى دلالة (0.933) وهو أكبر من (0.05).
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات أفراد العينة حول الحاجات الصحية التي تحتاجها الأسرة، حيث بلغ معامل $F (0.947)$ عند درجة حرية (187) ومستوى دلالة (0.419) وهو أكبر من (0.05).

سادساً: الفروق تبعاً لمتغير الحالة الصحية:

جدول (35)

يوضح تحليل التباين لبيان الفروق بين إجابات أفراد العينة بحسب الحالة الصحية

المحاور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
المحور الأول	بين المجموعات	48.23	3	16.07	1.773	0.154
	داخل المجموعات	1695.67	187	9.06		
المحور الثاني	بين المجموعات	37.74	3	12.58	0.663	0.575
	داخل المجموعات	3546.32	187	18.96		
المحور الثالث	بين المجموعات	51.06	3	17.02	0.708	0.549
	داخل المجموعات	4497.91	187	24.05		

المصدر: دراسة الباحثة الميدانية 1429هـ.

يتبين من الجدول رقم (35) ما يلي:

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات أفراد العينة حول

الحاجات الاقتصادية التي تحتاجها الأسرة، حيث بلغ معامل F (1.773) عند درجة حرية (187) ومستوى دلالة (0.154) وهو أكبر من (0.05).

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات أفراد العينة الحاجات

التعليمية التي تحتاجها الأسرة، حيث بلغ معامل F (0.663) عند درجة حرية (187) ومستوى دلالة (0.575) وهو أكبر من (0.05).

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات أفراد العينة حول

الحاجات الصحية التي تحتاجها الأسرة، حيث بلغ معامل F (0.708) عند درجة حرية (187) ومستوى دلالة (0.549) وهو أكبر من (0.05).

سابعاً: الفروق تبعاً لمتغير سؤال هل تعملين:

جدول (36)

يوضح اختبار (T) لبيان الفروق بين إجابات أفراد العينة بحسب وجود إعاقات داخل الأسرة

المحاور	البيان	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الحرية	قيمة T	الدلالة الإحصائية
المحور الأول	لا	20.23	2.99	185	1.01	0.312
	نعم	19.52	3.28			
المحور الثاني	لا	17.63	4.39	185	0.458 -	0.647
	نعم	18.09	4.01			
المحور الثالث	لا	24.12	4.85	185	1.18 -	0.236
	نعم	25.42	3.51			

المصدر: دراسة الباحثة الميدانية 1429هـ.

يتبين من الجدول رقم (36) ما يلي:

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات أفراد العينة حول الحاجات الإقتصادية التي تحتاجها الأسرة، حيث بلغ معامل T (1.01) عند درجة حرية (185) ومستوى دلالة (0.312) وهو أكبر من (0.05).

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات أفراد العينة الحاجات التعليمية التي تحتاجها الأسرة، حيث بلغ معامل T (- 0.458) عند درجة حرية (185) ومستوى دلالة (0.647) وهو أكبر من (0.05).

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات أفراد العينة حول الحاجات الصحية التي تحتاجها الأسرة، حيث بلغ معامل T (- 1.18) عند درجة حرية (185) ومستوى دلالة (0.236) وهو أكبر من (0.05).

ثامناً: الفروق تبعاً لمتغيبوع العمل:

جدول (37)

يوضح تحليل التباين لبيان الفروق بين إجابات أفراد العينة بحسب نوع العمل

المحاور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
---------	--------------	----------------	--------------	----------------	--------	---------------

0.506	0.817	10.25	3	30.75	بين المجموعات	المحور الأول
		12.55	14	175.74	داخل المجموعات	
0.642	0.573	10.87	3	32.62	بين المجموعات	المحور الثاني
		18.97	14	265.65	داخل المجموعات	
0.337	1.22	14.14	3	42.44	بين المجموعات	المحور الثالث
		11.54	14	161.55	داخل المجموعات	

المصدر: دراسة الباحثة الميدانية 1429هـ.

يتبين من الجدول رقم (37) ما يلي:

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات أفراد العينة حول الحاجات الإقتصادية التي تحتاجها الأسرة، حيث بلغ معامل F (0.817) عند درجة حرية (14) ومستوى دلالة (0.506) وهو أكبر من (0.05).
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات أفراد العينة الحاجات التعليمية التي تحتاجها الأسرة، حيث بلغ معامل F (0.573) عند درجة حرية (14) ومستوى دلالة (0.642) وهو أكبر من (0.05).
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات أفراد العينة حول الحاجات الصحية التي تحتاجها الأسرة، حيث بلغ معامل F (1.22) عند درجة حرية (14) ومستوى دلالة (0.337) وهو أكبر من (0.05).

تاسعاً: الفروق تبعاً لمتغير معدل الدخل الشهري:

جدول (38)

يوضح تحليل التباين لبيان الفروق بين إجابات أفراد العينة بحسب معدل الدخل الشهري

المحاور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
المحور الأول	بين المجموعات	32.70	4	8.17	0.878	0.479
	داخل المجموعات	1555.31	167	9.31		
المحور الثاني	بين المجموعات	20.41	4	5.10	0.259	0.904
	داخل المجموعات	3294.58	167	19.72		
المحور الثالث	بين المجموعات	149.45	4	37.36	1.48	0.211
	داخل المجموعات	4216.98	167	25.25		

المصدر: دراسة الباحثة الميدانية 1429هـ.

يتبين من الجدول رقم (38) ما يلي:

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات أفراد العينة حول

الحاجات الاقتصادية التي تحتاجها الأسرة، حيث بلغ معامل F

(0.878) عند درجة حرية (167) ومستوى دلالة (0.479) وهو أكبر

من (0.05).

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات أفراد العينة حول

الحاجات التعليمية التي تحتاجها الأسرة، حيث بلغ معامل F (0.259)

عند درجة حرية (167) ومستوى دلالة (0.904) وهو أكبر من

(0.05).

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات أفراد العينة حول

الحاجات الصحية التي تحتاجها الأسرة، حيث بلغ معامل F (1.48)

عند درجة حرية (167) ومستوى دلالة (0.211) وهو أكبر من
(0.05).

الفصل الرابع

الاستطلاع البيئي لمجتمع الدراسة

أولاً : خصائص مجتمع الدراسة .

ثانياً : وصف منطقة الدراسة .

ثالثاً : دراسة لبعض حالات الأسر ومعاناتها

رابعاً : تلوث البيئة بأحياء جنوب الرياض

خامساً : عزلة جنوب الرياض

سادساً : التخطيط السيئ لجنوب الرياض وكثافته السكانية العالية.

سابعاً : تدني الاستثمار والخدمات في جنوب الرياض.

ثامناً : دور المؤسسات الخيرية والأهلية لدعم الرعاية الاجتماعية.

الاستطلاع البيئي لمجتمع الدراسة

خصائص مجتمع الدراسة :

يتكون مجتمع الدراسة من الأخصائيات الاجتماعيات في الجمعيات الخيرية التي تقدم خدمات الرعاية الإجتماعية والمستفيدات من خدمات الرعاية الإجتماعية في تلك الجمعيات ،وسيتم عرض خصائص المجتمع لكل فئة حسب المتغيرات المستقلة التالية:

أولاً: الأخصائيات:

1 -السن:

يتضح من الجدول(6) أن النسبة الأعلى للسن هو 25 - أقل من 30 سنة بنسبة 41.5%، وأن النسبة الأدنى كانت لسن أقل من 25 سنة بنسبة 9.8%

جدول (6)

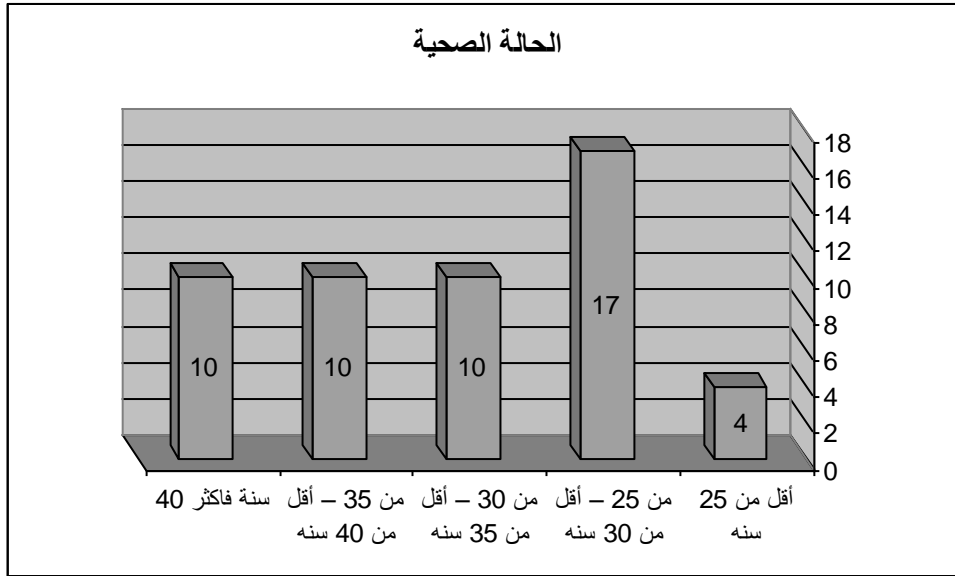
توزيع أفراد عينة الدراسة من الأخصائيات حسب السن

السن	التكرار	النسبة (%)
أقل من 25 سنة	4	9.8
من 25 - أقل من 30 سنة	17	41.5
من 30 - أقل من 35 سنة	10	24.4
من 35 - أقل من 40 سنة	10	24.4
40 سنة فأكثر	10	24.4
المجموع	41	100

المصدر: دراسة الباحثة الميدانية 1429هـ.

شكل رقم (4)

توزيع أفراد عينة الدراسة من الأخصائيات حسب السن



2 الحالة الإجتماعية :

يتضح من الجدول (7) أن النسبة الأعلى للحالة الإجتماعية كانت للمتزوجات بنسبة 61%، وأن النسبة الأدنى كانت للمطلقات بنسبة 7.3%

جدول (7)

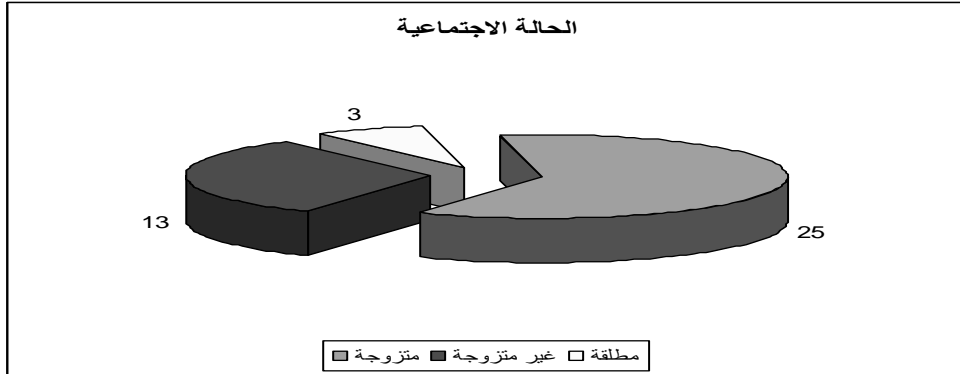
توزيع أفراد عينة الدراسة من الأخصائيات حسب الحالة الإجتماعية

النسبة (%)	التكرار	الحالة الإجتماعية
61	25	متزوجة
31.7	13	غير متزوجة
7.3	3	مطلقة
100	41	المجموع

المصدر: دراسة الباحثة الميدانية 1429هـ.

شكل رقم (5)

توزيع أفراد عينة الدراسة من الأخصائيات حسب الحالة الاجتماعية



3- المؤهل الدراسي:

يتضح من الجدول (8) أن النسبة الأعلى للمؤهل الدراسي كانت لمن مؤهلهم بكالوريوس خدمة اجتماعية بنسبة 53.7%، وأن النسبة الأدنى كانت لدبلوم الدراسات الإسلامية، و ثانوية المعلمات، و بكالوريوس الشريعة، و بكالوريوس رياض الأطفال بنسبة 2.4% لكل منهم.

جدول (8)

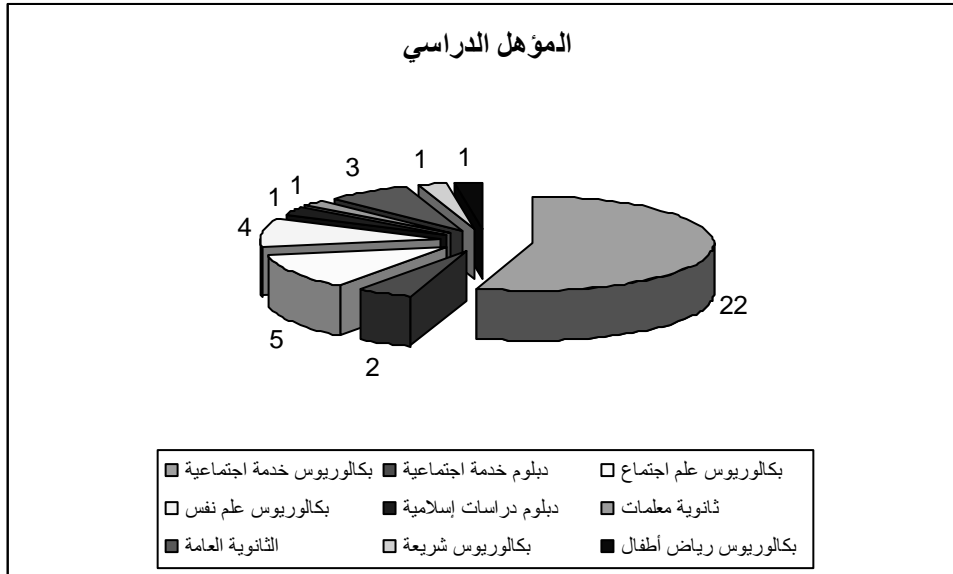
توزيع أفراد عينة الدراسة من الأخصائيات حسب المؤهل الدراسي

المؤهل الدراسي	التكرار	النسبة (%)
بكالوريوس خدمة اجتماعية	22	53.7
دبلوم خدمة اجتماعية	2	4.9
بكالوريوس علم اجتماع	5	12.2
بكالوريوس علم نفس	4	9.8
دبلوم دراسات إسلامية	1	2.4
ثانوية معلمات	1	2.4
الثانوية العامة	3	7.3
بكالوريوس شريعة	1	2.4
بكالوريوس رياض أطفال	1	2.4
المجموع	41	100

المصدر: دراسة الباحثة الميدانية 1429هـ.

شكل (6)

توزيع أفراد عينة الدراسة من الأخصائيات حسب المؤهل الدراسي



1 - سنوات الخبرة:

يتضح من الجدول (9) أن النسبة الأعلى لسنوات الخبرة كانت لأقل من 5 سنوات، و من 5 سنوات - 10 سنوات بنسبة 36.6% لكل منهما، وأن النسبة الأدنى كانت لمن خبرتهم من 10 - 15 سنة بنسبة 12.2%.

جدول (9)

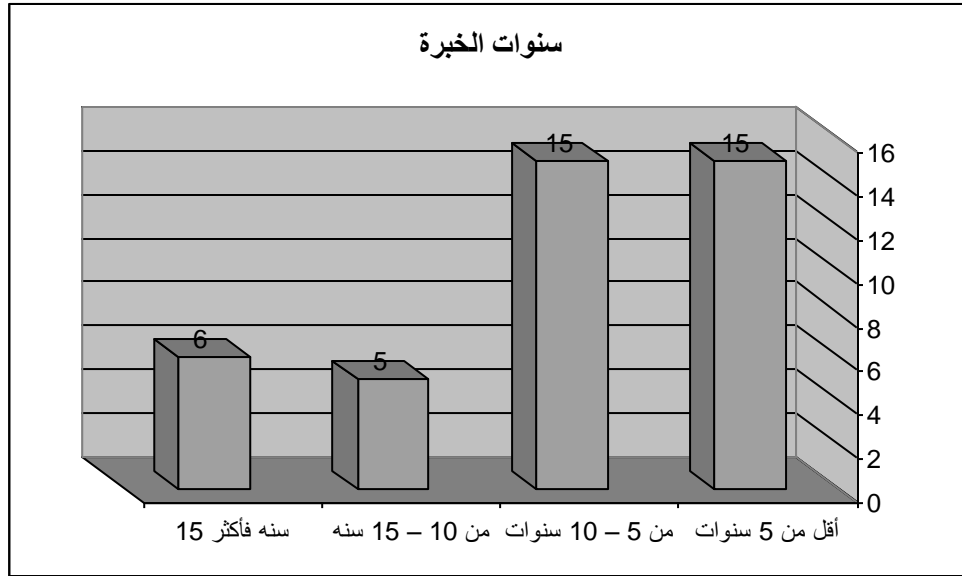
توزيع أفراد عينة الدراسة من الأخصائيات حسب سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	التكرار	النسبة (%)
أقل من 5 سنوات	15	36.6
من 5 - 10 سنوات	15	36.6
من 10 - 15 سنة	5	12.2
15 سنة فأكثر	6	14.6
المجموع	41	100

المصدر: دراسة الباحثة الميدانية 1429هـ.

شكل رقم (7)

توزيع أفراد عينة الدراسة من الأخصائيات حسب سنوات الخبرة



ثانياً: المستفيدات: حيث بلغت أعداد المستفيدات عينة الدراسة عد 192 مستفيدة.

1 السن:

يتضح من الجدول (10) أن النسبة للسن هي من 40 سنة - أقل من 50 سنة بنسبة 39.6%، وأن النسبة الأدنى كانت لمن سنهم أقل من 20 سنة بنسبة 4.7%

جدول (10)

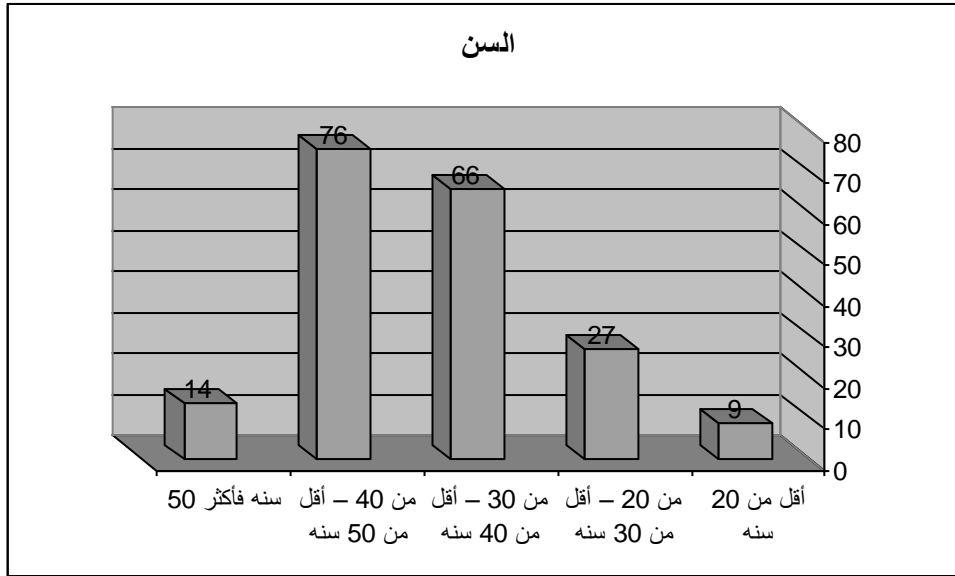
توزيع أفراد عينة الدراسة من المستفيدات حسب السن

السن	التكرار	النسبة (%)
أقل من 20 سنة	9	4.7
من 20 - أقل من 30 سنة	27	14.1
من 30 - أقل من 40 سنة	66	34.4
من 40 - أقل من 50 سنة	76	39.6
50 سنة فأكثر	14	7.3
المجموع	192	100

المصدر: دراسة الباحثة الميدانية 1429هـ.

شكل رقم (8)

توزيع أفراد عينة الدراسة من المستفيدات حسب السن



2 الحالة الإجتماعية :

يتضح من الجدول (11) أن النسبة الأعلى للحالة الإجتماعية هي للمتزوجات بنسبة 38.5%، وأن النسبة الأدنى كانت للمعلقات بنسبة 3.6%

جدول (11)

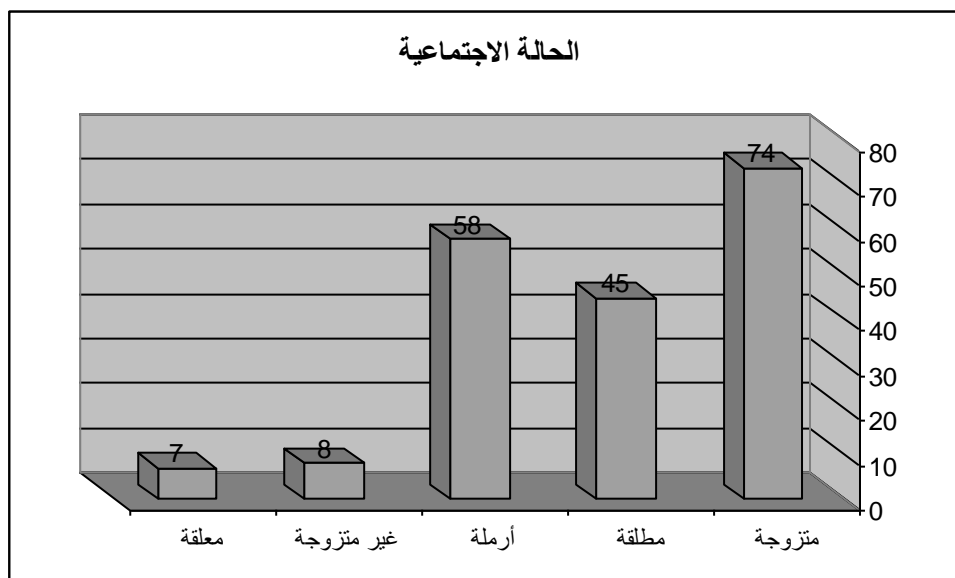
توزيع أفراد عينة الدراسة من المستفيدات حسب الحالة الإجتماعية

النسبة (%)	التكرار	الحالة الإجتماعية
38.5	74	متزوجة
23.5	45	مطلقة
30.2	58	أرملة
4.2	8	غير متزوجة
3.6	7	معلقة
100	192	المجموع

المصدر: دراسة الباحثة الميدانية 1429هـ.

شكل رقم (9)

توزيع أفراد عينة الدراسة من المستفيدات حسب الحالة الاجتماعية



3 الحالة التعليمية:

يتضح من الجدول (12) أن النسبة الأعلى للحالة التعليمية للأميات بنسبة 47.4%، وأن النسبة الأدنى كانت لمعد الإدارة بنسبة 0.5%.

جدول (12)

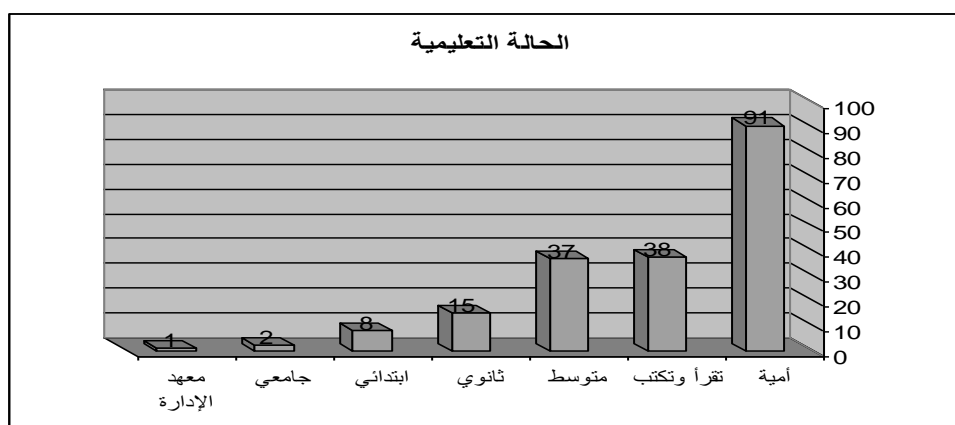
توزيع أفراد عينة الدراسة من المستفيدات حسب الحالة التعليمية

النسبة (%)	التكرار	الحالة التعليمية
47.4	91	أمية
19.8	38	تقرأ وتكتب
19.3	37	متوسط
7.8	15	ثانوي
4.2	8	ابتدائي
1	2	جامعي
0.5	1	معهد الإدارة
100	192	المجموع

المصدر: دراسة الباحثة الميدانية 1429هـ.

شكل رقم (10)

توزيع أفراد عينة الدراسة من المستفيدات حسب الحالة التعليمية



4 نوع السكن:

يتضح من الجدول (13) أن النسبة الأعلى لنوع السكن الذي تعيش فيه الأسرة هي شقة بنسبة 40.1%، وأن النسبة الأدنى كانت لمن يسكنون إسكان الجمعية أو سكن المدرسة بنسبة 0.50% لكل منهما.

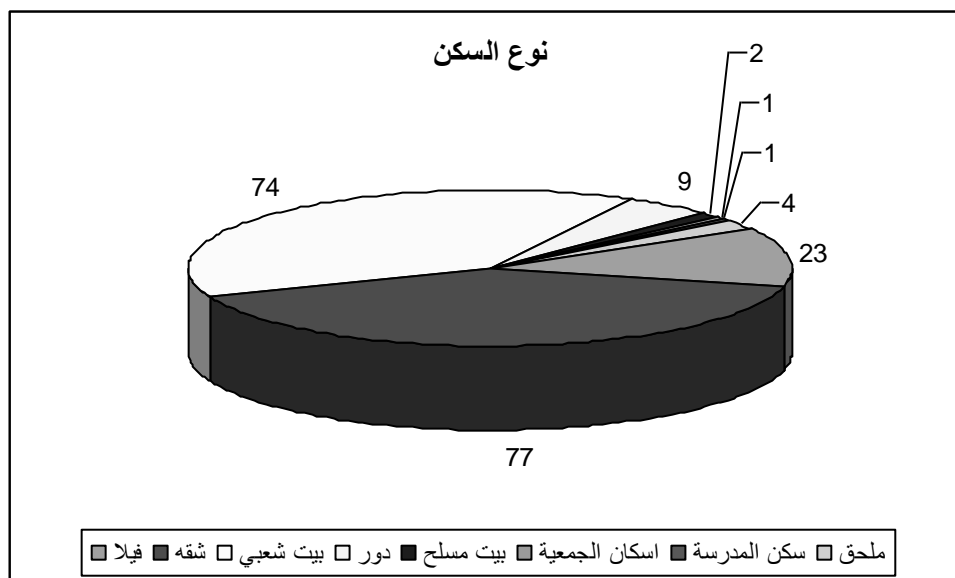
جدول (13)

توزيع أفراد عينة الدراسة من المستفيدات حسب نوع السكن

النسبة (%)	التكرار	نوع السكن
12	23	فيلا
40.1	77	شقه
38.5	74	بيت شعبي
4.6	9	دور
1	2	بيت مسلح
0.5	1	إسكان الجمعية
0.5	1	سكن المدرسة
2.1	4	ملحق
0.5	1	لم يجيبوا
100	192	المجموع

المصدر: دراسة الباحثة الميدانية 1429هـ.

توزيع أفراد عينة الدراسة من المستفيدات حسب نوع السكن



5 ملكية السكن:

يتضح من الجدول (14) أن النسبة الأعلى لملكية السكن كانت للمستأجرين بنسبة 68.2%، وأن النسبة الأدنى كانت للسكن الحكومي بنسبة 2.1%.

جدول (14)

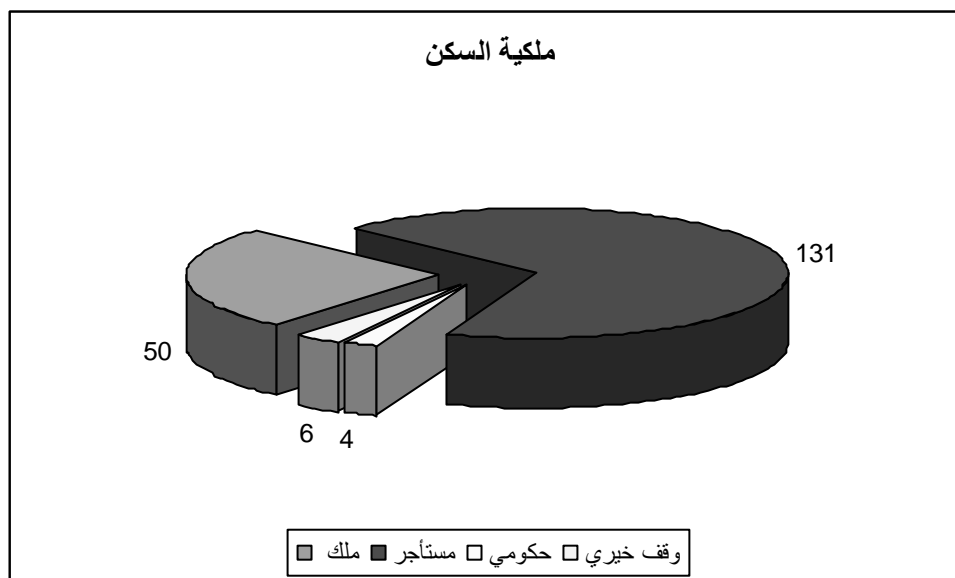
توزيع أفراد عينة الدراسة من المستفيدات حسب ملكية السكن

ملكية السكن	التكرار	النسبة (%)
ملك	50	26
مستأجر	131	68.2
حكومي	4	2.1
وقف خيرى	6	3.1
لم يجيبوا	1	0.5
المجموع	192	100

المصدر: دراسة الباحثة الميدانية 1429هـ.

شكل رقم (12)

توزيع أفراد عينة الدراسة من المستفيدات حسب ملكية السكن



6 الحالة الصحية:

يتضح من الجدول (15) أن النسبة الأعلى كانت للحالة الصحية كانت لمن حالتهم الصحية جيدة بنسبة 46.9%، وأن النسبة الأدنى كانت لمن حالتهم الصحية سيئة بنسبة 15.1%.

جدول (15)

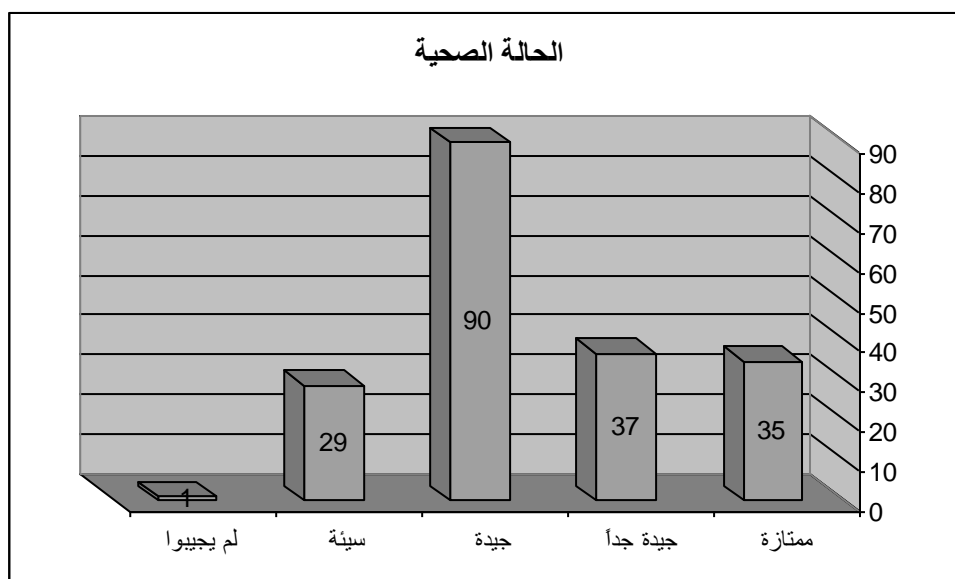
توزيع أفراد عينة الدراسة من المستفيدات حسب الحالة الصحية

الحالة الصحية	التكرار	النسبة (%)
ممتازة	35	18.2
جيدة جداً	37	19.3
جيدة	90	46.9
سيئة	29	15.1
لم يجيبوا	1	0.5
المجموع	192	100

المصدر: دراسة الباحثة الميدانية 1429هـ.

شكل رقم (13)

توزيع أفراد عينة الدراسة من المستفيدات حسب الحالة الصحية



7 هل تعملين:

يتضح من الجدول (16) أن 86.5% من أفراد العينة لا يعملون، وأن 10.9% يعملون.

جدول (16)

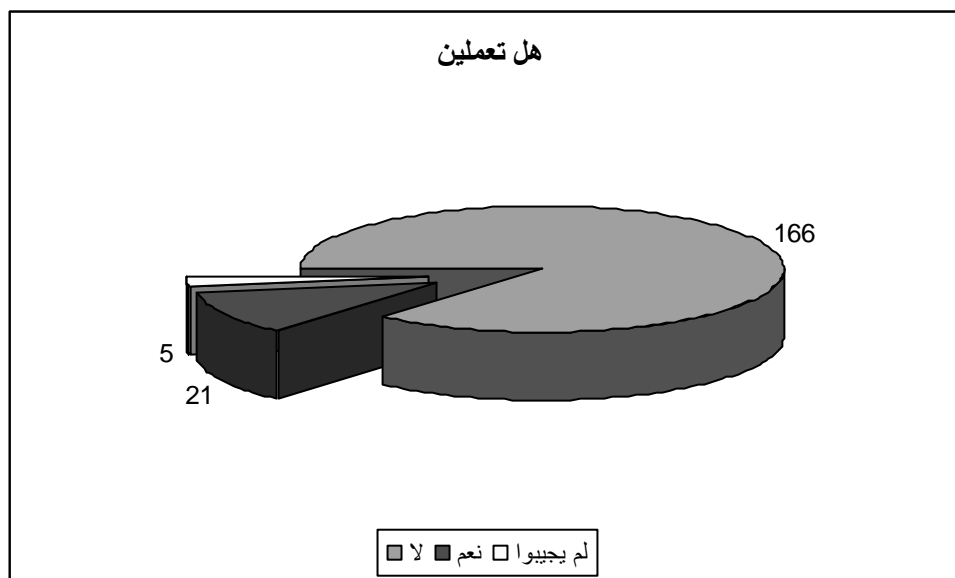
توزيع أفراد عينة الدراسة من المستفيدات حسب العمل

النسبة (%)	التكرار	الإجابة
86.5	166	لا
10.9	21	نعم
2.6	5	لم يجيبوا
100	192	المجموع

المصدر: دراسة الباحثة الميدانية 1429هـ.

شكل رقم (14)

توزيع أفراد عينة الدراسة من المستفيدات حسب العمل



8 نوع العمل:

يتضح من الجدول (17) 50% من العاملات يعملون في القطاع الخاص، وأن 38.9% في وظائف حكومية، و5.6% طالبات وخياطات على التوالي.

جدول (17)

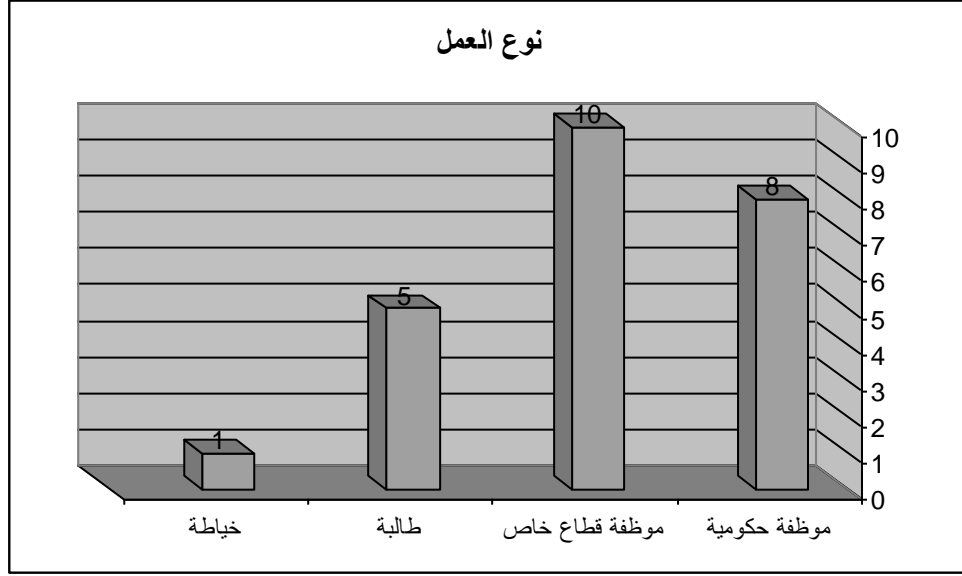
توزيع أفراد عينة الدراسة من المستفيدات حسب نوع العمل

نوع العمل	التكرار	النسبة (%)
موظفة حكومية	8	38
موظفة قطاع خاص	10	47.61
طالبة	2	9.52
خياطة	1	4.76
المجموع	21	100

المصدر: دراسة الباحثة الميدانية 1429هـ.

شكل رقم (15)

توزيع أفراد عينة الدراسة من المستفيدات حسب نوع العمل



9 كم معدل الدخل الشهري:

يتضح من الجدول (18) أن النسبة الأعلى للدخل الشهري كانت لمن دخولهم من 1000 - 2000 ريال بنسبة 42.7%، وأن النسبة الأدنى كانت لمن لا يوجد لهم دخل بنسبة 2.1%.

جدول (18)

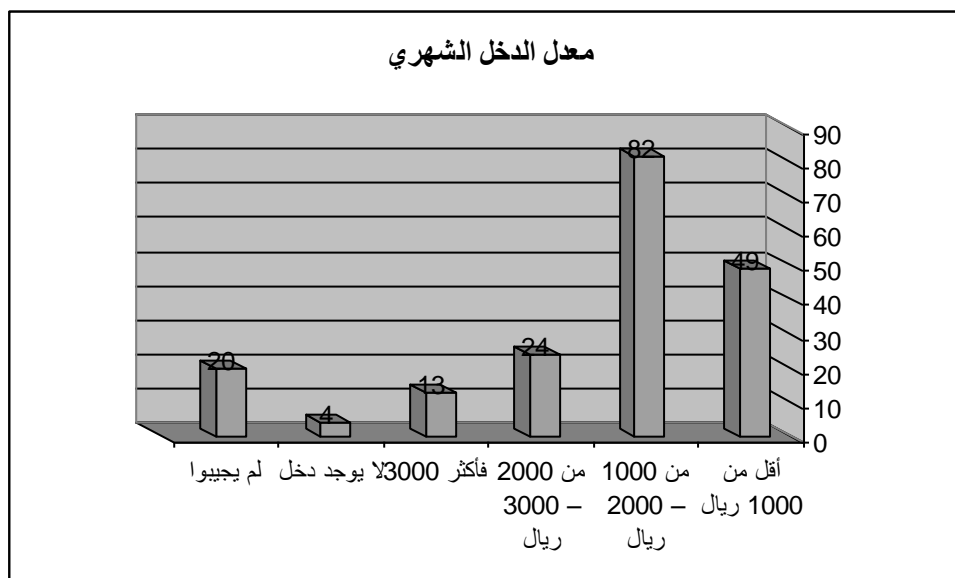
توزيع أفراد عينة الدراسة من المستفيدات حسب الدخل الشهري

النسبة (%)	التكرار	الدخل الشهري
25.5	49	أقل من 1000 ريال
42.7	82	من 1000 - 2000 ريال
12.5	24	من 2000 - 3000 ريال
6.8	13	3000 فأكثر
2.1	4	لا يوجد دخل
10.4	20	لم يجيبوا
100	192	المجموع

المصدر: دراسة الباحثة الميدانية 1429هـ.

شكل رقم (16)

توزيع أفراد عينة الدراسة من المستفيديات حسب الدخل الشهري



10 - عدد أفراد الأسرة:

يتضح من الجدول (19) أن النسبة الأعلى لعدد أفراد الأسرة كان لمن عددهم 3 بنسبة 10.9%، وأن النسبة الأدنى كانت لمن عددهم 15 بنسبة 1%.

جدول (19)

توزيع أفراد عينة الدراسة من المستفيديات حسب عدد أفراد الأسرة

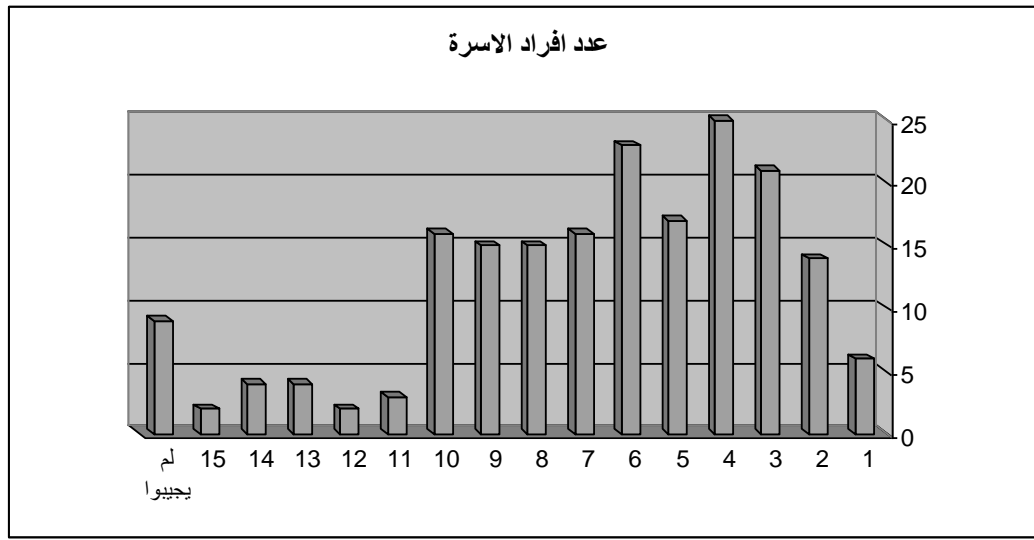
عدد الأفراد	التكرار	النسبة (%)
1	6	3.1
2	14	7.3
3	21	10.9
4	25	13
5	17	8.9
6	23	12
7	16	8.3
8	15	7.8
9	15	7.8
10	16	8.3
11	3	1.6
12	2	1

2.1	4	13
2.1	4	14
1	2	15
4.7	9	لم يجيبوا
100	192	المجموع

المصدر: دراسة الباحثة الميدانية 1429هـ

شكل رقم (17)

توزيع أفراد عينة الدراسة من المستفيدات حسب عدد أفراد الأسرة



وصف منطقة الدراسة :

والمنطقة الجغرافية التي تمثل النطاق الجغرافي لهذه الدراسة هي منطقة أحياء جنوب مدينة الرياض بما تضمه من أحياء متعددة تشترك معاً في جملة خصائص لعل أظهرها وأوضحها شيوع الفقر فيها والإهمال ، وذلك هو الأعم الغالب ، وقد تشذ بعض الأحياء في جنوب الرياض عن ذلك الأعم الغالب ، فنرى أحياء تعيش في رخاء وسعة في العيش ويعيش الفقراء فيها جنب إلى

جنب ، فأحياء مثل (العزيرية - الدار البيضاء - طيبة - الحائر - الشفا - المروة - بدر - عكاظ - احد - الشميسي) تقع في مستوى دخل منخفض . يمكن القول بصفة عامة أن الفقراء والأغنياء بمدينة الرياض وعلى الرغم من التباين الذي يوجد في مستويات دخلهم وممتلكاتهم يعيشون مع بعضهم البعض في أماكن وأحياء معينة من المدينة إلا أن هناك تمييزاً واضحاً ما بين الأحياء الفقيرة والغنية بالمدينة ويبدو هذا التمييز واضحاً في مستويات الدخل اجمالاً يمكن القول أن هناك اختلافات كبيرة في الجوانب الاجتماعية والصحية والإقتصادية .

وقد لاحظت الباحثة ان معظم الأحياء التي يقطنها الفقراء ومحدودي الدخل تقع في جنوب الرياض، حيث مظاهر الفقر واضحة في الكثير من هذه الأحياء وان كان هناك العديد من أحياء وسط الرياض يتواجد بها الفقراء لكن من غير السعوديين ، فيما لا يعد جميع أحياء الجنوب فقيرة فتوجد بعض الأحياء في الجنوب للطبقات الغنية وأحياء أخرى للطبقات الفقيرة ، سوف نتطرق لهذه المظاهر في الفقرات القادمة من هذا الفصل والجدول رقم (21) يوضح مقارنة بين مستوى الدخل بين بعض الأحياء في جنوب الرياض والأحياء الأخرى في شمال الرياض ، ويعتبر المسكن الجيد والأمن من المؤشرات الرئيسية للثراء أو الفقر بالنسبة للمناطق الفقيرة وفي أوساط الأسر الفقيرة بأحياء جنوب الرياض تكون الوسيلة المفضلة للسكن هي تأجير المسكن ، والجدول رقم (20) يوضح نوعية المسكن وظاهرة الفقر بجنوب الرياض حسب المسح الأسري الذي تم في بلدية الديرة .

جدول رقم (20)

نوعية المسكن وظاهرة الفقر بحي الشميسي (للأسرة السعودية)

نوع المبنى	نسبة الفقراء	إجمالي السكان
كوخ / شنكو - خيمة	—	—
منزل عربي قديم	20.4%	224349
فيلا	19.8 %	62905

شقق	16.1 %	22435
-----	--------	-------

(تقرير هيئة تطوير مدينة الرياض 1425هـ - فقرة 4 - 8)

ويتضح من الجدول السابق ان لا يوجد بحي الشميسي كأحد الأمثلة المأخوذة من أحياء جنوب الرياض سكان يسكنون في أكواخ وخيام ، وان نسبة من يسكنون في منازل عربية قديمة من الفقراء هي 20.4 % ، أما سكان الفيلات من الفقراء فتمثل 19.8 % من إجمالي سكان هذه النوعيات من السكن ، وان نسبة من يسكنون في شقق من الفقراء تقدر بـ 16.1 % من السكان .

جدول رقم (21)

نسب الأسر الفقيرة في أحياء جنوب الرياض بالمقارنة مع أحياء أخرى من مدينة الرياض

أحياء في جنوب الرياض		أحياء في شمال الرياض	
اسم الحي	نسب الأسر الفقيرة	اسم الحي	نسب الأسر الفقيرة
حي العزيزية	36%	حي العقيق	6.8 %
حي الدار البيضاء	24.3%	حي الياسمين	00 %
حي المنصورية	50%	حي الغدير	3.7 %
حي المصفاة	100%	حي العليا	00 %
حي الحائر	43.5%	حي السلمانية	3.2 %
حي الشفاء	13.6%	حي النزهة	5.4 %
حي بدر	24%	حي المصيف	9%

المصدر : تقرير الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض.

ومن ذلك يتضح للباحثة أن جل محدودي الدخل يقطنون جنوب الرياض وبالتالي يمكن القول أيضاً أن نسبة عالية من الفقراء يقطنون أحياء جنوب الرياض.



السكن غير المناسب والصحة من السمات الواضحة للفقير في منطقة أحياء جنوب الرياض

كنموذج للأحياء الفقيرة بجنوب الرياض نأخذ "مثالاً" حي الصالحية ،
فللوصف العام لهذا الحي الذي تتجمع فيه المنازل الشعبية المبنية من الطين أو
البلك وأغلب هذه البيوت تعاني من قدم البناء وصغر المساحة فبعضها مسكون
والآخر مهجور وتحيط بالحي بعض الشوارع الحديثة، أما داخل الحي

فالشوارع ممهدة ولكنها عبارة عن أزقة ضيقة تتخللها الحفر ومجاري الصرف المفتوحة، ومن خلال الجولة في هذه الأحياء تبين ان نسبة المهاجرين هجرة داخلية شكلت الغالبية العظمى من الأسر ، فواحدة من أسباب الفقر في مدينة الرياض هي ظاهرة الهجرة الداخلية إلى مدينة الرياض والاستقرار في الأحياء الشعبية في جنوب المدينة – وسنتطرق إليها في الفقرات القادمة من هذا الفصل – وتقتن تلك الأحياء شرائح اجتماعية معينة من المهاجرين السعوديين هجرة داخلية وما زالت هذه الهجرة تشكل عاملاً فعالاً في النمو السكاني للمدينة ويعد الفقر الحضري الذي يتعلق بسكان ذوي الدخل المنخفض والأسر التي تفتقد إلى عائل حيث تنخفض المستويات التعليمية وتعاني من ضعف الوعي الصحي والثقافي وظهور الجريمة والبطالة والتسول والحرمان من فرص الإعداد والتأهيل المطلوبة لسوق العمل نتيجة تدني المستوى التعليمي. كما لاحظت الباحثة من خلال زياراتها الميدانية أن البطالة تشكل أحد العوامل المساعدة على وجود الفقر في الأحياء الشعبية ، ويعاني سكان هذه الأحياء من الانقطاع عن العمل لأسباب مختلفة فمنهم من انقطع عن العمل بسبب عدم وجود عمل، ومنهم من انقطعوا بسبب المرض أو بسبب المشكلات الاجتماعية أو بسبب الاستقالة، أو بسبب الدخول إلى السجن ، حيث أن معظم هؤلاء تقوم المرأة سواء كانت زوجة أو أخت أو أمّاً بإعالة الأسرة ، ويعد انخفاض الوضع الاقتصادي للسكان مؤشراً مهماً للحصول على معونات من قطاعات المجتمع المختلفة مثل الضمان الاجتماعي والجمعيات الخيرية ، كما يعد التسول أحد مصادر الدخل لدى بعض من الأسر وخاصة النساء والأطفال فمنهم من يتسول في أحياء وسط الرياض وبعضهم يجلس في أطراف الحي الذي يقيمون فيه رغبة في الحصول على صدقة، ويعتبر سن تقاعد العسكريين ذوي المراتب الدنيا وهم غالباً من الأميين عاملاً مساعداً لحدوث الفقر خاصة لمن التحقوا بالعمل بعد سن الثلاثين في الوقت الذي كان راتبه 5000 ريال شهرياً ويعيش في مساكن العسكرية، ويكون الفرد في دائرة تعدد الزوجات وأنجب عدداً كبيراً من الأبناء، وبعد التقاعد ينخفض دخله إلى أقل من النصف ويجد نفسه مجبراً

لاستئجار مسكن كبير لأسرته وفي نفس الوقت لا تنطبق عليه شروط المساعدات الحكومية كالضمان الاجتماعي أو الجمعيات الخيرية أو عمل حكومي لأنه لا يستلم معاشاً تقاعدياً ووفقاً لهذه الظروف فإنهم يعيشون على الكفاف إن لم يكن الأقل.

دراسة لبعض حالات الأسر ومعاناتها:

الحالة الأولى:

وفي حي العزيزية بجنوب الرياض أطلعت الباحثة على معاناة أسرة كبيرة مكونة ثمانية أطفال، وأم وأب وجميعهم أميون لم يعرفوا للعلم طريقاً. حدثتنا أم أحمد عن ظروفها المؤلمة فهي أم لثمانية ثلاثة بنات وخمسة أولاد، البنت الكبرى عمرها 22 سنة والصغير لم يتجاوز الثالثة، والدهم بلا عمل ويمانع ويعادي فكرة أن يتعلم الأبناء وخاصة البنات كما أنه يحرم خروجهن مع والدتهن وجميع أوقاتهن يقضينها في ذلك البيت القديم الآخذ بطريقه إلى السقوط، ويفتقر إلى أبسط المتاع وأقل درجات الأمن والسلامة.

الحالة الثانية:

وتقول إحدى النساء القاطنات بحي العزيزية " زوجي يهرب من مسؤوليتنا ويغيب عنا بالأشهر، وعندما ضاقت بي الحال خرجت لبيع الماء عند إشارات المرور كما يفعل الكثيرون ولكن مكافحة التسول قبضوا علي واحتجزوني لديهم لمدة خمسة عشر يوماً حتى دفعت مبلغ (700) ريال، هي الآن دين لم أسدده!! وعن إيجار البيت تلتمس تلك المسكينة العذر لصاحب المنزل فهي لم تدفع له الإيجاز منذ سنوات والمقدر ب (6000) ريال سنوياً، لأنها كما تقول لا تجد ما تؤكل به صغارها حتى تدفع إيجاراً، وعندما يأتي صاحب البيت ويرانا على هذه الحال يرق قلبه ويتركنا لوجه الله تعالى، وعيشنا كله على جود أهل الخير، وعلى من يتصدق علينا بقوت يومنا ، وتضيف بأنها لا تعرف الجمعيات الخيرية التي تساعد المحتاجين فتذهب لهم،

ولا تدري ماذا تفعل، غير أن أحد الجيران أشار عليها بأن يأخذ ولدها البالغ 20 سنة ليشغله في بيع الخضار رغم أنه لا يعرف القراءة ولا يجيد الحساب.

الحالة الثالثة:

وبينما نحن نقف مع تلك الأسرة المحطمة عند بابها جاعتنا جارتهم أم طلال والتي تسكن في البيت المجاور وقد اشتركتا في نفس الظروف القاسية والعيشة الضنكة، فزوجها لا يعمل بسبب المرض ولديها ثلاثة أطفال أكبرهم بن الثالثة. وهي تعمل بائعة في إحدى الأسواق النسائية، براتب (1500) ريال شهرياً لا تفي بمتطلبات أسرته وإيجار المنزل ومصاريف علاج زوجها وتبلغ قيمة إيجار المنزل المتهالك الذي يقطنون فيه 6000 ريال ولا توجد به مرفق للصرف الصحي بل يعتمد على خزان مما يتطلب المال لنزح المياه منه وإلا عمل على تلويث البيت ومرض للأطفال جراء الرائحة والحشرات، ومع ذلك تستطيع السداد سنة وأخرى لا تجد، وصاحب البيت يصبر تقديراً لظروفهم، ورغم أن هذا المكان المسمى بالبيت لا يوجد فيه ما يشير إلى درجات الراحة والسكنى وأطفالهم يظهرون حفاة وعرايا إلا أن أقصى مطالبهم هي المساعدة على تعليم أطفالها حتى تضمن لهم مستقبلهم.

الحالة الرابعة :

أسرة تتكون من (9) تسعة أفراد هم الأب والأم وسبعة من الأبناء، بمقابلة ربة الأسرة تحدثت عن أسرته بأنها وزوجها أقارب (أبناء عمومة)، وان جميع الأبناء في مراحل التعليم المختلفة (الابتدائي - المتوسط)، ويعمل زوجها كساعي في القطاع الحكومي براتب قدرة (3000) ريال لا تفي بمتطلبات الحياة من مأكّل ومشرب وملبس وإيجار للسكن الذي يبلغ (8500) ريال والذي يطالبنا به صاحب السكن منذ 4 أشهر، وهي ربة منزل لا تعمل، ويعاني احد الأبناء من أعاقة ذهنية ويبلغ من العمر (12) وهو جليس البيت لا تتمكن من إلحاقه بأحد مراكز التأهيل المهني، إلي جانب تلوث الهواء الذي تعاني منه الأسرة وأصابه احد الأبناء بحساسية في الجهاز التنفسي لا تستطيع تحمل تكلفة الأدوية والعلاج المرتفعة له، وتتساءل كيف تكون الحياة والعيشة

بمثل هذا الحال وتسأل الله سبحانه وتعالى ان يفتح الله عليها وعلى زوجها بالخير حتي تتحسن حالتهم.

الحالة الخامسة: وما تم تقديمه لها

أما هذه سيدة في العقد الثالث من عمرها تحدثت معها عن حياتها وما تعانيه وهذا ما ظهر واضحاً عليها من ملابسها والمسكن الذي تسكن فيه والذي لا يحوي أي مظهر من مظاهر الحياة الحديثة ، ومن أطفالها الذين تظهر ملامحهم الفقر والحاجة التي هم فيها ، فذكرت ان زوجها مريض حيث كان يعمل بأحد مصانع الاسمنت والذي بدوره اثر على الجهاز الرئوي وأصابه بالربو والحين هو لا يعمل بانتظام وأبناءها خمسة لم يلتحقوا بالتعليم ، وسبحان الله رزقها الله بطفلين توأم تبحث لهم عن أسرة كريمة لتعولهم أو ترعاهم وهي اتجهت في الآونة الأخيرة لمد يدها للمارة في شوارع الرياض في منطقة العليا لعلها تجد قوت أسرتها ، وعن سؤال عن مدي معرفتها بالجمعيات النسائية فتحدثت بعدم معرفتها لاماكن تواجدها أو الخدمات التي يمكن ان تقدمها لها . فتحدثت معها الباحثة عن إمكانية تقديم العديد من الجمعيات الخيرية يد العون لها ومنها جمعية الوفاء الخيرية النسائية وشرحت لها الباحثة ما يمكن ان تقدمه لها الجمعية من مساعدة ودعم وذكرت لها عنوان الجمعية، وقامت بالاتصال بالأخصائية الإجتماعية بالجمعية وشرحت لها هذه الحالة وأعطتها الاتصال وتكلمت بنفسها وشرحت حالتها للأخصائية وأخذت منها موعدا لمقابلتها مع وعد بتقديم كل السبل المتاحة لمساعدتها.

أما عن التوائم الذين رزقها الله بهم فقد تحدثت معها الباحثة ان هناك جمعية تهتم بهذا الشأن هي الجمعية الخيرية لرعاية الأيتام (إنسان) وأنها تهتم بمساعدة الأطفال الأيتام ومن هم في حكمهم من أيتام الحالة المعيشية ويمكن لزوجها التوجه إليهم لشرح واقع الحياة ومصير أطفاله التوائم. وسالت الباحثة الحالة عن إمكانية عملها وضرورة بحثها عن عمل ومحاولة مساعدتها في ذلك، وضرورة ومحاولة طرق باب الضمان الاجتماعي في

وزارة الشؤون الاجتماعية وفتح ملف للأسرة به وهذا ما قد يمنحها معونة ودعم سنوي من الدولة يساعدها هي وزوجها على تحمل أعباء الحياة وتربية أطفالها الذين حرموا من التعليم ومحاولة تعويضهم عن ذلك.

وفيما يلي سيتم تناول بعض وافي وتحليل مفصل لدراسة بعض حالات للمرأة الفقيرة توضح احتياجات المرأة المختلفة من الرعاية الاجتماعية، الاقتصادية والصحية والتعليمية:

(حالة معبرة عن الاحتياجات الاقتصادية):

في أثناء زيارة جمعية البر بحي الشفا التقت الباحثة مع سيدة في بداية العقد الخامس من عمرها تدعي أم علي وبسؤالها عن حالتها واحتياجاتها تحدثت مظهره مشكلاتها، وهي انه على رغم من حاجتها الاقتصادية الشديدة وأولادها، فإن أم علي تفضل تقليص وجبات أطفالها على سؤال الآخرين مما يعينها على مواجهة أعباء الحياة، بدأت أولى فصول مأساتها عندما فقدت زوجها في حادث طريق قبل 11 عاماً، لدى عودته من المدينة المنورة ، حيث قلبت الحادثة حياة الأسرة الصغيرة رأساً على عقب، فأم علي تدرك جيداً عجزها عن إعالة أطفالها وتسيير أمور حياتهم ، وتبدت أول بوادر تغيير الحياة في انتقال الأسرة إلى شقة صغيرة استأجرتها، عندما لم تجد مالا لسداد إيجار مسكنهم القديم.

وتعيش (أم علي) على 1900 ريال تصرفها من التأمينات الاجتماعية لأسرتها التي تتكون من 6 أبناء أربعة ذكور وبنيتين في مختلف مراحل التعليم، لكنها لا تحصل فعلياً سوى على 600 ريال، فإيجار الشقة يلتهم 800 ريال شهرياً، والوصي القانوني ينهب 500 ريال، بدعوى وصايته على الأطفال، التي لا تتجاوز حدود الأوراق الرسمية فعلياً.

تفاقت مأساة الأسرة الصغيرة عندما منع الضمان الاجتماعي عنها كامل المبلغ الذي تأخذه، لأن التأمينات الاجتماعية زادت راتب زوجها ستة ريالات فقط،

ف تجاوزت الحد الذي تستحق معه الضمان ، وتقول (أم علي): " قضت هذه
الريالات الستة علينا وحرمتنا من إعانة الضمان المخصصة للأيتام " .
وتضيف مستنكرة " ليقول لي من اتخذ هذا القرار كيف سيذهب أولادي إلى
المدرسة، وكيف ألبى حاجات ابنتي التي تدرس في المرحلة الثانوية،
وهل ستجد طريقها إلى الجامعة " .

لم تعد أم علي قادرة على تحمل المسؤولية الكبيرة التي أقيت على كاهلها،
بسبب كثرة الضغوط وتخلي الأعمام والوصي عنها، ولا يساعدها سوى قلة
من المتبرعين، وهي تقول في مرارة: " أعمام الأطفال لا يسألون عنا،
والوصي منهمك في نهبنا، ولا يرى فينا أكثر من مصدر لـ 500 ريال
يُحصلها شهرياً" .

وعلى رغم رفضها سؤال الناس، إلا أنها تقبل المساعدات التي تأتيها بين حين
 وآخر، فهي لا تحب أن تصبح حجر عثرة في طريق إيصال الخير إلى ولديها
وابنتها.

فقامت الباحثة بالحديث معها عن كيفية إشباع حاجاتها الاقتصادية من وجه
نظرها، وكان رأيها ان هذا يتم من خلال، حل مشكلتها مع التأمينات
الاجتماعية ، فأجرت الباحثة الاتصال بوزارة التأمينات الاجتماعية (الضمان
الاجتماعي) والسؤال عن حل لهذه المشكلة ، وكان بان تقوم " أم علي "
 بإحضار دراسة حاله موثقة من الجمعية الخيرية موضحاً بها حالتها والضرر
الواقع عليها من قطع المعونة عليها، وبذلك تعود لها المعونة مع إمكانية
زيادتها طبقاً للحالة المقدمة ، مع صرف منحة سنوية تعينها في دفع إيجار
السكن.

لكن الباحثة رأت في أم علي إمكانية العمل فسألتها عن قدرتها على العمل
فإجابة بالقبول والرغبة ، فتم التنسيق مع الأخصائية الاجتماعية بالجمعية
لوجود عمل لها وتم ذلك من خلال معهد أهلي للحاسب الآلي للإناث بالشفا
لتعمل به مشرفة نظافة مقابل 1500 ريال شهرياً وبدوام مسائي من الساعة 4
: 9 مساءً على ان يقوم المعهد بتوصيلها ذهاباً وعودة.

(حالة معبرة عن الحاجات التعليمية):

42) أتلفت الباحثة بأم صالح بأحد أزقة حي عتيقة حيث ترجلت أم صالح (عاماً) عن منزلها المتهالكة ظناً منها أن هناك فاعلي خير يوزعون صدقات في ذلك الحي الفقير، فهي ما كاد يتتاهى إلى مسمعه سؤال عن أسر فقيرة، حتى بادرت إلى القول "نحن والفقير في معركة تدور رحاها طوال العام".

لم يظهر أم صالح "خبيّة" عندما وقع ناظرها على الباحثة، إذ راحت تتحدث عن حكاية أسرته مع الفقر وتبدأ بقوله: "ليس عيباً أو عاراً لأخشى منه"، وتتحدث عن وضع عائلته المكونة من 7 أشخاص (بينهم أربع بنات)، كانت أفضل كثيراً، لكنها تغيرت منذ ستة عشر عاماً، بعدما توفي الزوج الذي كان يعمل سائق أجرة، فبيعت سيارته التي كان في نية (أم صالح) أن يعمل عليها أحد أولادها مستقبلاً، وترك الابن الأكبر المدرسة قبل أن ينجز المرحلة المتوسطة، ليعمل في كابينة للاتصالات الخاصة براتب لا يتجاوز 1000 ريال، لمساعدة أسرته لأنه الأكبر بين أشقائه، لكن لسوء حظه أقفل رب العمل المحل لـ "ظروفه الخاصة وتشتت من بعدها" على حد تعبيره.

تسكن عائلة (أم صالح) منزلاً يضيق بها، يتكون من غرفتين ودورة مياه ومطبخ صغير أنشئ في فناءه من الداخل، إيجاره الشهري 600 ريال، وهو متهالك لا يصمد في وجه الرياح الباردة، وخصوصاً خلال أيام الشتاء الباردة ولكنها تقول "لكن الظروف تحتم علينا البقاء فيه على رغم أن حال البيت أصبحت لا تطاق بسبب كثرة الالتزامات المترتبة عليه".

وعن كيفية عيشهم، تحدثت (أم صالح): "تقدم لنا الجمعية الخيرية والضمان الاجتماعي معونات، منها شهري ومنها سنوي، إلا أن عدد أفراد الأسرة يحول دون الاستفادة منها في شكل كبير"، ونقول إن عائلته تعاني نقصاً في المواد الغذائية وتعتمد على وجبة واحدة وأساسية يومياً، مؤلفة من الرز وبعض المعلبات من دون لحوم.

وفكر أم صالح جدياً في العودة إلى الدراسة المسائية خلال العام المقبل، للحصول على شهادة المرحلة الثانوية، فقد خرجت من المدرسة في الصف الأول الثانوي، بدعوي عدم أهمية تعليم الفتاة لأنها في النهاية مسؤول من زوجها، وتبرر ذلك بأنها قد يمكنها الالتحاق بوظيفة مناسبة بعد حصولها على الشهادة.

فتحدثت معها الباحثة من إمكانية مساعدتها في سبيل ذلك والبحث لها عن مدرسة مسائية ليلية قريبة من منزلها، لإشباع حاجاتها من التعليم والارتقاء بنفسها وبأسرتها، فأجابت بالقبول ، وبالفعل اتصلت الباحثة بإدارة تعليم البنات وقامت بالاستفسار عن ذلك فتم أخبارها انه اقرب مدرسة منها في حي الشفا فسالت الباحثة عن الأوراق المطلوبة ، وهي شهادة المرحلة المتوسطة لكي تلتحق أم صالح بالصف الأول الثانوي وان إدارة التعليم يمكنها تقديم العون لها في سبيل ذلك باستخراج الأوراق والاتصال بها فور الانتهاء.

(حالة معبرة عن الحاجات الصحية):

والتقت الباحثة مع أم حمد وقد جلست على مقعد متحرك بمستشفى الشميسي وبسؤالها عن حالتها أجابت : أنها بلغت الثامنة والأربعين من عمري و اكتشفت أن عظامها لا تعدو كونها تشكلات واهنة بالغة الضعف من مسحوق متهافت القوام، وأنها تنوء بأعباء هذا البدن المتهالك وتوشك أن تتداعى ، حيث أنها مصابة بمرض هشاشة العظام، أضف إلى ذلك إجراءاتها عملية جراحية في العام الماضي الذي سبق فحص العظام والتي اشتملت على استئصال الرحم بالكامل، فقد أكد الأطباء إصابتها بسرطان في الرحم، وهي اليوم في المستشفى لمتابعة طبية العظام والعلاج الطبيعي ، وعند سؤالها عن حالتها الاقتصادية وأسرتها تقول أنها تزوجت منذ 30 عاماً ، وأنجبت خمسة بنات تزوجت منهم أربعة وتبقي لم تتزوج البنت الأخيرة وفي ذلك رحمة من الله حتي تساعدنا وتعينها على الحياة ، أما زوجها فقد طلقها منذ 11 عام وليس لها دخل غير الضمان الاجتماعي الذي يمنحها 1150 ريال يعينها على العيش والعلاج فليست

كل الأدوية التي تأخذها متوفرة في صيدلية المستشفى، إلي جانب ان أسعارها مرتفعة جداً .

وتحدثت معها الباحثة عن إمكانية مساعدتها من خلال بعض الجهات الأهلية الخيرية ومؤسسات الرعاية الاجتماعية للإناث الحكومية متمثلة في مركز التأهيل الشامل للإناث بحي القدس والذي يمكنه تقديم العديد من الأدوية والعلاج لها، إلي جانب إمكانية التقدم إلي وزارة الشؤون الاجتماعية بحيث يتضمن اسمها قائمة الزيارات في برنامج الرعاية المنزلية وهو ما تقدمه الوزارة بالمجان عن طريق زيارة فريق طبي متكامل للمرضي في منازلهم ، وتقديم كافة الدعم الطبي والعلاج الطبيعي، فأجابت على الفور عن أمنيتها في ذلك فأخذت الباحثة بياناتها بالكامل ووسيلة الاتصال بها ، وأعطتها رقم اتصال بالأخصائية الاجتماعية بحي القدس لتتسق معها وتم الاتصال بها فعلاً وأخذت موعد في اليوم التالي لمركز التأهيل الشامل للإناث ، أما عن برنامج الرعاية المنزلية فقد اتصلت بزميله تعمل بالوزارة ضمن الكادر الإداري للمشروع وأعطيتها كافة بيانات أم حمد ، وأكدت انه سيتم وضع اسمها بعد الاتصال بها في سجل الزيارة وسيتم إبلاغها قبل يوم الزيارة بوقت مناسب.

أما إذا أردنا أن نتحدث عن تأثير فقر النساء على الأطفال من الناحية السلوكية والنفسية والاجتماعية فنستطيع القول بأن الأطفال في الأسر الفقيرة لا يعانون من شح المال والغذاء ورداءة المسكن ولكنهم يعانون أيضاً من الشح في التربية النفسية والسلوكية الصحيحة ومن ضعف الرقابة الأسرية وتدني مستوى الوعي مما يعرضهم للكثير من المواقف السلبية في سن صغيرة جداً وتؤدي بهم إلى

مشاكل نفسية وسلوكية في المستقبل حيث أنهم أرضية خصبة لأشكال معينة من الانحرافات ففي الأحياء الفقيرة تكثر خروج الأطفال منذ سن صغيرة إلى الشوارع والتسكع لساعات طويلة والاختلاط مع فئات عمرية وعرقية متعددة ودون أدنى رقابة من الوالدين أو إدراك لخطورة هذا الأمر مما يوقع الطفل في مشاكل سلوكية متعددة مثل التدخين والسرقة كما أن الكثير منهم يصبح ضحية للتحرشات الجنسية وأحياناً إلى الاعتداءات غير المعلنة وهذا ما أشارت إليه العديد من الدراسات ومنها دراسة أمال صيام في حول التعليم وسيلة لحماية المرأة من الفقر والتي تناولت فيها تأثير الفقر على أطفال الأحياء الفقيرة (صيام ، 2005 : 188-198). كما أن ضعف الرعاية الوالدية والمتابعة يؤثر سلباً على التحصيل الدراسي للأطفال فتكثر مشاكل الهروب من المدرسة والرسوب المتكرر والانقطاع عن الدراسة في مرحلة تعليمية مبكرة، لهذا عندما يقضي الطفل أغلب وقته في الشارع وعندما يقضي الطفل أغلب وقته بعيداً عن الرقابة الأسرية، وعن التوجيه والإرشاد الذي تقدمه المدرسة فإنه يبدأ بتبني ثقافة الشارع والتي تشجع على السلوك المنحرف والعدواني وغير المقبول اجتماعياً وتصبح مصدراً للتفاخر وإثبات الذات فتنتشر ممارسة السرقة والتدخين وتعاطي المخدرات فيما بينهم (جريدة الرياض 1425هـ : 13267) هذه معاناة لبعض الحالات، وهناك الكثير من الأسر المحتاجة في تلك الأحياء التي قامت الباحثة بزيارتها وغيرها من الأحياء والشوارع في بلادنا والتي أغلقت أبوابها على الفقر والجهل والمرض، ولم يعلم بشكواها وعوزها غير بارئها، وانتساءل بألم وحرقة متى يلتفت باهتمام وجدية إلى هؤلاء المساكين والمعرضين للتشرد والضياع، فاليوم لم يعد وقع مصيبتهم عليهم وحدهم بل يؤثر على المجتمع.

هذا وصف لجزء من منطقة الدراسة هو تقديم بطرح يعتمد في المقام الأول على العمل الميداني للمساعدة في التحليل الأكاديمي الذي يفسر بطريقة علمية مظاهر فقر النساء في هذه الأحياء ومن ثم تحديد الحاجات الأكثر إلحاحاً

لهذه المرأة الفقيرة ، وسوف تقوم الباحثة عن طريق مكاتب الرعاية الاجتماعية والجمعيات الخيرية بتوزيع الاستبيان المعد لهذه الدراسة . ويمكن الحديث أيضاً والوصف لمنطقة الدراسة ، وذلك عن طريق قيام الباحثة بالعديد من اللقاءات والمقابلات والملاحظة لواقع منطقة الدراسة وما ظهر بها بوضوح العديد من المحاور ومنها:

أ - عزلة جنوب الرياض .

ب - تلوث بيئة أحياء جنوب الرياض.

ج - التخطيط السيئ لجنوب الرياض وكثافته السكانية العالية .

د - فرصة الاستثمار والخدمات في جنوب الرياض.

تلوث البيئة بأحياء جنوب الرياض:

يشكل التلوث البيئي في جنوب الرياض عاملاً من العوامل التي لا تشجع على السكن بأحياء جنوب الرياض وذلك للتأثير السلبي على الصحة، فنجد أن الأسر الميسورة الحال والغنية لا تميل إلى السكن في هذه الأحياء. ويهدد التلوث الناجم عن حرق المخلفات والإطارات صحة سكان أحياء جنوب شرقي الرياض وما ينجم عنها من الآثار على البيئة، وتعد هذه المشكلة من أبرز ما يعانيه السكان من عدم الوقوف على مواقع تجمع وحرق النفايات والتأكيد على أصحاب المصانع بتوريد مخلفاتهم إلى المردم العام ، ويعاني سكان جنوب الرياض من هذه الظاهرة وما تسببها هذه المحارق والأدخنة المتبحرة من إلحاق الضرر بالأسر جميعهم من التشنج للأطفال والربو للكبار وهناك من التقارير الطبية التي تثبت صحة ذلك من عدمه وتقوم العمالة الوافدة بإحراقها ليلاً وبعد منتصف الليل وتسري السحب السوداء في ظلام الليل لتهاجم السكان.

وقت لاحظت الباحثة أشكال من التلوث البيئي في جنوب مدينة الرياض إلى جانب ما أشارت إليه العديد من الدراسات ومنها دراسة إبراهيم عالم عن

أشكال التلوث البيئي في جنوب مدينة الرياض وخاصة الجنوب الشرقي والذي يتمثل في عدد من الظواهر منها:

1- التلوث البيئي.

2- التلوث السمعي،

3- التلوث البصري،

4- أمراض الربو والحساسية.

ذلك الأذى أتت به ضريبة التقدم والكثافة السكانية والتوزيع المكاني

لمدينة الرياض (عالم ، 1425هـ: 142-160).

وقد طالب سكان تلك الأحياء في جنوبي العاصمة بأن يخصص لهم مستشفيات متخصصة في أمراض التلوث كما أنه من حقهم أن يطالبوا بمراكز إسعافية متقدمة التقنية لمباشرة الحالات المرضية الناجمة عن تأثير الملوثات ويمكن حصر أهم هذه الملوثات كما يلي:

1. وجود مصنع الأسمنت وما ينتج عنه من غبار والمنطقة الصناعية ومكبات النفايات .

2. موجود بعض المصانع والورش والتي أصبحت قريبة من المناطق السكنية (الشيخ ، 1419هـ : 125-144).

3. وجود محطة الصرف الصحي التي تتبعث منها روائح لايمكن لأي كائن

من كان تحملها، وقد يكون ضرر تلك المحطة على الساكنين يوازي

أضرار العادم الناتج عن السيارات العابرة مع دائري مدينة الرياض

4. وجود المسلخ الذي خصصته الأمانة لجميع المذبوحات

5. سوق الأغنام وما يميزه من كثرة الضباب الغباري الذي يمتزج بروائح

فضلات الأغنام وروائحها المختلفة. (الرحيلي ، 1419هـ : 12-48)

حرق المخلفات والإطارات يهدد بكارثة بيئية في أحياء جنوب شرق

الرياض



مصانع الخرسانة بجنوب الرياض لوثت البيئة والقمت السكان العلقم!



مصنع الأسمنت بحي العزيزة (جنوب الرياض) أحد مصادر التلوث
الرئيسية بالمنطقة



مبنى مستشفى النقاها جنوب الرياض خلال الترميم

ومن الملاحظات التي رصدتها الباحثة خلال دراستها لأحياء جنوب الرياض ومدى التلوث في هذه الأحياء ملاحظة مستشفى النقاها بالرياض وعدم صلاحية موقع المستشفى الحالي لقربه من مصانع الجبس والاسمنت على طريق الرياض ،حيث اتفقت التقارير العديدة الرسمية والشكاوى المتزايدة من المواطنين والمرضى جميعها حول عدم صلاحية الموقع الحالي لاستمرار المستشفى فيه وحتى لإقامة أي توسعة له قد تطيل مدة بقاءه في ذلك المكان وسط سحب الغبار وعوادم السيارات والتلوث اليومي الذي تحدثه مصانع المنطقة الصناعية القريبة من الموقع .

عزلة جنوب الرياض:

هناك حجر عثرة يقف في طريق الحلول التخطيطية لجنوب الرياض ، وهو ما يتمثل في أن ثمة مشكلة في الوصول إلى جنوب الرياض المعزول ، فأكبر العوائق والمنغرات التي يعاني منها سكان الجنوب أو الزائرون لهم من الجهات الأخرى أنه لا يوجد للوصول إليهم إلا الشريان الرأسي الوحيد ، وهو طريق الملك فهد الذي يكتظ في أوقات الذروة بالإزدحامات المرورية ، وإذا نجا منها القادم ، فإنه يرمي في طرقات أضيق وأزحم ، أما الطريق الذي يوصل إلى جنوب الرياض فهو طريق البطحاء الذي في الوقت الحالي غير كافٍ إلا إذا تمّ نزع الملكيات التي على جانبيه وخصص خط سريع بمخارج متباعدة لكل حي ، فهو بوضعه الحالي غير مشجع تماماً ، لذلك فإنه لابد من التفكير في بدائل جادة لتوفير وتشجيع وسهولة الوصول إلى الجنوب ، وأهم هذه البدائل هو دراسة جدوى امتداد طريق صلبوخ (طريق الملك خالد) ليمتد جنوباً من نقطة انتهائه حالياً مع طريق مكة ، بحيث يمتد إلى الطريق الدائري الجنوبي، وإذا أمكن أن يتعداه جنوباً إلى عريض لينتصل بالخط الدائري الجنوبي الشمالي المقترح، وكذلك امتداد طريقي البطحاء والملك عبد العزيز وطارق بن زياد وتوسعته إلى الغرب، ولا شك أن هناك كثير من المستثمرين العقاريين يتلهفون لتبنى هذه الفكرة على غرار مشاريع مكة المكرمة.

ومهما كانت التكلفة الحالية مرتفعة بسبب نزع الملكيات والتنفيذ ، فإن فائدها وما ستعود عليه للمجتمع أكبر بكثير، وكيفينا نجاح تجربة نزع ملكيات طريق الملك فهد ، مقارنة بما قدمه من فائدة ، كما أن التكلفة ستخفف الضغط الحالي على طريق الملك فهد، وستوفر الملايين مما ينفقه سكان جنوب الرياض من الوقود والتلف لسياراتهم أو ضياع وقتهم الثمين لساعات في ازدحامات طريق الملك فهد ، على أن يتم نزع حرم للطريق أكبر من العرض المطلوب له، وبذلك يصبح الجزء المتبقي مغرياً استثمارياً ، لأنه سيقع على جهتي الطريق الجديد ، كما أن هناك حلولاً وقتية حالياً لحل أزمة الوصول إلى جنوب الرياض تتمثل في تغيير المسارات بين الشمال والجنوب

والشرق والغرب ذات الاتجاهين إلى مسار واحد وإلغاء بعض الأرصفة
الوسطية والجانبية ، وإذا أمكن استحداث وسائل حديثة للحركة مثل القطارات
العلوية أو تحت الأرض (مشروع مترو الأنفاق) . (جريدة الرياض ، 1429هـ
، العدد 14529)

- ومما تقدم تحتاج مدينة الرياض إلى التنسيق بين الجنوب والشمال ،
خاصة أنهما يحتويان على أهم مركزين للمدينة ، وليس بينهما رابط .
- الأول هو مركز المدينة في الجنوب المركز المدني Civic Center
وهو منطقة قصر الحكم والإمارة والأمانة والمحاكم.
 - الثاني مركز المدينة في الشمال متمثل في منطقة العليا وطريق الملك
فهد والعصب التجاري وهو مركز ناطحات السحاب ومركز البنوك
واستثماراته والأسواق التجارية والمكاتب Center Business، وكلاهما
بحاجة إلى مزيد من الطرق السريعة والتخطيط المروري، إضافة إلى
التصميم العمراني الترفيهي ، وهما مركزان متنافسان ، وإن كان الثاني
هو امتداد لمنطقة البطحاء القديمة إلى بطحاء حديثة ، وهذا يوضح عدم
تنسيق أو تخطيط مسبق بين السياسات التخطيطية ، أو أن هناك سياستين
تخطيطيتين مختلفتين تعملان في وقت واحد وباتجاهين مختلفين تخطيطياً.
ومن هذا المنطلق، فإنه يجب أن تكون هناك مساواة عادلة في سياسات
النقل والنطاق العمراني وينبغي العمل على المواءمة بينهما ومحاولة الربط
بينهما بشبكة نقل مرنة ومتميزة لتوحيدهما في مركز حضري واحد، يشتمل
على الحديث والقديم، التراثي والحضاري وأن يكون هناك طريق دائري في
وسط المدينة لمرونة الحركة حولها بين الشمال والجنوب، أو أن يتم ربطها
بقطارات دائرية خفيفة وتحديد نوعية الأنشطة التي يجب تركيزها وتشجيعها
في كل جزء وربطه بالمركز ، سواء المدني أو التجاري، بحيث لا يكون هناك
تناقض أو تضارب بين نمط وتخصصات كل مركز، ولكي نضمن لكل مركز
حقه وخاصيته وطابعه العمراني وتجانس أنشطته ووظائفه.



الاختناقات المرورية والزحام في الطرق المودية إلى جنوب الرياض

التخطيط السيئ لجنوب الرياض وكثافته السكانية العالية:

أحياء جنوب الرياض، وخاصة الجزء الجنوبي الغربي، ذات كثافة سكانية تقدر بأكبر من نصف عدد سكان المدينة، ويحظى بمعدل تزايد سكاني كبير، إلى جانب أنها لم يصبها نصيب من التخطيط الجيد، فهي أولاً معزولة عن الشمال أو جميع أجزاء المدينة، ولا يربطها إلا شريان واحد وهو طريق الملك فهد، أو الطريق الدائري، وتعاني من المناطق الصناعية والمستودعات والورش، ومكبات النفايات، والصرف الصحي، ومصنع الأسمنت، وهي أحياء تفتقد الطرق الواسعة المنسقة بالنبيل والأشجار والطرق السريعة وقليل من الأرصفة وممرات المشاة إضافة إلى أن تخطيط أراضيها السكنية يتصف بالكثافة السكانية العالية وضيق الطرقات وعدم وجود الحدائق والساحات الواسعة أو الفراغات العمرانية كمتنفس لها، لذلك فإن تلك الكثافات السكانية تعاني أحيائها من الأزمات المرورية والاختناقات والتلوث والتشويه العمراني.

وقد يكون سوء التخطيط لتلك الأحياء قد ساعد على تشجيع ظهور بعض الممارسات السيئة، إضافة إلى ذلك فإن عدم الاهتمام بها في الفترة الأخيرة أدى إلى تدهور أو انخفاض أسعار الأراضي فيها، مما ساعد على جذب بعض ذوي الدخل المحدود الذين لا يستطيعون المساعدة على الرفع من مستوى المنطقة، بل يساعدون على زيادة المشكلات العمرانية والإجتماعية، فالتخطيط السيئ أدى إلى فقر في المستوى الاقتصادي والاجتماعي للجنوب، ولا بد من بذل مجهود كبير من قبل الدولة والمسؤولين لمعالجة تلك المشكلات التخطيطية ومحاولة إعادة تخطيط بعض أحيائها السيئة على مراحل زمنية مجدولة لكل خمس أو عشر سنوات لحين الوصول إلى التخطيط العمراني الجيد لها، مع الاهتمام بتوفير الخدمات البلدية والتحتية، بالإضافة إلى تجميل وتحسين الطرق الكبرى ورصفها بمستوى مماثل لأحياء شمال الرياض. (جريدة الرياض، 1427هـ، العدد 14082)

وواقع الأمر ، فإن هناك بعض الأحياء في مدينة الرياض تعاني من قلة الاهتمام ، على سبيل المثال أحياء مثل: حي اليمامة ومنفوحة وعتيقة لوجدنا الفرق الشاسع بين تلك الأحياء والأحياء الأخرى القريبة منها ، ولا نعلم ما هو السبب في ذلك ، فالأحياء الأخرى تجد فيها الطرقات الممهدة والإنارة وأيضاً المدارس والمساجد ، بينما تلك الأحياء بأسوأ صورة ، فالطرق أشبه ما تكون بالطرق الصحراوية والإنارة معدومة.



أحياء بجنوب الرياض تعاني من الإهمال ومفعمة بالقبح والتشويه
وتعتبر بقع سوداء في وجه المدينة

خطأ!



المباني القديمة، التي تقع في أحد أحياء جنوب الرياض وتظهر
الشوارع الرديئة وسط هذه الأحياء

أما المدارس الحكومية والمستأجرة، فالمباني غير صالحة كبيئة مدرسية،
وكثافتها الطلابية عالية جداً، بما يحول دون الاستفادة المطلوبة للدراسيين.

تدني الاستثمار والخدمات في جنوب الرياض:

يعد التخطيط السيئ لجنوب الرياض ذو تبعات مزعجة جداً ، سواء لسكان
جنوب الرياض ،أو لطموحات القطاع الخاص لتطوير تلك المنطقة والرفع من
مستواها، حيث يعاني بعض أصحاب المخططات الحديثة في جنوب الرياض
من عدم تقبل وموافقة المستثمرين أو مسؤولي القطاع الحكومي على توفير
بعض الخدمات الصحية أو التعليمية بتلك المخططات، فعلى سبيل المثال تمتنع

بعض البنوك عن تقديم قروض لتطوير أي مخططات في جنوب الرياض، وتفضل أي استثمار في مناطق الشمال ، لدرجة أن بعض المطورين يتمنون أن يمنحوا مجاناً بعض القطع في مخططاتهم لمن يريد الاستثمار في بناء مستشفيات أو منشآت صحية.

وعليه فإنه يصبح من المتعذر ومن الصعب تلبية حاجات المرأة الفقيرة في تلك الأحياء، طالما أن هذه هي النظرة السائدة ، والتي تسيطر على أذهان الناس ، سواء أكانوا مسئولين أو مستثمرين، أو حتى مواطنين عاديين، أي أنه يجب أن ينظر إلى جنوب الرياض بمنظور عادل ومختلف لا يفرق بين شمال أو جنوب فيما يخص توفير الخدمات والبنى التحتية وسائر مرافق الإعاشة والرفاهية ، كذلك يجب ان يقيم جنوب الرياض ويعاد النظر فيه، حتى يلبي حاجات سكانه في يسر وسهولة ومن ثم تلبي حاجات المرأة الفقيرة في ساير أحيائه.

ولقد استشعرت الدولة مدى الغبن الذي يتعرض له جنوب الرياض ، وتمركز الفقر فيه ، فشرعت في إقرار خطة عمل "الإستراتيجية الوطنية لمعالجة الفقر" ، حيث صدر الأمر السامي الكريم رقم (خ / 41359) وبتاريخ 1423/10/25هـ ، بتكوين فريق عمل لوضع إستراتيجية وطنية شاملة لمعالجة الفقر في المملكة برئاسة معالي وزير العمل آن ذاك والشؤون الإجتماعية، والقطاع الأهلي ، والجمعيات الخيرية. وتكمن أهمية بناء إستراتيجية وطنية شاملة لمعالجة الفقر في العديد من الأسباب ومن أهمها:

1 -ازدياد أعداد الفقراء :

يظهر بوضوح تزايد أعداد الفقراء في المملكة على الرغم من زيادة مخصصات الضمان الاجتماعي ، والتي بلغت ثلاثة مليارات وستين ملون ريال عام 1424هـ ، وإنفاق الجمعيات والمؤسسات الخيرية وعددها أكثر من مائتين وتسعة وسبعين جمعية خيرية وتسع وثلاثين مؤسسة خيرية.

2 - طبيعة مشكلة الفقر:

يعد الفقر مشكلة اجتماعية واقتصادية معقدة، متعددة الأوجه، و الأسباب، إلي جانب ان الأساليب المتبعة في معالجة الفقر، حالياً ليست في المستوى المأمول منها، حيث يعتمد معظمها على تطبيق حلول سريعة جزئية مفتتة تتعامل مع أعراض الفقر أكثر مما تتعامل مع أسبابه الحقيقية.

3- ارتفاع معدل النمو السكاني بالمملكة مقارنة بالدخل:

حيث تعد المملكة من الدول الأعلى نمواً من حيث عدد السكان على مستوى العالم، وأكبر دول مجلس التعاون الخليجي من حيث عدد السكان، حيث يقدر عدد سكان المملكة بحوالي 24.3 مليون نسمة وذلك وفقاً لتقديرات صندوق النقد الدولي (أي إم إف).. (www.saudiinfocus.com)

4- خطورة الآثار المرتبة على الفقر:

فالفقر يسبب العديد من الآثار السلبية على المجتمع منها:

أ - ارتفاع معدل الانحرافات السلوكية والفكرية.

ب - تفشي الأمراض المعدية والمزمنة.

ج - زيادة معدلات الجريمة والعنف وزيادة الأمية والبطالة.

د - ارتفاع معدلات الهجرة الداخلية للمدن وما ينتج عنها من زيادة

الطلب على الخدمات والمرافق العامة.

هـ - تلوث البيئة .

الحاجة إلى تنسيق الجهود لمواجهة المشكلة ، وذلك للعديد من الأسباب

، ومنها :

1 - وجود العديد من الجهات التي تتعامل مع الفقراء والمحتاجين بالشك ل

مباشرة مما يتطلب التنسيق والتكامل والبعد عن الازدواجية.

- 2 - الحاجة لتكثيف وتنسيق الجهود مع الجهات التي تتعامل مع الجوانب المختلفة للمشكلة كالإسكان والصحة والتعليم.
- 3 - الحاجة إلي عدم موسمية العطاء، حيث لا يتركز في فترات معينة، أو عند حدوث أزمات ويقل في الأوقات الأخرى.
- 4 - الحاجة لنظرة إقليمية متوازنة ، حيث يلاحظ وفرة العطاء في مناطق أكثر من غيرها (يزداد العطاء في الشمال ويقل كثيراً في الجنوب - جنوب الرياض).

وعند الحديث عن ربط الفقر بالمرأة نجد ان من أهم مؤشرات وقع الفقر على كاهل المرأة أكثر من وقعه على كاهل الرجل في مجتمعنا السعودي ما يلي:

أولاً: زيادة أعداد النساء المستفيدات من مخصصات الضمان الاجتماعي سواء المعاشات أو المساعدات الاجتماعية على الرغم من أن تلك الإعداد غير معلن عنها رسمياً (لسياسة الضمان الاجتماعي في هذا المجال) وعلى الرغم من أن التقارير السنوية لمكاتب الضمان الاجتماعي تبين أن الإنفاق على الرجال أكثر من الإنفاق على النساء ولكن عدداً من الشواهد تدل على عكس ذلك منها على سبيل المثال :

أن المرأة من أكثر الفئات المنصوص على استحقاقها لمخصصات الضمان الاجتماعي بصفتها أرملة أو مطلقة أو مهجورة أو متزوجة لا عائل لها أو زوجة سجين أو غير ذلك.

المبالغ المذكور تخصيصاً للرجال من قبل الضمان الاجتماعي والتي تبدو أكثر من المبالغ المخصصة للنساء في التقارير السنوية لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية جاءت بسبب زيادة حجم أسرة الرجل الذي يستطيع الجمع بين أربع زوجات وأطفاله منهن (وقد تكون أعمارهم متقاربة كثيراً) في وقت واحد ، بينما يحسب للمرأة أولادها من زوجها المتوفي أو طليقها حتى يبلغوا سناً معينة (18 سنة) ثم يصبحوا حالات استحقاق منفصلة عن

والدتهم لذلك يبدو لمن يقرأ تلك المخصصات أن أعداد الرجال المستفيدين من مخصصات الضمان الاجتماعي أكبر من أعداد النساء .

ثانياً: دلت تقارير أغلب الجمعيات الخيرية الرجالية والنسائية على أن النساء والأيتام هم أكثر الفئات المستفيدة من مساعدات وإعانات تلك الجمعيات لما تحتاجه المرأة بشكل دائم من الإنفاق على صغارها وتحمل عبء مسؤولياتهم في حال ترملها أو طلاقها أو هجره . (الشبيكي ، 2004 م : 45)

ويعتمد إعداد هذه الإستراتيجية على رؤية شاملة للمشكلة وفق الأسلوب العلمي في فهم المشكلات وتحليلها ووضع الحلول المناسبة لها، وترتكز هذه الرؤية على المبادئ الآتية :

1- تتداخل معدلات ارتفاع البطالة و اتساع قاعدة الفقر و الفئات المهمشه ، كما توجد علاقة وثيقة بين الفقر والنوع الاجتماعي و خاصة حين انكشاف محدودية قدرة النساء على الحصول على فرص متكافئة في العمل و في الأجور والمناصب ، فالنساء هن أكثر عرضة لحالات الإقصاء عن العمل أو التركيز في قطاعات محددة أو الالتحاق بقائمة العاطلين أو الباحثين عن عمل أو الذين يعانون من فقر مدقع.

2- ان الأسر التي ترأسها نساء أكثر سوءا من وضع الأسر الفقيرة التي يرأسها ذكور .

3- هناك علاقة بين الفقر والمستوى التعليمي لرب الأسرة ، فالتعليم أداة تمكينية ، ووسيلة حماية من الفقر بمعناه الاقتصادي والثقافي والمعرفي فهو حماية لمن فقر الوعي بحقوقهن، هو الطريق لتحقيق مكانة في المجتمع فتصبح المرأة سويا مع الرجل تتولى أعلى المناصب قادرة على اتخاذ قراراتها داخل و خارج أسرتها.هو سلاح تقوين به على مواجهة ظروف الحياة الصعبة (صيام ، 2005م : 12-18)

4- النظر للفقر على انه مشكلة معقدة تتداخل فيها العديد من الأسباب والعوامل ، ولها أوجه وجوانب مختلفة في حياة المرأة ، في الوقت الذي لا

تراعي فيه معظم الأساليب المتبعة حالياً في علاج المشكلة هذه التعقيدات ، فهي تعتمد على مجرد آراء انطباعية وخبرات شخصية ، لا تتسم بالشمولية في النظر والتحليل والعلاج وتتعامل مع الأغراض والمظاهر أكثر مما تتعامل مع الأساليب والعوامل التي تكمن وراءها .

5 - إشراك العديد من الجهات والمؤسسات - سواء كانت الحكومية منها أو الأهلية - في الجهود التي ترمي لمعالجة فقر المرأة ، حيث تستدعي المعالجة العلمية تكثيف الجهود وتضافرها من جهات عدة في المجتمع ، مما يتطلب التنسيق بين تلك الجهات وتحديد الأدوار والمسؤوليات لكل منها .

6 - عدم الاقتصار على وضع الحلول لمساعدة المرأة الفقيرة (خطط علاجية) بل وضع السياسات والخطط والبرامج التي تساعد على الحد من وقوع المرأة في الفقر أصلاً (خطط وقائية) .

7 - الاعتماد على الأساليب غير التقليدية في المعالجة ، وذلك بالعمل على تحويل الفقيرات والمحتاجات القادرات على العمل من مجرد متلقيات للمساعدات إلى أعضاء منتجات يمكنهن سد احتياجاتهن بأنفسهن وتوفير عيشهن بكرامة ، وذلك عن طريق تقديم الخدمات الممكنة لهن من تعليم وتأهيل وقروض وتسهيلات لإنشاء المشاريع وأداء الأعمال والوظائف التي تتناسب مع قدراتهن ومؤهلاتهن .

8 - تحديد مدى انتشار الفقر وحجمه (أعداد الفقيرات ونسبتهن إلى عدد الإناث والانتشار الجغرافي للفقيرات في المملكة بناء على خارطة الفقر) .

9 - التعرف على ملامح الفقر في المملكة وتحديد خصائص الفقيرات وسماتهن .

10 - تحديد أسباب فقر المرأة والعوامل المؤثرة في إمكانية وقوعه (الإقتصادية والإجتماعية والتعليمية والصحية والسكنية ، ... إلخ) .

11 - تحليل آثار السياسات والبرامج المختلفة " الحكومية والأهلية " على الفقيرات ومعرفة مدى ارتباطها بمعالجة الفقر .

- 12 - دراسة وتحليل بعض التجارب العالمية في مجال معالجة فقر المرأة والإفادة منها بما يتناسب مع الوضع في المملكة.
- 13 - اقتراح الخطط والبرامج القابلة للتطبيق لمعالجة فقر المرأة في المملكة .
- 14 - تحديد المتطلبات اللازمة لمعالجة فقر المرأة على المدى:- القصير - المتوسط - الطويل.
- 15 - وضع رؤية مستقبلية لمشكلة فقر المرأة في المملكة .
- 16 - تضمين معالجة فقر المرأة في الخطط الخمسية للدولة (الحلول والآليات) ابتداءً من الخطة الخمسية الثامنة .

دور المؤسسات الخيرية والأهلية لدعم الرعاية الاجتماعية:

تمكنت الجمعيات بجهودها التطوعية من أداء دور واضح في مجال الرعاية الاجتماعية واستطاعت شق طريقها وتحقيق أهدافها بشكل ملفت للنظر جعل منها مثلاً يحتذى.

ويبلغ عدد الجمعيات الخيرية في الوقت الحاضر (192) جمعية منها (20) جمعية نسائية عدد أعضائها نحو (29820) عضواً منه أكثر من (2432) امرأة كما يبلغ عدد العاملين والعاملات بها نحواً من (6006) موظف وموظفة كما أن مصروفاتها زادت عن (681) مليون ريال (وزارة العمل والشؤون الاجتماعية) .

وقد ارتبطت الجمعيات الخيرية في المملكة العربية السعودية وأغلب دول العالم بمواجهة الفقر، هذا وإذا تابعنا على مدى التاريخ ، الاستمرار والانقطاع في ملامح هذه الجمعيات، سوف نقف على حقيقة مهمة ، وهي أن أبرز ملامح الاستمرار تتمثل في التوجه الخيري على مدار قرن تقريباً ، لسنا في هذا السياق في موقف نقدي للجمعيات الخيرية التي تتوجه إلى دعم ومساندة الفقراء، فهي قديمة ومستمرة في المملكة العربية السعودية والمنطقة العربية ككل، إلا أننا نطرح في مقابل العمل الخيري التقليدي - الذي يعتمد على علاقة مباشرة بين مانح ومتلئ - نطرح فكرة التمكين التي تستهدف

توسيع خيارات الناس، بتوفير قدرات ومهارات لهم، وتوفير لهم الاعتماد على الذات، التعامل مع أسباب ظاهرة الفقر التي تتمثل في انخفاض الدخل وغياب التعليم والأرامل والأيتام والعجز .. الخ، وما يحيط بكل ذلك مما يعرف بثقافة الفقر.

وفي هذا الإطار تتلخص أهم أبعاد دور المؤسسات الخيرية والأهلية لدعم الرعاية الاجتماعية بالمملكة في الآتي:

- تسهم المؤسسات الخيرية والأهلية بالمملكة إسهاما فاعلا في مكافحة ظاهرة الفقر، فقد تطور دورها من مجرد تقديم المساعدات المالية إلى توفير الخدمات المباشرة وغير المباشرة التي تساعد على الاعتماد على النفس من خلال تنمية مهاراتهم عن طريق برامج التعليم والتثقيف والتأهيل، وتحرص وزارة العمل والشؤون الاجتماعية على تشجيع المواطنين على تأسيس المزيد من الجمعيات والمؤسسات الخيرية لانتشر في مختلف مناطق المملكة وتعمل على دعمها ماديا وفنيا وإداريا واستثماراً لطاقت الخير الكامنة في نفوس أبناء هذا الوطن وتحقيقا للتكامل الاجتماعي الذي يحرص عليه الدين الإسلامي الحنيف.
- تنفيذ برامج متكاملة في كافة مجالات الرعاية الاجتماعية ومن أهمها برامج التعليم والتدريب والتأهيل ومكافحة الأمية وبرامج الرعاية الصحية من خلال المستوصفات الخيرية وبرامج المساعدات مثل مساعدة المرضى وأسر السجناء والمعوقين وتأمين وجبات الإفطار للصائمين وتوزيع لحم الهدي والأضاحي بالتعاون مع بعض الجهات الحكومية والخاصة.
- تبني برامج محددة للإسهام في المحافظة على البيئة وحمايتها من التلوث ومن أهمها برامج توعية المواطنين بأهمية وكيفية المحافظة على البيئة وحمايتها وبرامج النظافة والتشجير وتطوير المناطق العشوائية وتدوير المخلفات وبرامج المرأة والبيئة.

- وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى حرص وزارة الشؤون الإجتماعية على تفعيل آليات (الدعم المعنوي) للمؤسسات الخيرية والأهلية بالمملكة وذلك من خلال الإشراف على أعمالها وبرامجها ومنح المستفيدين من أنشطتها شهادات رسمية من الوزارة إضافة إلى منحهم قروضا ميسرة من بنك التسليف السعودي كما تحرص الوزارة على تفعيل آليات «الدعم المادي» لهذه المؤسسات من خلال تقديم الإعانات المتنوعة وفقا للائحة منح الإعانات للجمعيات الخيرية الصادرة بقرار مجلس الوزراء رقم «610» في 13/5/1395هـ إضافة إلى إعانات أخرى مثل إعانة طارئة تمنح في الحالات الاستثنائية لدى مواجهة الجمعيات صعوبات أو أزمات مالية.

- معاملة الجمعيات الخيرية معاملة الأسر الحاضنة وصرف مخصصات الحضانة لها في حالة قيامها برعاية الأطفال ذوي الظروف الخاصة بذلك وكذلك شمولها بالإعانات الخاصة برعاية المعوقين إذا تولت رعايتهم وذلك وفقا للقرارات الرسمية الصادرة بهذا الشأن.

- النظر إلى الجمعيات الخيرية على أنها جهات يمكن تدريب المحتاجين لديها وشمولها بالمبالغ المخصصة لذلك.

- دعم رياض الأطفال التابعة للجمعيات الخيرية بالمديرات والمدارس وبالكتب ووسائل الإيضاح وفقا للإمكانيات المتاحة إضافة إلى قيام تعليم البنات بالإشراف التربوي على هذه الرياض.

وفي سبيل ذلك سيتم إلقاء الضوء علي بعض الجمعيات الخيرية النسائية ومنها:

1- جمعية النهضة النسائية:

تعد الجمعية المتواجدة في بعض الأحياء الفقيرة في جنوب الرياض كنموذج لعمل هذه الجمعيات الخيرية، حيث تمكنت هذه الجمعية التي تقديم خدماتها للنساء خلال عام 1427/1428هـ من تنفيذ الخدمات والبرامج والمشروعات التالية:

- 1 دراسة الأوضاع الاقتصادية لبعض الأحياء بجنوب الرياض.
- 2 رعاية عدد كبير من الأسر اقتصاديا من معيشة وترميم للمنازل وإيجاد وظائف للعاطلين منهم ودفع الإيجارات وتوفير الملابس.
- 3 تنفيذ عدد من البرامج التدريبية في مجالات مختلفة (كالخياطة والتجميل والحاسب الآلي)
- 4 فتح فصول لمحو الأمية.
- 5 دورات صحية عن طريق الزيارات المنزلية للتوعية حول النظافة والعناية بالأطفال، مع تزويد الأسر بأدوات التنظيف ولوازم العناية المنزلية و دورات توعية.

2- جمعية الوفاء الخيرية النسائية:

جمعية الوفاء الخيرية النسائية إحدى المؤسسات الإجتماعية التي أنشئت بمدينة الرياض لرعاية الأسرة، وقد بذلت الكثير من الجهد وقدمت الكثير من الخدمات لمساعدة الأسر السعودية ورعاية أطفالها بالإضافة إلي العناية بالأمهات وتوعية المرأة السعودية ودورها في تنمية المجتمع .

أهداف الجمعية :

- 1 - المساعدة على رفع مستوى الأسرة السعودية من الناحية الإجتماعية والثقافية والإقتصادية والصحية.
- 2 - توعية المرأة السعودية بدورها في المجتمع.
- 3 - رعاية الأمومة والطفولة في جميع مراحلها.
- 4 - تقديم مساعدات عينية ومالية للأسرة التي تحتاج إلي المساعدة.
- 5 - إنشاء مؤسسات اجتماعية.

3- الجمعية الخيرية لرعاية الأيتام (إنسان):

تعد الجمعية انطلاقة مميزة في مجال العمل الخيري المنظم، تهتم برعاية اليتيم ومن في حكمه في إطار الأسرة الطبيعية، وتقدم له مختلف أوجه الرعاية، وقد تأسست عام 1419هـ ومقرها مدينة الرياض.

أهداف الجمعية:

- 1 - غرس مبادئ الدين الإسلامي الحنيف لدى اليتيم.
- 2 - توفير أوجه الرعاية المادية والمعنوية لليتيم.
- 3 - صرف إعانة شهرية لليتيم.
- 4 - تقديم المساعدات في مواجهة المشكلات التي تعترض اليتيم.
- 5 - العمل على إنشاء المشروعات والمراكز الإيوائية للأيتام.

4- جمعية البر بغرب الرياض

تأسست جمعية البر في 1414/4/2هـ ، والتي تخدم منطقة غرب الرياض وتقع في حي البديعة ، وقد تنامي العمل داخل الجمعية للدرجة التي جعلت عدد الأسر المسجلة بها تجاوز 2726 أسرة ، وتخدم الأرامل - المطلقات - أسر السجناء - المعاقين - المرضى - العاجز ، أما الفرع النسائي فقد تأسس في تاريخ 1423/7/1هـ.

أهداف الجمعية:

- 1- سد حاجات الأسر الضرورية.
- 2- تدريب وتأهيل أبناء الأسر المستفيدة.

5- جمعية البر بالشفاء

تم تأسيس هذا الفرع عام 1412هـ وتم الإعلان عنها باسم مبرة الإحسان الخيرية ثم انضمت لجمعية البر بالرياض لتكون احد فروعها المنتشرة في مدينة الرياض تحت مسمى فرع جمعية البر بحي الشفاء وذلك في عام 1415هـ.

أنشطت الجمعية:

- 1- استقبال الزكوات والصدقات والتبرعات المالية والعينية وتوزيعها على الفقراء والمحتاجين المنتسبين للفرع.
- 2- استقبال وتوزيع المواد الغذائية بجميع أنواعها.
- 3- استقبال وتوزيع المواد العينية من الملابس والأثاث والأجهزة وغيرها.
- 4- استقبال وتوزيع زكاة الفطر ولحوم الأضاحي في العيدين.
- 5- استقبال فائض الأطعمة من الولائم والحفلات وتوزيعها.
- 6- تقديم خدمات ورعاية للمحتاجين ومساعدتهم في أجور المنازل وتسديد فواتير الخدمات العامة.
- 7- توزيع كسوة الشتاء وبطانيات الشتاء.
- 8- توزيع الحقائب والأدوات المدرسية.
- 9- توزيع كسوة العيدين.

الفصل السادس

مناقشة النتائج والتوصيات

وملخص الدراسة

مناقشة النتائج والتوصيات وملخص الدراسة

مناقشة النتائج

أولاً: أظهرت نتائج الدراسة ان المتوسط الحسابي لمحور الحاجات التعليمية من وجهة نظر الأخصائيات الإجتماعيات المؤدية إلي إشباع حاجات المرأة الفقيرة للرعاية الاجتماعية مرتفع حيث بلغ المتوسط الحسابي العام للمحور (2.89) و الحاجات التعليمية الواردة في المحور تقع في مجموعتين هما : 1- العوامل التي نالت درجة مرتفعة من الموافقة (نعم) التدريب المهني لكلاً من الأولاد والبنات، فتح فصول لتعليم الكيبرات، فتح فصول لمحو الأمية. حيث أيدت عينة البحث هذه الحاجات وهو ما يتفق ويؤيده العديد من الباحثين ومنهم عزة احمد غيته بقولها " اتجاه القطاع الخاص إلى استخدام التكنولوجيا المكثفة لرأس المال والتي تحتاج إلى وسائل أمان متقدمه يصعب على القوى العاملة الحالية التعامل معها الأمر الذي يتطلب تطوير التدريب المهني في كافة مجالاته " (غيته ، 2004م : 135) وما نادت به الدكتورة أمل قنديل في المؤتمر الخامس للمجلس القومي للمرأة عن أهمية فتح فصول لتعليم الكيبرات ومحو أمية المرأة كعنصر فعال في المجتمع (قنديل، 2005م: 201-203).

2- الحاجات التي نالت درجة محايد حيث أجابت عليها المبحوثات بالإجابة إلي حد ما وهو حاجة واحد هي إنشاء مزيد من المدارس.

ثانياً : أظهرت نتائج الدراسة ان المتوسط الحسابي لمحور الحاجات الصحية من وجهة نظر الأخصائيات الإجتماعيات المؤدية إلي إشباع حاجات المرأة الفقيرة للرعاية الاجتماعية مرتفع حيث بلغ المتوسط الحسابي العام للمحور (2.71) و الحاجات الصحية الواردة في المحور تقع في مجموعة واحدة وهي:

نشر الوعي الصحي بشكل مكثف، مقاومة الأمراض الوبائية، توفير اللقاح والتطعيمات، إنشاء وحدات الأمومة والطفولة، نظافة الشوارع والأحياء بشكل

دوري ، توفير كوادر طبية نسائية، بناء المستشفيات، إنشاء مستويات،
توفير الصيدليات.

وقد أيدن المبحوثات بذلك أهمية الحاجات الصحية بالنسبة للمرأة من وجهة
نظر الأخصائيات الاجتماعيات، وهذا ما تشير إليه معظم المراجع والدراسات
التي تناولت ذلك ، والتي تحدثت عن دور الرعاية الصحية والتمريضية من
حيث نشر التوعية الصحية للمرأة، وتلبية الحاجات الصحية للحوامل والأطفال
، والتوسع في إنشاء وخدمات مراكز الأمومة والطفولة ، والعناية بالأم الحامل
قبل الولادة وفي أثنائها وبعدها ، وعلاج الأمراض الشائعة المصاحبة للحمل
والأمراض النسائية من حيث أسبابها وأعراضها وطرائق علاجها ومضاعفاتها
لمراعاتها في تقديم الرعاية التمريضية المناسبة لها(العالم، 200م : 42-44).

ثالثاً أظهرت نتائج الدراسة ان المتوسط الحسابي لمحور الحاجات الاقتصادية
من وجهة نظر الأخصائيات الاجتماعيات المؤدية إلى إشباع حاجات المرأة
الفقيرة للرعاية الاجتماعية مرتفع حيث بلغ المتوسط الحسابي العام للمحور
(2.52) و الحاجات الاقتصادية الواردة في المحور تقع في ثلاث مجموعات
هي:

1- العوامل التي نالت درجة مرتفعة من الموافقة (نعم) وهي:
هل تعاني المرأة الفقيرة مادياً في جنوب الرياض ، هل تحتاج المرأة الفقيرة
في أحياء جنوب مدينة الرياض إلى مشروعات تتيح لها ولأسرتها فرص
العمل ، هل تحتاج إلى توفير مشروعات أسر منتجة لزيادة الدخل ، هل تحتاج
إلى تقديم مساعدة في سداد إيجار المنزل ، هل تحتاج إلى تدريب مهني ، هل
تعاني المرأة الفقيرة البطالة.

حيث تناولت كثير من الدراسات والكتابات أهمية إشباع الحاجات الاقتصادية
للمرأة ومنها دراسة الدكتور حسين شحاتة التي تحدث فيها عن إلحاح الحاجات
الاقتصادية الأصلية للإنسان وعدم توافرها لدى الفقراء وما في حكمها تقود
أحياناً عند بعض الناس إلى الرذائل الأخلاقية ، وهذه حلقة لا تنتهي إذا استمر

الحال كما هو عليه من عدم الإشباع (شحاته ، 2005م ، 14-22) ، ودارسة الدكتور محمود محمد محمود عن إشباع احتياجات المرأة الفقيرة بالمجتمعات العشوائية (محمود، 2003م : 77-170) ، ودراسة صالح بن محمد الصغیر حيث تحدث عن أهمية الحاجات الاقتصادية " تعد الحاجات الاقتصادية في مجتمع يتميز بالثراء النسبي من الحاجات الأساسية ، وتأتي الحاجة إلى العمل في مقدمة الحاجات الاقتصادية وخاصة بالنسبة للمتعلمين من أبناء الطبقة الدنيا في المجتمع ذلك أن التعليم لا زال هو القناة المشروعة للحصول على وظيفة مناسبة وفقدان علاقة الارتباط بين هذه المتغيرين يؤدي إلى كثير من المشكلات(الصغير ، 1422هـ: 85-86).

2-الحاجات التي نالت درجة محايد حيث أجابت عليها المبحوثات بالإجابة (إلي حد ما) وهي هل تحتاج إلى مجمعات استهلاكية ، هل تحتاج إلى أسواق تجارية ، الشعور بالظلم من قبل الأسرة.

وعينة البحث ترى أن هذه الحاجات قد تكون هامة لإشباعها وقد لا تكون هامة فهم يقفون منها موقفاً محايداً لا يوافقن عليها ولا يرفضنها والباحثة ترى أنها حاجات هامة ولكن ضرورية إشباعها قد تكون أقل من ضرورية إشباع غيرها من الحاجات.

3- الحاجات التي نالت درجة رفض حيث أجابت عليها المبحوثات بالإجابة (لا) هي هل تتفق أسعار السلع مع إمكانيات المرأة. وهذا ما يتفق عليه جميع المحللين الاقتصاديين من التزايد المبالغ في أسعار السلع التي لا يتناسب بأي حال مع إمكانيات المرأة في عصرنا الراهن، حيث تعد المرأة هي المتسوق الأول للأسر السعودية (جريدة الرياض، 1429هـ، العدد 14535)

رابعاً: أظهرت نتائج الدراسة ان المتوسط الحسابي لمحور الحاجات الاقتصادية بالنسبة للمستفيدات المؤدية إلي إشباع حاجات المرأة الفقيرة للرعاية الاجتماعية مرتفع حيث بلغ المتوسط الحسابي العام للمحور (2.51) و الحاجات الاقتصادية الواردة في المحور تقع في مجموعتين هما:

1- العوامل التي نالت درجة مرتفعة من الموافقة (نعم) وهي أحتاج على مساعدات مالية ، أحتاج إلى مساعدات عينية ، أحتاج إلى توفير عدد من فرص العمل ، أحتاج إلى توفير مشروعات أسر منتجة لزيادة الدخل ، أحتاج إلى تقديم مساعدة في سداد إيجار المنزل ، أحتاج إلى توفير المواصلات ، أحتاج إلى تدريب مهني.

حيث تعد هذه الحاجات الاقتصادية هي أساس بناء الإشباع للمرأة من الجانب الاقتصادي ، فأبرزها كان هو حصول المرأة على المساعدة سواء كانت مالية أو عينية وهو ما يتناسب مع كثير من السيدات لعدم قدرتهم على العمل سواء لأسباب صحية أو تعليمية أو اجتماعية (جريدة اليوم ، 1425هـ ، العدد 11222) ، أما بقية الحاجات فقد تناسب المرأة القادرة على العمل من طلب فرص عمل أو توفير مشروع وهذا ما أشارت وتتفق فيه الباحثة مع هبة نصار احمد عندما تناولت واقع المرأة العاملة (أحمد ، 2004م : 12-18) ، أما بقية الحاجات فتعد حاجات وقتية قد لا تطلب في المستقبل وتنتهي بنهاية إشباعها الحالي ومنها سداد إيجار المنزل، توفير المواصلات ، التدريب مهني.

2- العوامل التي نالت درجة محايد من الموافقة (إلي حد ما) وهي:

أحتاج إلى توظيف أو تشغيل أحد الأبناء.

وهذه الحاجة قد لا تدركها جميع السيدات حيث تحرص المرأة على توظيف أو تشغيل أبنائها لأسباب عديد بعضها اقتصادي وهو المساعدة في إيجاد دخل للأسرة وتنمية هذا الدخل ، والآخر نفسية وهو عدم رغبة الأم ان يكون أبنائها في المستقبل في نفس ظروفها القاسية التي تعيشها فيها ، بل تجد في العمل

أمان اجتماعي لأبنائها من الأيام وما قد تحمله لهم من مسؤوليات.
(www.swmsa.com)

خامساً: أظهرت نتائج الدراسة ان المتوسط الحسابي لمحور الحاجات التعليمية بالنسبة للمستفيدات المؤدية إلي إشباع حاجات المرأة الفقيرة للرعاية الاجتماعية محايدة حيث بلغ المتوسط الحسابي العام للمحور (2.20) وهذا ان دل فإنما يدل على عدم فهم المرأة لأهمية إشباع حاجاتها التعليمية ودور هذا الإشباع الذي يؤدي إلي إشباع الحاجات الاقتصادية والصحية (العواد ، 1422هـ : 14-17) ، و الحاجات التعليمية الواردة في المحور تقع في مجموعتين هما:

1- العوامل التي نالت درجة مرتفعة من الموافقة (نعم) وهي أحتاج إلى الانضمام إلى معاهد نسائية لتعلمنا الحاسب الآلي والأشغال اليدوية، أحتاج إلى الانضمام إلى مدارس تحفيظ القرآن الكريم، أحتاج إلى الحصول على مساعدات لنقل الأبناء بالمراحل المختلفة.

وهذه الحاجات تظهر مدى حرص المرأة على تنمية قدراتها المختلفة من خلال التعليم سواء كان هذا التعليم لتقنية ما أو مهارة حرفية أو لأمر دينها أو لتعليم أبنائها، وهذا ما أشار به مجموعة من الباحثين عند تناولهم تعليم المرأة وعملها في المملكة العربية السعودية حيث " ويعلم الإعلام الغربي بأنّ تعميم التعليم للمرأة المسلمة هو حقيقة قائمة، وواقع مشهود في المجتمع السعودي، وهذا الإعلام نفسه يرى أنّ المسلمات قد وصلن في كل الأقطار الإسلامية إلى مستويات علمية رفيعة مماثلة لما وصل إليه الرجال، ويعملن في مجالات الطب والتعليم والتمريض والإعلام، واشتهرن في مجال الكتابة والإبداع وفي مجالات كثيرة، وقد يتفوقن أحياناً على الرجال ، إلي جانب المبادرة الدائمة إلي تطوير الذات والقدرات" (خطاب إلى الغرب: رؤية من السعودية ، 2004م: 116-142)

2- العوامل التي نالت درجة محايدة من الموافقة (إلى حد ما) وهي:

أحتاج إلى تعليم أفراد الأسرة، أن عدد المدارس في الحي كافية، من المهم توفير فصول لمحور الأمية، أحتاج إلى الانضمام إلى مدارس تعليم الكبريات، أحتاج إلى توفير دار حضانة في المدارس الحكومية.

وهي الحاجات التي تهتم بإشباعها المرأة ولكن بدرجة اقل من سابقتها من حاجات ذلك لأنها قد لا يكون تأثير إشباعها بشكل مباشر على المرأة بتغيير واقعها الحالي بشكل سريع، لكن يكون أثرها على المدى البعيد، أو تنصب لخدمة المرأة العاملة وهي قليلة نسبياً بين السيدات المستفيدات الفقيرات .

سادس: أظهرت نتائج الدراسة ان المتوسط الحسابي لمحور الحاجات الصحية بالنسبة للمستفيدات المؤدية إلى إشباع حاجات المرأة الفقيرة للرعاية الاجتماعية مرتفع حيث بلغ المتوسط الحسابي العام للمحور (2.40) و

الحاجات الصحية الواردة في المحور تقع في مجموعتين هما:

1- العوامل التي نالت درجة مرتفعة (نعم) من الموافقة وهي أحتاج إلى تأمين صحي، أحتاج إلى توفير العلاج المجاني، أحتاج إلى المياه النقية، أحتاج إلى توفير وسائل وآليات الوقاية من الأمراض، أحتاج إلى نشر الوعي الصحي بين سكان الحي، أحتاج إلى تحسين الخدمات في المركز الصحي للحي.

وهذا ما أكدت عليها أهميته بالنسبة للمرأة العديد من الدراسات واتفقت فيه مع النتائج من ضرورة وجود نظام للتأمين الصحي للمرأة وعلاج بالمجان وهي التي تم ذكرها في الدراسات السابقة مثل دراسة العبيدي الأسعد و فريدة صادق زوزو (الأسعد ، 1424 هـ) ، (زوزو ، 2005 م)

2- العوامل التي نالت درجة محايد من الموافقة (إلى حد ما) وهي أحتاج إلى مساعدات علاجية خاصة لذوي الأمراض المزمنة، أحتاج إلى توفير مركز صحي قريب، أحتاج إلى خدمة الصرف الصحي في الحي، أحتاج إلى توفير مراكز لرعاية الأمومة والطفولة.

سابعاً: الفروق في استجابات العينة التي تعزي إلى المتغيرات الشخصية والدراسية فقد أظهرت نتائج الدراسة:

1- السن

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات أفراد العينة حول الحاجات الاقتصادية التي تحتاجها الأسرة، حيث بلغ معامل F (0.662) عند درجة حرية (187) ومستوى دلالة (0.619) وهو أكبر من (0.05).

- توجد فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات أفراد العينة الحاجات التعليمية التي تحتاجها الأسرة، حيث بلغ معامل F (2.50) عند درجة حرية (187) ومستوى دلالة (0.044) وهو أصغر من (0.05)، ولمعرفة مصدر تلك الفروق أجرينا اختبار توكي (Tukey) وأتضح أن هناك فروق بين من سنهم من 30-40 سنة ومن سنهم 50 فأكثر لصالح من سنهم من 30-40 سنة.

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات أفراد العينة حول الحاجات الصحية التي تحتاجها الأسرة، حيث بلغ معامل F (1.60) عند درجة حرية (187) ومستوى دلالة (0.175) وهو أكبر من (0.05).

وهذا قد يكون راجع إلي ان المجموعة التي تتراوح أعمارهم من 30-40 سنة توجد لديهم الدوافع والطلب الدائم المستمر لتحسين الذات والارتقاء بالمستوي الاجتماعي ويتم ذلك من التعليم وطلبه والحاجة إليه ، وهذا ما أوردته دراسة مها أبو عين التي تناولت قضايا المرأة الريفية من منظور النوع الاجتماعي ودور المرأة في التنشئة الاجتماعية وأهمية تعليم المرأة لتفعيل دورها في التنشئة الاجتماعية (أبو العين، 2005م).

2- الحالة الاجتماعية

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات أفراد العينة حول الحاجات الاقتصادية التي تحتاجها الأسرة، حيث بلغ معامل F (0.394) عند درجة حرية (187) ومستوى دلالة (0.813) وهو أكبر من (0.05).

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات أفراد العينة الحاجات التعليمية التي تحتاجها الأسرة، حيث بلغ معامل F (0.986) عند درجة حرية (187) ومستوى دلالة (0.417) وهو أكبر من (0.05).

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات أفراد العينة حول الحاجات الصحية التي تحتاجها الأسرة، حيث بلغ معامل F (1.40) عند درجة حرية (187) ومستوى دلالة (0.233) وهو أكبر من (0.05).

وهذا يفسر ان الحالة الاجتماعية للمرأة المستفيدة سواء كانت متزوجة أو مطلقة أو أرملة لا تؤثر في حاجاتها للإشباع النواحي الاقتصادية أو التعليمية أو الصحية، وهذا ما أكدت عليه عالية فريد عندما تحدثت عن المرأة بجميع حالاتها الاجتماعية ورغبتها في إشباع حاجاتها المختلفة، في تناولها لمرأة السعودية ومستجدات الوظيفة. (فريد ، 2004م: 15-18)

3- الحالة التعليمية

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات أفراد العينة حول الحاجات الاقتصادية التي تحتاجها الأسرة، حيث بلغ معامل F (0.702) عند درجة حرية (185) ومستوى دلالة (0.648) وهو أكبر من (0.05).

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات أفراد العينة الحاجات التعليمية التي تحتاجها الأسرة، حيث بلغ معامل F (0.714) عند درجة حرية (185) ومستوى دلالة (0.639) وهو أكبر من (0.05).

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات أفراد العينة حول الحاجات الصحية التي تحتاجها الأسرة، حيث بلغ معامل $F (737)$ عند درجة حرية (185) ومستوى دلالة (0.621) وهو أكبر من (0.05). وهذا ما أكدت عليه العديد من الدراسة ان المرأة بجميع مستوياتها التعليمية تتساوي في رغبتها في إشباع حاجات المختلفة سواء كانت الصحية أو التعليمية أو الاقتصادية، وان حالتها التعليمية لا تقف عائقاً عن الإحساس باحتياجاتها من إشباع تلك الحاجات ومنها دراسة نجاح الظهار (الظهار، 2002م: 142)

4- نوع السكن

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات أفراد العينة حول الحاجات الاقتصادية التي تحتاجها الأسرة، حيث بلغ معامل $F (1.34)$ عند درجة حرية (182) ومستوى دلالة (0.225) وهو أكبر من (0.05).

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات أفراد العينة الحاجات التعليمية التي تحتاجها الأسرة، حيث بلغ معامل $F (1.20)$ عند درجة حرية (182) ومستوى دلالة (0.300) وهو أكبر من (0.05).

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات أفراد العينة حول الحاجات الصحية التي تحتاجها الأسرة، حيث بلغ معامل $F (1.40)$ عند درجة حرية (182) ومستوى دلالة (0.195) وهو أكبر من (0.05).

وهذا ما يفسره ان المرأة سواء كانت من سكان الفلل أو الشقق أو المباني الشعبية تشعر باحتياجاتها في إشباع العديد من متطلباتها من الرعاية الاجتماعية المتمثلة في التعليم والدخل والصحة ، وهذا ما أكدت عليه الجازي الشبيكي (الشبيكي، 2004 م : 185-186)

5- ملكية السكن

-توجد فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات أفراد العينة حول

- F الحاجات الاقتصادية التي تحتاجها الأسرة، حيث بلغ معامل (5.04) عند درجة حرية (187) ومستوى دلالة (0.002) وهو أصغر من (0.05)، ولمعرفة مصدر تلك الفروق أجرينا اختبار (LSD) وأتضح أن هناك فروق بين من سكنهم ملك ومستأجر لصالح المستأجر، وهناك فروقاً بين ملكية المستأجر والحكومي لصالح المستأجر.

-لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات أفراد العينة

- F الحاجات التعليمية التي تحتاجها الأسرة، حيث بلغ معامل (0.145) عند درجة حرية (187) ومستوى دلالة (0.933) وهو أكبر من (0.05).

-لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات أفراد العينة حول

- F الحاجات الصحية التي تحتاجها الأسرة، حيث بلغ معامل (0.947) عند درجة حرية (187) ومستوى دلالة (0.419) وهو أكبر من (0.05).

وهذا تفسير منطقي حيث ان المرأة التي تسكن في مسكن ملك لها ولأسرتها يشبع ذلك قد كبير لديها في الجانب الاقتصادي ، ويعطيها الإحساس بالأمان وعدم الخوف من مطالبة الغير لها بالقيمة الإيجارية ، وهذا ما ينعكس عليها من إحساسها بنفس القدر بالحاجات الاقتصادية والتعليمية والصحية ، عكس امرأة أخرى يؤثر عليها بالقلق والتوتر من قرب سداد هذا الالتزام عليها وعلى أسرتها وعدم المقدرة على الوفاء به.

6- الحالة الصحية

-لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات أفراد العينة حول

- F الحاجات الاقتصادية التي تحتاجها الأسرة، حيث بلغ معامل

(1.773) عند درجة حرية (187) ومستوى دلالة (0.154) وهو أكبر من (0.05).

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات أفراد العينة الحاجات التعليمية التي تحتاجها الأسرة، حيث بلغ معامل F (0.663) عند درجة حرية (187) ومستوى دلالة (0.575) وهو أكبر من (0.05).

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات أفراد العينة حول الحاجات الصحية التي تحتاجها الأسرة، حيث بلغ معامل F (0.708) عند درجة حرية (187) ومستوى دلالة (0.549) وهو أكبر من (0.05).

وهذا يوضح ان المرأة وحالتها الصحية سواء كانت ممتازة أو جيدة جدا أو جيدة أو سيئة تشعر بنفس القدر بما تحتاجه من إشباع لحاجاتها المختلفة، فصحة المرأة عامل يؤثر بالإيجاب ليس بالسلب على فهمها وإحساسها بضرورة الاهتمام والسعى على إشباع حاجاتها المختلفة سواء بالعمل على تحسين وضعها الاقتصادي من الدخل أو طلب العلم والتعليم وحرصها عليه لها ولأفراد أسرتها أو الاهتمام بنفسها وأسرتها صحياً لن هذه المتطلبات والحاجات أصبحت قاسماً مشتركاً في حياة جميع البشر (المؤتمر السنوي السابع للمجلس القومي للمرأة، 2007م)

7- هل تعملين

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات أفراد العينة حول الحاجات الاقتصادية التي تحتاجها الأسرة، حيث بلغ معامل T (1.01) عند درجة حرية (185) ومستوى دلالة (0.312) وهو أكبر من (0.05).

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات أفراد العينة الحاجات التعليمية التي تحتاجها الأسرة، حيث بلغ معامل T (- 0.458) عند درجة حرية (185) ومستوى دلالة (0.647) وهو أكبر من (0.05).

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات أفراد العينة حول الحاجات الصحية التي تحتاجها الأسرة، حيث بلغ معامل $T (-1.18)$ عند درجة حرية (185) ومستوى دلالة (0.236) وهو أكبر من (0.05).

8- نوع العمل

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات أفراد العينة حول الحاجات الإقتصادية التي تحتاجها الأسرة، حيث بلغ معامل $F (0.817)$ عند درجة حرية (14) ومستوى دلالة (0.506) وهو أكبر من (0.05).

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات أفراد العينة الحاجات التعليمية التي تحتاجها الأسرة، حيث بلغ معامل $F (0.573)$ عند درجة حرية (14) ومستوى دلالة (0.642) وهو أكبر من (0.05).

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات أفراد العينة حول الحاجات الصحية التي تحتاجها الأسرة، حيث بلغ معامل $F (1.22)$ عند درجة حرية (14) ومستوى دلالة (0.337) وهو أكبر من (0.05).

9- معدل الدخل الشهري

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات أفراد العينة حول الحاجات الإقتصادية التي تحتاجها الأسرة، حيث بلغ معامل $F (0.878)$ عند درجة حرية (167) ومستوى دلالة (0.479) وهو أكبر من (0.05).

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات أفراد العينة حول الحاجات التعليمية التي تحتاجها الأسرة، حيث بلغ معامل $F (0.259)$

عند درجة حرية (167) ومستوى دلالة (0.904) وهو أكبر من (0.05).

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات أفراد العينة حول الحاجات الصحية التي تحتاجها الأسرة، حيث بلغ معامل F (1.48) عند درجة حرية (167) ومستوى دلالة (0.211) وهو أكبر من (0.05).

التوصيات :

من خلال النتائج التي توصلت إليها الدراسة والتي أيدتها أفراد عينة البحث بدرجة مرتفعة فإنه يمكن استخلاص التوصيات التالية:

- 1 - أن تعمل الدولة بالتوسع في برامج التدريب المهني بكافة أشكاله ومستوياته، المقدمة لكلاً من الأولاد والبنات، وإشرافها عليها من قبل المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني .
- 2 - التوسع في فتح فصول محو الأمية وتعليم الكبار في شتى الأحياء والمناطق، وتوفير مكافأة تقدم شهرياً ومواصلات ثقل السيدات إلى تلك الفصول، وان يكون دوامها مساء ، ويشرف عليها بشكل مباشر وكالة وزارة التربية والتعليم (تعليم البنات).
- 3 - تكثيف الحملات الصحية والدورات التثقيفية المقامة بالجمعيات الخيرية النسائية في أحياء جنوب الرياض والمهتمة بنشر الوعي الصحي، والتي يحاضر فيها ويقدمها العديد من الخبراء في المجال والتوعية الطبية، والتنسيق مع مديريات الشؤون الصحية بالمملكة العربية السعودية (منطقة الرياض).
- 4 - أن تتوسع الجمعيات الخيرية النسائية في دورة الفعال في مقاومة الأمراض الوبائية وتوفير اللقاحات والتطعيمات اللازمة وذلك بالمجان ، إلى جانب إقامة الندوات المصاحبة لتلك الحملات.
- 5 - العمل على إنشاء وحدات للأمومة والطفولة بالجمعيات الخيرية تهتم بالمرأة وذلك من خلال تقديم العلاج والكشف الطبي للراغبات في الإنجاب

أو في تنظيم الأسرة ، ورعاية المرأة الحامل طوال فترة الحمل ، و رعاية المرأة والطفل بعد الإنجاب وتقديم كافة المساعدات العينية والمالية والصحية في سبيل ذلك.

6 - اهتمام الدولة بالمشروعات التنموية في أحياء جنوب الرياض، وإعطاء القروض الميسرة في سبيل إنشاء العديد من المشروعات في تلك الأحياء، واهتمام والتنسيق بين هيئات الدول المعنية في سبيل ذلك.

7 -التوسع في إعطاء القروض من وزارة الشؤون الاجتماعية والضمان الاجتماعي للمرأة الفقيرة وفقا لدراسة الحالة المقدمة، والتأهيل المهني لهن للبدء في خطوات إقامة مشروعات منزلية، تكون نواة لمشروعات الأسر المنتجة، وإقامة المعارض المختلفة والمساعدة في تسويق الإنتاج والمنتجات من تلك المشروعات والصناعات.

8 -توفير فرص العمل المختلفة للسيدات والتوسع في برامج التدريب المنتهي بالتوظيف للسيدات، في شتي مجالات العمل المهني والتقني.

9 -العمل على إنشاء العديد من معاهد التعليم النسائي التي تهتم بمجالات الحاسب الآلي، والأشغال اليدوية، وتحفيظ القرآن الكريم، إلي جانب المهن والمهارات النسائية من فنون الخياطة والتطريز والمكيا ج و صناعة المشغولات الذهبية والحلي.

10 -البدء في تنفيذ مشروع شامل للتأمين الصحي للسيدات يتضمن جميع عناصر الرعاية الصحية من الكشف وإجراء الجراحات وتقديم العلاج بالمجان في كافة مستشفيات مدينة الرياض، ليس به شروط أو عوائق تحول عن دون تسجيل السيدات به.

11 -مد الخدمات والمرافق لجميع أحياء وأرجاء جنوب الرياض (العشوائية)، و توفير المياه الصالحة للشرب، والصرف الصحي، والكهرباء.

12 توجيه برامج إعلامية إلى أفراد المجتمع هدفها مناقشة مشاكل الفقر في المجتمع بوجه عام وفقر المرأة بوجهاً خاص

13 توفير الخدمات التي تمكن المرأة من الجمع بين عملها الوظيفي وواجباتها في البيت كدور الحضانة وقوانين عمل تراعي خصوصية المرأة العاملة الزوجة والأم

14 +الاهتمام بتوعية المرأة اجتماعياً وثقافياً واقتصادياً، وتزويدها بمهارات القدرة على اتخاذ القرارات منذ الصغر فالمرأة سواء العاملة أو غير العاملة يقع على عاتقها مسئولية رعاية الجيل، وحتى تتمكن من المشاركة بفعالية في تنمية مجتمعه

15 -الربط بين الجمعيات النسائية ومراكز البحث العلمي في بحوث ودراسات مشتركة من واقع ظروف المرأة وطبيعة المشكلات التي تواجهها، لإصدار خطط بحوث ودراسات تعالج هذه المشكلات

16 -التوجه لإنشاء مراكز استشارات أسرية وتوعية أفراد المجتمع بأهمية هذه المراكز في التعامل مع المشكلات التي تنشأ بين الزوجين، وبدورهم تزويد الأفراد بمهارات تمكنهم من التعامل مع هذه المشكلات والتغلب عليها، إذ قد تكون هذه المشكلات ناتجة عن المشاركة في القرارات

17 -ضرورة العمل العلمي المبني على دراسة واقع المرأة وتلمس احتياجاتها وتوافر الإمكانيات التي تلزم لذلك، والباحثون حلول لمشكلاتها على أسس علمية سليمة معتمدة على فهم لواقع مجتمعه

وأخيراً أسأل الله أن يوفقني لما يحبه ويرضاه ، هذا فان وفقت فيما قدمته في هذه الرسالة فمن الله وحده سبحانه وتعالى ، وان اخطأت فمن نفسي والشيطان واستغفر الله العظيم عن الزلل والخطأ والنسيان ، وهذا الجهد المتواضع لا يعبر إلا عن رأي الباحثة التي تحاول ولوج سلم العلم ودرجاته العليا ، وآخر دعوانا ان الحمد لله رب العالمين .

ملخص الدراسة:

عنوان الرسالة: حاجات المرأة الفقيرة للرعاية الاجتماعية (دراسة مطبقة على أحياء جنوب مدينة الرياض)

إعداد الطالبة: منى رافع العمري

إشراف: أ.د. / أحمد وفاء حسين زيتون

مشكلة البحث:

أدركت المملكة العربية السعودية أن مشكلة الفقر هي من المشكلات المركبة التي يصعب أن يقضى عليها النمو الاقتصادي في حد ذاته وإنما يمكن من خلال عدة إجراءات القضاء عليه. كما أدركت أن جوهر سياسات إنقاص الفقر هو التركيز العالي والمتزايد على زيادة رأس المال البشري أي النهوض بالتعليم والتدريب، خاصة التعليم الأساسي و الوضع الصحي والضمان الاجتماعي، كوسيلة لتحفيز الاستخدام الفعال والمنتج لعنصر العمل. ومن هنا يجب الأخذ بدراسة رأس المال البشري والنهوض، وخاصة تلك الشرائح المحتاجة من المجتمع التي تحتاج إلى الوقوف بجانبها.

وبما أن المرأة من أكثر شرائح المجتمع تأثراً بالفقر لذا فقد حددت الباحثة مشكلة هذه الدراسة في النهوض بالمرأة الفقيرة ومساعدتها من خلال خدمات الرعاية الاجتماعية المقدمة لها، ومن ثم الوصول لتحديد حاجات هذه المرأة الفقيرة (الاقتصادية/التعليمية/الصحية) غير المشبعة من الخدمات التي تقدمها الرعاية الاجتماعية .

وعلى ضوء ذلك تتحدد مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيس (ما هي حاجات المرأة الفقيرة في أحياء جنوب مدينة الرياض للرعاية الاجتماعية) والتساؤلات الفرعية المتممة له.

أهمية البحث:

1 تأتي أهمية هذه الدراسة في إطار اهتمام المملكة العربية السعودية

بمشكلة الفقر والذي جعلته في قمة أولوياتها.

2 يتناول الموضوع (فقر المرأة) وذلك بالدراسة الاجتماعية التي سوف تسهم في تحديد حاجات المرأة الفقيرة الأمر الذي يساهم في علاج مشكلة فقر المرأة ومساعدة الدولة في إيجاد الحلول المناسبة لهذه المشكلة التي توليها اهتماماً كبيراً.

أهداف البحث:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على حاجات المرأة الفقيرة للرعاية الاجتماعية (التعليمية- الصحية- الاقتصادية) وذلك من خلال:

1. الحاجات المعبر عنها المطلوبة.

2. الحاجات المعيارية.

3. الحاجات المقارنة.

تساؤلات البحث :

1. ما هي الحاجات المعبر عنها (المحسوسة) للمرأة الفقيرة

(التعليمية،الصحية،الاقتصادية)؟

2. ما هي الحاجات المعيارية للمرأة الفقيرة ؟

3. ما هي الحاجات المقارنة للمرأة الفقيرة؟

منهج البحث : استخدمت الباحثة المنهج الوصفي نظراً لان للمنهج الوصفي

مداخل متعددة لذلك استخدمت الباحثة مدخل المسح الاجتماعي

بطريق العينة من بين هذه المداخل ، باعتباره المنهج الملائم

لدراسة الظاهرة محل البحث إذ يمكن من جمع المعلومات

اللازمة للإجابة عن تساؤلات الدراسة.

أهم النتائج:

أظهرت الدراسة العديد من الحاجات للمرأة الفقيرة للرعاية الاجتماعية ومنها:

1- وجهة نظر الأخصائيات:

- الحاجات التعليمية: التدريب المهني لكلاً من الأولاد والبنات، فتح

فصول لتعليم الكبيرات، فتح فصول لمحو الأمية.

- الحاجات الصحية: نشر الوعي الصحي بشكل مكثف، مقاومة الأمراض الوبائية، توفير اللقاح والتطعيمات، إنشاء وحدات الأمومة والطفولة، نظافة الشوارع والأحياء بشكل دوري ، توفير كوادر طبية نسائية، بناء المستشفيات، إنشاء مستوصفات، توفير الصيدليات.
- الحاجات الاقتصادية: هل تعاني المرأة الفقيرة مادياً في جنوب الرياض ، هل تحتاج المرأة الفقيرة في أحياء جنوب مدينة الرياض إلى مشروعات تتيح لها ولأسرتها فرص العمل ، هل تحتاج إلى توفير مشروعات أسر منتجة لزيادة الدخل ، هل تحتاج إلى تقديم مساعدة في سداد إيجار المنزل ، هل تحتاج إلى تدريب مهني ، هل تعاني المرأة الفقيرة من البطالة.

2- المستفيدات :

- الحاجات الاقتصادية: احتياج المرأة إلى مساعدات مالية، احتياج المرأة إلى مساعدات عينية، احتياج المرأة إلى توفير عدد من فرص العمل، احتياج المرأة إلى توفير مشروعات أسر منتجة لزيادة الدخل، احتياج المرأة إلى تقديم مساعدة في سداد إيجار المنزل، احتياج المرأة إلى توفير المواصلات، احتياج المرأة إلى تدريب مهني.
- الحاجات التعليمية: احتياج المرأة إلى الانضمام إلى معاهد نسائية لتعلمنا الحاسب الآلي والأشغال اليدوية، احتياج المرأة إلى الانضمام إلى مدارس تحفيظ القرآن الكريم، احتياج المرأة إلى الحصول على مساعدات لنقل الأبناء بالمراحل المختلفة.
- الحاجات الصحية: احتياج المرأة إلى تأمين صحي، احتياج المرأة إلى توفير العلاج المجاني، احتياج المرأة إلى المياه النظيفة، احتياج المرأة إلى توفير وسائل وآليات الوقاية من الأمراض، احتياج المرأة إلى نشر الوعي الصحي بين سكان الحي، احتياج المرأة إلى تحسين الخدمات في المركز الصحي للحي.

قائمة المراجع

المراجع العربية:

- أبو العنين ، سوزان حسن .(2004م) الفقر في الدول العربية (الاسباب - السياسات).المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ،كلية التجارة ، جامعة عين شمس.
- أبو العنين ، مها. (2005م) أثر التنشئة الإجتماعية العربية على المستوى التعليمي للمرأة الواقع والحلول وجهة نظر تربوية وإعلامية. ملتقى تعزيز دور المرأة العربية في التنمية الإقتصادية - البحرين.
- احمد ، عبد الله فرغلي. (2003 م) منظومة المراكز الشباب التربوية. ط 1؛ القاهرة.
- احمد، هبة نصار. (2004م) زيادة نسبة المرأة العاملة بأجر في الأنشطة غير الزراعية إلي إجمالي العمالة الاجرية - رؤية عامة لتمكين المرأة المصرية في النشاط الاقتصادي . القاهرة : مؤتمر المجلس القومي للمرأة.
- أرنوف، وينج. (1995م) مقدمة في علم النفس . ترجمة: عادل عز الدين الأشول وآخرون، مراجعة عبدالسلام عبدالقادر، دار ماكجروهيل، د.ت .
- آل مظف ، عبيد بن علي عطيان. (1425 هـ) ظاهرة الفقر: دراسة سوسيولوجية نقدية في طبيعة الظاهرة، أسبابها، وسبل علاجها. مجلة كلية الآداب، جامعة الملك عبد العزيز، العدد 27.
- أنور، سهير فواد. (1999) محددات فعالية وكفاءة وإنتاجية النساء المعيلات في بعض محافظات الجمهورية . جمعية الإسكندرية

للاقتصاد المنزلي ، مشروع الدعم الفني ، تنفيذ وثيقة بكين
1999.

- بدر ، أحمد. (1984) أصول البحث العلمي ومناهجه . ط7؛ الكويت :
وكالة المطبوعات.

- بدران ، عدنان. (2003م) تقدير مؤشرات الفقر في الأردن . الأردن:
الإحصاءات العامة.

- بدران، إبراهيم. (2005م) النهضة وصراع البقاء- من مأزق التخلف
إلى آفاق التقدم . بيروت: المؤسسة العربية للتحديث الفكري.

- بدوي ، احمد زكي. (1997م) معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية.
بيروت : مكتبة لبنان.

- بنجهام ، وآخرون. (1961) سيكلوجية المقابلة . ترجمة فاروق عبد
القادر، القاهرة : دار النهضة العربية .

- التابعي، كمال.(1985) الاتجاهات المعاصرة في دراسة القيم
والتنمية. سلسلة علم الاجتماع المعاصر، القاهرة : دار المعارف.

- جمال الدين، نادية.(1995) المرأة الريفية وأدوارها الاجتماعية
ومحدداتها . محاضرة قدمت في ورشة العمل للقيادات النسائية
في الفترة من 18 إلى 30 مارس 1995 ، (التقرير النهائي)
المركز الإقليمي لتعليم الكبار.

- حبيب، جمال شحاته.(1981) احتياجات الرعاية الاجتماعية في مجتمع
صحراوي . دراسة مطبقة بمحافظة شمال سيناء ، رسالة
ماجستير غير منشورة ، كلية الخدمة الاجتماعية ، حلوان.

- حسن ، عبد الباسط محمد. (1998م) أصول البحث الاجتماعي. ط12؛
القاهرة: مكتبة وهبة.

- حسن ، محمود.(1977) نمو الفرد في الجماعات الصغيرة.
الإسكندرية: دار الكتب الجامعية.

- الحسيني، عائشة أحمد.(1413هـ) تقييم مساهمات المرأة السعودية
في سوق العمل .ط1 ؛ جدة : مركز النشر العلمي ، جامعة الملك
عبد العزيز .

- الحميد ، الواحد . (1403هـ) مستقبل العمل وتوطين الوظائف في
المملكة العربية السعودية.الرياض : مكتبة العبيكان.

- خاطر، أحمد مصطفى. (2001)البحث الاجتماعي في محيط الخدمة
الاجتماعية . الإسكندرية: المكتبة الجامعية.

- خطاب إلى الغرب: رؤية من السعودية . (2004م) تعليم المرأة
وعملها في المملكة العربية السعودية . الرياض : وكالة غيناء
للدراسات والإعلام.

- خليفة، محروس محمود. (1986م)السياسات الاجتماعية والتخطيط في
العال الثالث. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

- داود ، نجلاء محمد. (1996) تقدير حاجات سكان المناطق العشوائية.
رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة القاهرة.

- الدقس ، محمد. (2002 م) إشكالية عمل المرأة العربية وإبعاده
الاجتماعية والاقتصادية. بحث منشور، الجامعة الأردنية، العدد
34.

- الدليمي ، سليمان علي. (1422هـ)الرعاية الاجتماعية نظريات
وتطبيقات . بيروت : دار الكتب الوطنية .

- رجب، إبراهيم عبد الله . (1403هـ - 1983م) أساسيات تنظيم
المجتمع. ط 1؛ القاهرة : دار الثقافة للطباعة والنشر.

- الرحيلي، عبد الله بن محمد. (1419هـ) دراسة تلوث الهواء داخل
المباني بمدينة الرياض. اللقاء الخامس، مدينة الملك عبد العزيز
للعلوم والتقنية.

- زوزو ، فريده صادق. (2005 م) وعي المرأة بدورها الاجتماعي
وأثره في معالجة مشكلة الفقر. مجلة دورية، المركز العربي
لمصادر المعلومات حول العنف ضد المرأة.

- زيتون، أحمد وفاء. (1993) تنظيم المجتمع مفاهيم وقضايا وحالات.
القاهرة : دار الحكيم للطباعة والنشر.

- السكري، أحمد شفيق. (1988) تقدير الاحتياجات والتخطيط في الخدمة
الاجتماعية، كلية الخدمة الاجتماعية. القاهرة.

- عثمان، سلوى الصديق.، رمضان، السيد. (1991م) مدخل في الرعاية
الاجتماعية. الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.

- سليمان، نادية حليم. (1995): الفقر والنساء المعيلات لأسر - الأبعاد وسبل المواجهة. مجموعة الجمعيات غير الحكومية (مؤتمر بكين)، القاهرة: المجلس القومي للمرأة.

- السمالوطي، نبيل محمد. (1990) قضايا التنمية والتحديث في علم الاجتماع. دراسة نقدية لأزمة علم اجتماع التنمية، القاهرة: دار المطبوعات الجديدة.

- السيد ، وفاء جلال. (1407هـ) دور تنظيم المجتمع في التعرف على الاحتياجات الاجتماعية للمرأة السعودية . رسالة ماجستير، غير منشورة ، وكالة الرئاسة لكليات البنات ، المعهد العالي للخدمة الاجتماعية للبنات بالرياض.

- الشبيكي ، الجازية. (2004) فتيات السعودية يدفعن الثمن أولاً. المركز العربي لمصادر المعلومات حول العنف ضد المرأة ، العدد 970.

- شحاته، حسن. (2005م) هل للردائل الأخلاقية مفاصل اقتصادية وهل الحاجة الاقتصادية تقود إلى ردائل أخلاقية. القاهرة : مجلة جامعة الأزهر.

- الشربتلي ، ناصرة . (2004م) المساواة في النوع الاجتماعي الإنجازات والتحديات. القاهرة: مؤتمر تقرير تقدم المرأة العربية.

- شفيق ، محمد. (2000م) البحث العلمي الخطوات المنهجية لإعداد البحوث الاجتماعية. الإسكندرية: المكتبة الجامعية.

- الشيخ ، باسل بن عبد الرحمن. (1419 هـ) الآثار المترتبة على
الرئتين من التعرض للغبار والأبخرة بالمصانع - دراسة لأربع
أنواع من الصناعات في الرياض. اللقاء الخامس ، مدينة الملك
عبد العزيز للعلوم والتقنية.

- الصديق، سلوى عثمان. (1991م)مدخل في الرعاية الاجتماعية.
الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.

- الصغيّر ، صالح بن محمد. (1422 هـ) شباب المملكة العربية
السعودية ومشكلاته: الواقع والدوافع . الرياض : مكتبة
العبيكان .

- صيام ، أمل. (2005م) التعليم وسيلة لحماية المرأة من الفقر. غزة:
مركز شئون المرأة .

- الظهار، نجاح. (2002م) تعليم المرأة في المملكة. الرياض : مكتبة
العبيكان.

- العازمي ، الأسمر محمد.(1414هـ) الأبعاد الاجتماعية لعمل المرأة
السعودية. ط 1؛ الرياض: مكتبة الملك عبد العزيز.

- عاقل، فاخر. (1998م) أسس البحث العلمي في العلوم السلوكية .
بيروت: دار العلم للملايين.

- عالم ، إبراهيم بن عبد الحميد. (1425هـ) إطلالة على أنواع التلوث
البيئي والتوعية. الرياض : جمعية البيئة السعودية .

- العالم ، ميسون سعدات. (2001م) تقويم مهارات مبحث التدريب
العملي لمرحلة التعليم الثانوي الشامل المهني - الفرع
التمريضي. عمان : وزارة التربية والتعليم.
- عبد الحميد، عواطف.(2007م) حرية النساء في بلادنا خرافة، ليس
من حرية أخرى سوى الرجال. المؤتمر الخامس للمرأة العربية.
- عبد الرحمن ، هيلة. (1426هـ) التوجهات الاستهلاكية للأسر
السعودية. الرياض : مكتبة العبيكان.
- عبد الرحيم، طلعت حسن.(1978) الأسس النفسية للنمو الإنساني .
ط2 ؛ بيروت : دار العلم للنشر والتوزيع.
- عبد الزهار، نبيل.(1991) علم النفس الاجتماعي. ط3؛ القاهرة : مكتبة
عين شمس.
- عبد العظيم، حمدي. (2002م) تأنيث الفقر والتمييز ضد المرأة في
سوق العمل. بحث منشور، المؤتمر العلمي الثاني للمركز
المصري لحقوق المرأة، أوضاع المرأة المصرية بين الواقع
والمأمول، القاهرة.
- عبد اللطيف، نضال. (2005 م) الخدمات الاجتماعية. ط1؛ عمان :
مكتبة المجتمع العربي.
- عثمان ، عبد الفتاح وآخرون. (1988م) مقدمة في الخدمة الاجتماعية
القاهرة : جامعة حلوان ، مكتبة كلية الخدمة الاجتماعية.

- عثمان ، عبد الفتاح. (1994م) مقدمة في الخدمة الاجتماعية . ط2 ؛
القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية.
- عريفج ، سامي. (1982م) مناهج البحث العلمي وأساليبه . ط2 ؛
الأردن : دار مجدلاوي للنشر والتوزيع .
- العساف ، صالح حمد. (1424هـ) المدخل إلي البحث في العلوم
السلوكية. الرياض : مكتبة العبيكان.
- العشوي، عفاف. (1422هـ): تنمية المجتمع المحلي. الرياض.
- عقلي ، عقيل حسن. (1999م) فلسفة مناهج البحث . القاهرة: مكتبة
مدبولي.
- العواد، منى حمد. (1422هـ) تحديد الحاجات التدريبية لمعلمات
رياض الأطفال . الرياض : مكتبة العبيكان.
- عودة، أحمد. (1988) الإحصاء للباحث في التربية والعلوم الإنسانية .
عمان: دار الفكر للنشر والتوزيع.
- الغامدي ، سعيد فالح. (1422 هـ) تغير الأدوار في الأسرة الريفية-
دراسة في منطقة الباحة . مجلة كلية الآداب، جامعة الملك
عبد العزيز، العدد 18.
- الغامدي ، محمد سعيد. (1424هـ) عمل المرأة وأثره على بعض
وظائفها الأسرية . مجلة كلية الآداب، جامعة الملك عبد
العزيز، العدد 25.

-الغانم، كلثم علي غانم.(2003م) المرأة والتنمية في المجتمع القطري -
دراسة تحليلية لفرص التنمية البشرية المتاحة للمرأة القطرية
. الدوحة : مكتبة التراث .

- غباري، محمد سلامة.(1983) مدخل في الرعاية الاجتماعية والخدمة
الاجتماعية. الإسكندرية : المكتب الجامعي الحديث.

- الغريب، عبد العزيز. (2006م) الرعاية الاجتماعية في مدينة
الرياض في خمسين عام . الرياض : مجلة الدارة، العدد (1)،
للسنة الثلاثين، دار الملك عبد العزيز.

- غنيم ، داليا صبري يوسف. (2003 م) إسهامات طريقة تنظيم
المجتمع في مواجهة صعوبات تقديم الخدمات للمرأة المعيلة.
جامعة حلوان، رسالة ماجستير غير منشورة.

- غيته، عزة أحمد. (2004م) أهمية التدريب المهني فى تلبية احتياجات
سوق العمل .القاهرة : نشرة القوى العاملة ، العدد الخمسون.

-فاسي ،وليام. (1999م) الرياض المدينة العريقة . لندن : مطابع أيميل.

-فريد ، عالية. (2004م) المرأة السعودية ومستجدات الوظيفة - هموم
وتحديات . الرياض : مكتبة العبيكان.

-الفنجري، محمد شوقي. (2006م) مفهوم الفقر في الإسلام . القاهرة :
مجلة عالم الاقتصاد.

- فهمي ، سامية محمد.(1986م) طريقة الخدمة الاجتماعية في التخطيط الاجتماعي – التدخل لمواجهة المشكلات والحاجات . الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.
- فهمي ،محمد سيد. (2000م) قواعد البحث في الخدمة الاجتماعية. الإسكندرية : المكتب الجامعي الحديث.
- الفوال، صلاح مصطفى.(2002) مناهج البحث في العلوم الاجتماعية. القاهرة : مكتب غريب.
- القحطاني ، سالم سعيد.(2004م) منهج البحث في العلوم السلوكية . الرياض.
- القعيب ، سعد مسفر.(1426) التوجيه والإرشاد التربوي من وجهة نظر مهنة الخدمة الاجتماعية. ط1؛ الرياض : مكتبة العبيكان.
- القعيب ، سعد مسفر.(1406) الخدمة الاجتماعية والمدرسة: منهج وتطبيق. ط1؛ الرياض : دار المريخ.
- القعيب ، سعد مسفر.(2001م) سياسة الرعاية الاجتماعية والتقنيات المهنية لتحقيق أهدافها الأطر النظرية وواقع الممارسة . الرياض : دار الخريجي للنشر والتوزيع.
- قنديل ، أمل. (2005م) دور الجمعيات الأهلية في تنفيذ الأهداف الإنمائية . القاهرة : المؤتمر الخامس للمجلس القومي للمرأة.

-لندال ، ديفد. (1998م) **مدخل علم النفس** . ترجمة سيد الطواب
وآخرون، مراجعة فواد أبو حطب ، ط 2 ؛ دار ماكجروهيل
للنشر.

-الليثى ، هبة. (2004م) **القضاء على الفقر (الحد من الفقر)** . القاهرة
: مؤتمر المرأة المصرية والأهداف التنموية للألفية.

-محمود ، محمود محمد. (2003م) **دور منظمات المجتمع المدني في
إشباع احتياجات المرأة الفقيرة بالمجتمعات العشوائية** . جامعة
حلوان، مجلد 4، المؤتمر العلمي السادس عشر لكلية الخدمة
الاجتماعية.

-مختار ، عبد العزيز عبد الله . (1991م) **التخطيط الاجتماعي**. القاهرة:
دار الحكيم للطباعة والنشر.

-مختار، عبد العزيز، حمزاوي، رياض أمين. (1984) **التخطيط
الاجتماعي من وجهة نظر مهنة الخدمة الاجتماعية**. القاهرة :
دار النهضة العربية.

-المشوح ، سعد. (1428) **من المشكلات الاجتماعية المعاصرة في
المجتمع العربي: هروب الفتيات من منظور اجتماعي نفسي** .
مجلة جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

-المعاينة ، خليل.(2000م) **مدخل إلى الخدمة الاجتماعية** . القاهرة:
دار الفكر العربي.

-منصور، طلعت. (1989م) أسس علم النفس العام. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.

-ناجي، محمد.(1428) المنظمات الخيرية – الواقع وآفاق التطوير . رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة صنعاء.

-هدية، نجلاء محمود.(1996م) تقدير حاجات سكان المناطق العشوائية . دراسة حالة بمنطقة الحويطي بمدينة سوهاج ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة القاهرة .

-هلالى، السيد شريف. (2004م) المرأة العربية والبعد الاقتصادي - رؤية نقدية . بحث منشور ، بمؤتمر تقدم المرأة.

-هلال، جميل . و المالكي، مجدي . (1997م) مؤسسات الدعم الاجتماعي في الضفة الغربية وقطاع غزة. رام الله : معهد أبحاث الدراسات الاقتصادية (ماس).

-الهمالى ، عبد الله العامر. (1994م) أسلوب البحث الاجتماعي وتقنياته. ليبيا : جامعة قاريونس.

المقالات و الدوريات :

1. جريدة الرياض ، 1429هـ ، العدد 14529
2. جريدة الرياض ، 1427هـ ، العدد 14082
3. جريدة الرياض ، 1425هـ : 13267.
4. جريدة الرياض، 1429هـ ، العدد 14535
5. جريدة اليوم ، 1425هـ ، العدد 11222
6. الجمعيات الخيرية، الإغاثة فقط أم المشاركة في تنمية المجتمع أولاً ،
صحيفة الوطن، 1427هـ ، العدد (2072).

التقارير:

1. الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض (1421-1426هـ)، دراسات إدارة
البحوث والدراسات. الرياض.
2. الإستراتيجية الوطنية لمعالجة الفقر : خطة عمل الإستراتيجية الوطنية
لمعالجة الفقر ، الرياض .
3. الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض ، الهجرة والنمو السكاني بمدينة
الرياض ، 1421هـ)
4. الأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية، 1997م
5. الأمم المتحدة، تقرير الهجرة الدولية، 2002م
6. المؤتمر السنوي السابع للمجلس القومي للمرأة : على محاور الاقتصاد،
الصحة ، التعليم، والمؤشرات اللازمة لقياس هدف المساواة ، 2007م.

ثانيا : المراجع الأجنبية:

- Baldwin, Doris. (2002) *Poverty and the Older Woman: Reflections of a Social Worker*. Family Coordinator.
- Doyal, len. (1991) *A Theory of Human Need*. England. Printed in Hong Kong.
- Friedlander, Walter. (1960) *An introduction to social welfare*.
- Genevieve, W.Carter(1970) *Measurement of Need in Social work Research*. London University of Chicago Press.
- Gordon, David.(1999) *The International Glossary on Poverty*. London.
- Joluis, jorld .&L willian .(1964)*A Dictionary of the Social Sciences* . London : Kobb Tevistok .
- O'Brien, David. (1997) *Poverty and social exclusion in North and South*. IDS working paper, Institute of Development Studies.

المواقع الالكترونية:

1. www.nesasy.org
2. www.elaph.com
3. www.womengateway.com
4. www.incometax.gov
5. www.saudiinfocus.com
6. www.swmsa.com
7. www.20at.com

الملاحق

ملحق رقم (1) : قائمة بأسماء الحكّمين على الاستبانة

ملحق رقم (2) : الاستبانة في صورتها النهائية

ملحق رقم (3) : الخطابات الرسمية

ملحق رقم (1)
قائمة بأسماء المحكمين في الاستبانة

م	الاسم	الوظيفة
1	أ.د. سعد مسفر القعيب	أستاذ الخدمة الاجتماعية - جامعة الملك سعود
2	أ.د. سعود ضحيان الضحيان	أستاذ الخدمة الاجتماعية - جامعة الملك سعود
3	أ.د. سامي عبدالعزيز الدامر	أستاذ الخدمة الاجتماعية - جامعة الملك سعود
4	أ.د. محمد سعيد	أستاذ الخدمة الاجتماعية - جامعة الملك سعود
5	د. علي مسلم سيد	أستاذ مشارك الخدمة الاجتماعية - جامعة الملك سعود
6	د. عبدالله سعد الجاسر	أستاذ مشارك الخدمة الاجتماعية - جامعة الملك سعود
7	د. فهد حمد المغلوث	أستاذ مشارك الخدمة الاجتماعية - جامعة الملك سعود
8	د. عبدالعزيز عبدالله الدخيل	أستاذ مساعد الخدمة الاجتماعية - جامعة الملك سعود
9	د. جبرين علي الجبرين	أستاذ مساعد الخدمة الاجتماعية - جامعة الملك سعود
10	د. حصة الشعيبي	أستاذ مساعد الخدمة الاجتماعية - كلية الخدمة الاجتماعية للبنات
11	د. إيمان أسعد اشرف	أستاذ مشارك الخدمة الاجتماعية - كلية الخدمة الاجتماعية للبنات
12	د. هدى الخيال	أستاذ مشارك الخدمة الاجتماعية - كلية الخدمة الاجتماعية للبنات
13	د. عبدالله الخريجي	المدير المساعد لجمعية إنسان

ملحق رقم (2) : الاستبانة في صورتها النهائية

جامعة الملك سعود

عمادة الدراسات العليا

كلية الآداب

قسم الخدمة الاجتماعية

رقم الاستمارة ()

التاريخ : / / 1429هـ

استمارة بحث عن

حاجات المرأة الفقيرة للرعاية الاجتماعية

(دراسة مطبقة على أحياء جنوب مدينة الرياض)

ضمن مقتضيات الحصول على درجة الماجستير

في الخدمة الاجتماعية

(للأخصائيات الاجتماعيات)

ملحوظة: هذه البيانات سرية ولا تستخدم إلا في أغراض البحث العلمي

بسم الله الرحمن الرحيم

الأخت / الأخصائية الاجتماعية

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

أقدم لكم دراستي هذه والتي تهدف إلى التعرف على حاجات المرأة الفقيرة
للمرعاية الاجتماعية في أحياء جنوب مدينة الرياض لذا أرجو منك التفضل
بالإجابة على أسئلة الاستبيان المرفقة بموضوعية ودقة ، علماً بأن هذه
المعلومات سوف تكون سرية ولن تستخدم إلا لأغراض هذا البحث.

شاكرين لكم حسن تعاونكم،،

والله الموفق،،،،

الباحثة

أولاً: البيانات الأولية:

1) الاسم (اختياري) :

.....

2) السن :

أ- أقل من 25 سنة ()

ب- من 25 إلى أقل من 30 سنة ()

ج- من 30 إلى أقل من 35 سنة ()

د- من 35- فأكثر ()

3- الحالة الاجتماعية:

أ- متزوجة () ب - عزباء ()

ج- مطلقة () د- أرملة ()

4- المؤهل الدراسي :

أ- بكالوريوس الخدمة الاجتماعية ()

ب- دبلوم الخدمة الاجتماعية ()

ج- بكالوريوس علم اجتماع. ()

د- بكالوريوس علم نفس. ()

هـ/ أخرى تذكر

.....

5- سنوات الخبرة:

أ- أقل من 5 سنوات ()

ب- من 5 سنوات إلى أقل من 10 سنوات. ()

ج- من 10 سنوات إلى أقل من 15 سنة ()

د/ 15 سنة فأكثر . ()

ثانيا : محاور الدراسة :

1- الحاجات التعليمية:

من وجهة نظرك ما هي الحاجات التعليمية التي تحتاجها المرأة الفقير في
أحياء جنوب مدينة الرياض؟

لا	إلى حد ما	نعم	العبارات
			1- إنشاء مزيد من المدارس
			2- فتح فصول لمحو الأمية
			3- فتح فصول لتعليم الكبيرات.
			4- التدريب المهني لكلاً من الأولاد والبنات.
			5- إنشاء مزيد من المدارس
أخرى تذكر:.....			

2- الحاجات الصحية:

من وجهة نظرك ما هي الحاجات الصحية التي تحتاجها المرأة الفقيرة في
أحياء جنوب مدينة الرياض؟

لا	إلى حد ما	نعم	العبارات
			1- بناء المستشفيات
			2- إنشاء مستوصفات
			3- توفير كوادر طبية نسائية
			4- توفير الصيدليات
			5- مقاومة الأمراض الوبائية
			6- توفير أنواع اللقاح والتطعيمات
			7- إنشاء وحدات الأمومة والطفولة
			8- نظافة الشوارع والأحياء بشكل دوري
			9- نشر الوعي الصحي بشكل مكثف
أخرى تذكر:.....			
.....			

3- الحاجات الاقتصادية:

من وجهة نظرك ما هي الحاجات الاقتصادية التي تحتاجها المرأة الفقيرة في أحياء جنوب مدينة الرياض؟

لا	نعم إلى حد ما	العبارات
		1- هل تعاني المرأة الفقيرة مادياً في جنوب الرياض
		2- هل تعاني المرأة الفقيرة من البطالة
		3- هل تحتاج المرأة الفقيرة في أحياء جنوب مدينة الرياض إلى مشروعات تتيح لها ولأسرتها فرص العمل
		4- هل تحتاج إلى أسواق تجارية
		5- هل تحتاج إلى مجمعات استهلاكية
		6- هل تتفق أسعار السلع مع إمكانيات المرأة
		7- هل تحتاج إلى تقديم مساعدة في سداد إيجار المنزل
		8- هل تحتاج إلى تدريب مهني
		9- هل تحتاج إلى توفير مشروعات أسر منتجة لزيادة الدخل
أخرى تذكر:		

4- في رأيك ما هي الصعوبات التي تواجهها المستفيدة من خدمة الرعاية الاجتماعية في الحصول على احتياجاتها التعليمية؟

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

5- في رأيك ما هي الصعوبات التي تواجهها المستفيدة من خدمات الرعاية الاجتماعية للحصول على احتياجاتها الصحية؟

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

6- في رأيك ما هي الصعوبات التي تواجهها المستفيدة من خدمات الرعاية الاجتماعية للحصول على احتياجاتها الاقتصادي؟

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

جامعة الملك سعود

عمادة الدراسات العليا

كلية الآداب

قسم الخدمة الاجتماعية

رقم الاستمارة ()

التاريخ : / / 14هـ

استمارة بحث عن

حاجات المرأة الفقيرة للرعاية الاجتماعية

(دراسة مطبقة على أحياء جنوب مدينة الرياض)

ضمن مقتضيات الحصول على درجة الماجستير

في الخدمة الاجتماعية

(خاصة بالمستفيدات)

ملحوظة: هذه البيانات سرية ولا تستخدم إلا في أغراض البحث العلمي

بسم الله الرحمن الرحيم

عزيزتي/

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد:

أقدم لكم دراستي هذه والتي تهدف إلى التعرف على حاجات المرأة الفقيرة
للمرعاية الاجتماعية في أحياء جنوب مدينة الرياض لذا أرجو منك التفضل
بالإجابة على أسئلة الاستبيان المرفقة بموضوعية ودقة ، علماً بأن هذه
المعلومات سوف تكون سرية ولن تستخدم إلا لأغراض هذا البحث.

شاكرين لكم حسن تعاونكم ،،

والله الموفق ،،،،

الباحثة

أولاً: البيانات الأولية:

1) الاسم (اختياري) :

.....

2) السن :

أ- أقل من 20 سنة ()

ب- من 20 إلى أقل من 30 سنة ()

ج- من 30 إلى أقل من 40 سنة ()

د- من 40 إلى أقل من 50 سنة ()

هـ- 50 سنة فأكثر . ()

3- الحالة الاجتماعية:

أ- متزوجة () ب - مطلقة ()

ج- أرملة () د- أخرى تذكر :.....

4- الحالة التعليمية:

أ- أمية () ب- تقرأ وتكتب ()

ج- متوسط. () د- ثانوي ()

هـ- أخرى

تذكر.....

5- نوع السكن :

أ- فلة () ب- شقة ()

ج- مبنى شعبي () د- أخرى

تذكر.....

6) ملكية السكن:

أ- ملك () ب- مستأجر ()

ج- حكومي. () د- وقف خيري ()

هـ- أخرى

تذكر.....

7- الحالة الصحية:

أ- ممتازة () ب- جيدة جداً ()

ج- جيدة () د- سيئة ()

8- هل تعملين؟

() لا () نعم

9- في حالة الإجابة بـ (نعم) ما نوع العمل؟

أ- موظفة حكومية () ب- موظفة قطاع خاص ()

ج- أخرى

..... تذكر

10- كم معدل الدخل الشهري:

أ- أقل من 1000 ريال فأقل ()

ب - من 1000 إلى أقل من 2000 ريال ()

ج - من 2000 إلى أقل من 3000 ريال ()

د - 3000 ریال فاکٹر ()

..... أخرى تذكر

11- تكوين الأسرة يشمل الأشخاص الذين تقيم معهم في سكن

واحد.

[illegible]

ثانيا : محاور الدراسة :

1- ما الحاجات الاقتصادية التي تحتاجونها؟

العبارات	نعم	إلى حد ما	لا
1- احتاج إلى مساعدات مالية .			
2- أحتاج إلى مساعدات عينية.			
3- أحتاج إلى تقديم مساعدة في سداد إيجار المنزل.			
4- أحتاج إلى توفير المواصلات.			
5- أحتاج إلى تدريب مهني.			
6- أحتاج إلى توفير مشروعات أسر منتجة لزيادة الدخل			
7- أحتاج إلى توفير عدد من فرص العمل.			
8- أحتاج إلى توظيف أو تشغيل أحد الأبناء			
9- أخرى			
تذكر:.....			

2- ما الحاجات التعليمية التي تحتاجونها؟

لا	إلى حد ما	نعم	العبارات
			1- من المهم توفير فصول لمحو الأمية.
			2- أحتاج إلى الانضمام إلى مدارس تعليم الكبيرات.
			3- أحتاج إلى الانضمام إلى مدارس تحفيظ القرآن الكريم.
			4- أحتاج إلى الحصول على مساعدات لنقل الأبناء بالمراحل المختلفة.
			5- أحتاج إلى توفير دار حضانة في المدارس الحكومية.
			6- أحتاج إلى تعليم أفراد الأسرة.
			7- أن عدد المدارس في الحي كافية.
			8- أحتاج إلى الانضمام إلى معاهد نسائية لتعلمنا الحاسب الآلي والأشغال اليدوية.
9- أخرى			
تذكر.....			

3 - ما الحاجات الصحية التي تحتاجين إليها؟

لا	إلى حد ما	نعم	العبارات
			1- أحتاج إلى تأمين صحي.
			2- أحتاج إلى خدمة الصرف الصحي في الحي.
			3- أحتاج إلى توفير وسائل وآليات الوقاية من الأمراض
			4- أحتاج إلى المياه النظيفة.
			5- أحتاج إلى توفير العلاج المجاني.
			6- أحتاج إلى توفير مركز صحي قريب.
			7- أحتاج إلى مساعدات علاجية خاصة لذوي الأمراض المزمنة.
			8- أحتاج إلى توفير مراكز لرعاية الأمومة والطفولة.
			9- أحتاج إلى نشر الوعي الصحي بين سكان الحي.
			10- أحتاج إلى تحسين الخدمات في المركز الصحي للحد
11 - أخرى			
تذكر.....			
.....			

4- ما هي الصعوبات التي تواجهك للحصول على الاحتياجات التعليمية؟

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

5- ما هي الصعوبات التي تواجهك للحصول على الاحتياجات الاقتصادية؟

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

6- ما هي الصعوبات التي تواجهك للحصول على الاحتياجات الصحية؟

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

ملحق رقم (3) : الخطابات الرسمية

جامعة الملك سعود
عمادة الدراسات العليا
كلية الآداب
قسم الخدمة الاجتماعية

رقم الاستمارة ()
التاريخ : / / ١٤٠٥هـ

استمارة بحث عن

حاجات المرأة الفقيرة للرعاية الاجتماعية

(دراسة مطبقة على أحياء جنوب مدينة الرياض)

ضمن مقتضيات الحصول على درجة الماجستير
في الخدمة الاجتماعية

(خاصة بالمستفيدات)

الباحثة : منى رافع العمري

ملحوظة: هذه البيانات سرية ولا تستخدم إلا في أغراض البحث العلمي

البحثة



جامعة الملك سعود
عمادة الدراسات العليا
كلية الآداب
قسم الخدمة الاجتماعية

رقم الاستمارة ()
التاريخ / / ١٤٠٥هـ

استمارة بحث عن
حاجات المرأة الفقيرة للرعاية الاجتماعية
(دراسة مطبقة على أحياء جنوب مدينة الرياض)

ضمن مقتضيات الحصول على درجة الماجستير
في الخدمة الاجتماعية

(للأخصائيات الاجتماعيات)

الباحثة : منى رافع العمري

ملحوظة: هذه البيانات سرية ولا تستخدم إلا في أغراض البحث العلمي



بسم الله الرحمن الرحيم

المكرم ،،،

سعادة : رئيس قسم الدراسات الاجتماعية

الدكتور/ محمد بن سليمان الوهيبي

(السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .. وبعز:

أرفع لكم خطابي هذا وفيه أفيدكم بأنني طالبة ماجستير تخصص خدمة اجتماعية وعنوان رسالتي (حاجات المرأة الفقيرة للرعاية الاجتماعية - دراسة مطبقة على أحياء جنوب مدينة الرياض) تحت إشراف أ.د. أحمد زيتون ، حيث أن عينة البحث من فئة النساء المستفيدات من خدمة الرعاية الاجتماعية المقدمة لهن من الجمعيات الخيرية وفروعها . لهذا نرجو منكم الموافقة الكريمة وتوجيه خطاب إلى الجهات المسؤولة بتوزيع الاستمارات وهي إلى مديرة مكتب الإشراف الاجتماعي النسائي بمنطقة الرياض وبناءً على توجيهكم الكريم يتم تيسير عملي كباحثة بتوجيه من الجهات المذكورة إلى الجمعيات المعنية بهذا الأمر، ومرفق طيه الاستمارتين المزمع استخدامهما.

ولكم مني جزيل الشكر ،،،،

مقدمة الطلب / منى رافع سعيد العمري

الرقم الجامعي : ٤٢٥٢٢١٢٥٥

سعادة الدكتور محمد الوهيبي
رئيس قسم الدراسات الاجتماعية
برجاء تقديم يا أستاذ الزم محاضري مبركة مكتب إشراف الرياض
السفح منطحة الرياض لشيء عمل الطالبه الشريف
احمد طاهر زيتون
مرفق



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



المملكة العربية السعودية

وزارة الشؤون الاجتماعية

وكالة الوزارة للشؤون الاجتماعية

الرقم : ١٦٨٤

التاريخ : ١٨ / ١٢ / ١٤٣٨

المرفقات :

الموقر

سعادة /

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ..

نفيدكم ان طالبة الدراسات العليا بقسم الدراسات الاجتماعية كلية الآداب جامعة الملك سعود " منى رافع العمري " تقوم بإجراء دراسة بعنوان " حاجات المرأة الفقيرة للرعاية الاجتماعية " استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الخدمة الاجتماعية ، وترغب تعبئة استمارات البحث مع المستفيدات ومن الأخصائيات الاجتماعيات في الجمعيات الخيرية التي تخدم إسكان جنوب الرياض

نأمل تسهيل مهمتها علماً أنه تمت موافقة سعادة الوكيل للرعاية والتنمية الاجتماعية

على ذلك حسب ما اشير إليه في الخطاب رقم " ١٣٤١٠ " وتاريخ ١٢ / ٢ / ١٤٢٩ هـ .

شاكرين تعاونكم .

ولسعادتكم تحياتنا ، ، ، ، ،

مديرة الاشراف النسائي الاجتماعي بالرياض

ساره بنت محمد بن سعود

ن / الدميح